قاموس الحركات الاجتماعية

تأليف
سيسيل بيشو
أوليفيه فيليول
ليليان ماتيو

ترجمة: عمر الشافعي
مراجعة وتحرير: د. دينا الخواجة





قاموس الحركات الاجتماعية

تأليف

سيسيل بيشو

أوليفيه فيليول

ليليان ماتيو

ترجمة: **عمر الشافعي**

مراجعة وتحرير: **د. دينا الخواجة**





قاموس الحركات الاجتماعية

الطبعة الأولى 2017

رقم الإيــــداع: 2016/25003

الترقيم الدولي: 978-977-5154-99-6

الناشر

محمد البعلي

إخراج فني

علاء النويهي

تم نشر هذا الكتاب بدعم من "مبادرة الإصلاح العربي" في باريس

Dictionnaire des mouvement sociaux, 2009 @ Olivier Fillieule, Lilian Mathieu, Cécile Péchu, Presses de Sciences Po.





دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات

5 ش المسجد الأقصى - من ش المنشية - الجيزة - ج م ع.


قاموس الحركات الاجتماعية

المحتويات

مقدمة القاموس

تُشكِّل سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية اليوم حقلًا فرعيًّا متميزًا في العلوم الاجتماعية، تتقاطع فيه العلوم السياسية وعلوم الاجتماع والتاريخ الحديث والمعاصر، وهو حقل له دراساته الكلاسيكية الكبرى، وكتبه التعليمية الوجيزة، ومؤلفاته الجماعية، ومجلاته، ووحداته المتخصصة داخل الروابط المهنية للعلوم السياسية وعلم الاجتماع. وقد تبلور هذا الفرع البحثي في فرنسا حديثًا نسبيًّا، منذ ما يقرب من عشرين عامًا[1]، في حين تعود بداياته في الولايات المتحدة إلى أوائل سبعينيات القرن العشرين. بَيْدَ أن هذا التاريخ القصير لم يحُلْ دون التطور السريع والمثمر للدراسات عن الحركات الاجتماعية باللغة الفرنسية، التي اتَّسمت بتنوع بالغ من حيث المواضيع التي تناولتها أو الرؤى النظرية التي طرحتها. ولكن هذا الزخم لا يجوز أن يجعلنا نغفل وجود أعمال أكاديمية سابقة (خصوصًا تلك الجارية في إطار مدرسة آلان توران Alain Touraine)، ولا أن نبخس أهمية الجهود الأولى من قِبَل بعض أقسام العلوم الاجتماعية الأخرى (ينصرف تفكيرنا بوجه خاص إلى سوسيولوجيا العمل) بظواهر التعبئة الجماعية.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود، ما زلنا نفتقر، سواء في العالم الأنجلو-ساكسوني أو الفرانكوفوني، إلى عمل توليفي وعملي، يمكن أن يُلبي حاجة الطلاب والمعلمين والباحثين الأكاديميين من عرض للمفاهيم والمقولات، وشرح لأصولها وتطورها، وتدقيق في استخداماتها، وطرح لأشكال الجدل المثارة بصددها.

1- ظهر القاموس باللغة الفرنسية في عام 2009 [المترجم].

قاموس شامل وعملي

يتسم هذا القاموس، عدا الميول النظرية والنزعات الإمبريقية لمنسقيه الثلاثة، بثلاث سمات:

فهو يستدعي أولًا نطاقًا واسعًا للغاية من المتخصصين في الحركات الاجتماعية العاملين أساسًا في فرنسا أو الناطقين بالفرنسية على أي حال. وحاول القاموس منح القراء سُبل الإلمام بتنوع وأصالة سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية الفرنسية، والروابط الوثيقة التي تجمعها بالأدبيات الأنجلو-ساكسونية، رغم وجود عدد من التمايزات سواء من حيث إسهاماتها النظرية أو المنهجية أو اختياراتها الميدانية المبتكرة. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى جملة من الظواهر مثل اللجوء إلى أدوات علم الاجتماع النقدي بغرض التخلص من هيمنة المقاربات الوضعية السائدة؛ وتجديد الاهتمام بسوسيولوجيا النشطاء والالتزام الفردي؛ والتركيز على الإسهام المهم للتاريخ الاجتماعي؛ والعمل على تخفيف سطوة المركزية الغربية عن طريق تطوير البحوث المنصبة على مناطق أخرى غير العوالم الغربية؛ وإطلاق الدراسات حول حركات من يسمون بـالـ"بدون" مثل البدون أوراق sans-papiers، وأخيرًا وليس آخرًا تجديد الاهتمام بصراعات العمل وتلك المتعلقة بالعمل النقابي.

ومن جهة ثانية، يتنوع مؤلفو فصول القاموس ما بين أكاديميين راسخين ومتخصصين دوليين من ذوي المكانة، وباحثين شباب ينشرون أعمالهم، المأخوذة غالبًا من أطروحات علمية لا تزال في طور الكتابة أو جرى إتمامها مؤخرًا، ليحيطونا علمًا بأكثر الجدالات والاتجاهات النظرية معاصرةً.

كما أن القاموس يجمع بين مؤلفين مختلفين بعيدًا عن أي روح مذهبية أو تحزبية. ومن شأن هذه السمة الثالثة أن تتيح للمتخصصين والقراء، وللأساتذة والطلاب، أن يجدوا فيه وجهات نظر لا تحاول أن تُوجِّههم في صوب محدد، وإنما تعرض بشكل مفتوح - يُرجى أن يكون شاملًا- حال الدراسات في موضوع الحركات الاجتماعية.

والقاموس مُقسَّم إلى قرابة 75 مدخلًا مصنفة وفق الترتيب الأبجدي. ويتناول كلٌّ منها في آن واحد المفاهيم الأكثر رسوخًا والمقولات الأحدث ظهورًا، كما يرصد تنوع التيارات والنماذج التي توالت أو ما زالت تتفاعل حتى اليوم.

كما يستهدف كل مدخل تحقيق مهمة تعليمية، حيث يتضمن عرضًا عامًّا وتاريخيًّا للمادة المعالَجة، بالإضافة إلى تحليل جامع لاستخدامات تلك المادة ورهاناتها، والإلمام بالسياق الدولي، واللجوء إلى أمثلة متنوعة قدر الإمكان.

وتتيح الإحالات إلى مقالات أخرى في القاموس للقارئ أن يذهب بيسر إلى المفاهيم والمقتربات ذات الصلة، وأن يُعمِّق وينوِّع بالتالي معرفته بكل مسألة أو جدال أو نموذج، كما تتيح البيبليوجرافيا الموجزة في ختام كل مدخل معرفة المراجع التي تُعد أساسية، ويحتوي القاموس أيضًا على مصادر أخرى مشار إليها في البيبليوجرافيا العامة، تتيح توسيع دائرة القراءات وتُشكِّل في حد ذاتها أداة مرجعية إضافية مفيدة للغاية.

إن هذا القاموس هو نتاج لمشروع واسع وطويل هو الأول من نوعه في مجال سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية. ويود المنسقون الثلاثة أن يعربوا عن جزيل شكرهم لمجموع المؤلفين على مشاركتهم، وكذلك للقائمين على دار نشر معهد العلوم السياسية في باريس على ثقتهم وتفانيهم في خدمة الإنتاج الأكاديمي.



الآثار البيوجرافية للانخراط

(Conséquences biographiques de l’engagement)

لأمد طويل، اقتصرت سوسيولوجيا الناشطية على العناية بمسألة الالتحاق بدلًا من التركيز علي مسألتي استمرار الانخراط أو تراجعه. وكان أخصائيو التنشئة السياسية هم أول من اهتم بالمسألتين الأخيرتين انطلاقًا من تساؤل عن صيرورة الطلاب المحتجين في ستينيات القرن العشرين. ومن هنا، راحت الأبحاث تتجه تدريجيًّا نحو التساؤلات الخاصة بسوسيولوجيا الناشطية.

المسوح الأولى عن صيرورة النشطاء

يمكن إحصاء حوالي خمسين مؤلفًا منشورًا ترمي إلى تقييم الآثار البيوجرافية لانخراط النشطاء (McAdam, 1999; Fillieule, 2005). وتدور كل هذه المؤلفات، بعد ما بين عشر سنوات وعشرين سنة من تراجع الحركة، حول صيرورة النشطاء السابقين. وتعتمد تلك المؤلفات اعتمادًا كبيرًا على مسوح استبيانية، مصحوبة في عدد أقل من الحالات بدراسات استبيان كيفية. وتتمايز الاستراتيجيات البحثية المستخدمة عبر آليات تكوين العيِّنة، وتكرار المسح من عدمه، والتكوين المحتمل لمجموعة ضبط control group.

وكان نيلسون ديميرات Nelson Demerath من أوائل من عكفوا على دراسة صيرورة نشطاء حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة. وانصبَّ بحثه، الذي بدأ في عام 1965، أصلًا على 223 متطوعًا شاركوا في التعبئة حول تسجيل السود على القوائم الانتخابية التي أطلقها مارتن لوثر كينج Martin Luther King. واستند البحث إلى المقارنة بين الإجابات المقدمة على استبيان أولي أجري قُبيل بدء الحملة مباشرة ثم

تلك المقدمة على موجة ثانية من الاستبيان جرت في نهاية الصيف. ومن جهة أخرى، تمثلت مجموعة ضبط في مجموعة من 1288 طالبًا في جامعة ويسكونسن وُجِّه لهم نفس الاستبيان قبلها بشهرين. وفي 1969، أجريت مقابلات مرة أخرى مع 40 من هؤلاء النشطاء بواسطة الهاتف (Demerath et al., 1971). ومن جهته، بدأ جيمس فندريتش James Fendrich في فلوريدا مسحًا مزدوجًا في 1971 في صفوف نشطاء بيض، ثم في 1973 في صفوف نشطاء سود جرى تعبئتهم من أجل قبول الأشخاص الملونين في الكافيتريات. وقد كوَّن أيضًا مجموعتي ضبط جُمعتا من قادة طلابيين ومن عيِّنة عشوائية من البيض والسود ممن لم يشاركوا في الحركة. وفي المجموع، عمل فندريتش على مجموعة من 95 استبيانًا. وتلت هذه الموجةَ المسحية الأولى موجةٌ ثانيةٌ، في 1986 بالنسبة للبيض وفي 1988 بالنسبة للسود، شملت 88 شخصًا (Fendrich, 1993).

وفي منطق قريب جدًّا من منطق ديميرات، درس دوج ماك آدم في بداية ثمانينيات القرن العشرين مشروع "صيف الحرية" Freedom Summer[2] لعام 1964، الرامي إلى تعبئة الطلاب البيض في حملة لتسجيل السود على القوائم الانتخابية في الجنوب الأمريكي (McAdam, 1988). واستند المسح إلى الملفات التي تم ملؤها قبل الصيف من قِبل الطلاب المرشحين، الذين سيشارك بعضهم بالفعل بعد ذلك بينما انسحب آخرون من المقبولين. وانطلاقًا من المعطيات الواردة في الملفات، استطاع المؤلف الوصول إلى 73% من المنسحبين و53% من المتطوعين. وأُرسِل لهم استبيان عن طريق البريد، مصحوبًا بحملة من المقابلات التي أجريت مع 48 شخصًا. واهتم جاك والن Jack Whalen وريتشارد فلاكس Richard Flacks من جانبهما بحركة معارضة حرب فيتنام. وبشكل أدق، انطلق المؤلفان من واقعة إحراق أحد البنوك على يد أعضاء في مجموعة سانتا باربارا 19 Santa Barbara 19 في عام 1970. وقد أُلقي آنذاك القبض على 25 شخصًا. وانطلاقًا من هذه النواة من "النشطاء السابقين" شرع فلاكس في بحث اعتبارًا من عام 1979، علمًا بأن أغلبهم كانوا من طلبته. وقد أجرى مقابلات مع

2- "صيف الحرية" Freedom Summer هي حملة جرى شنها في الولايات المتحدة في 1964 بهدف تسجيل أكبر عدد ممكن من الناخبين من الأمريكيين من أصل أفريقي في ولاية ميسيسيبي. وقد درس هذه اللحظة دوج ماك آدم وأفرد لها في عام 1992 كتابًا مهمًا يحمل نفس العنوان [المترجم].

الأشخاص الأحد عشر المدانين في 1982 بإحراق البنك ومع 8 نشطاء آخرين. ومن جهة أخرى، وُجِّهت أسئلة أيضًا إلى مجموعة ضبط مكوَّنة من طلاب غير مسيسين آنذاك. وفي 1980، أجرى والن موجة ثانية من المقابلات في إطار عمله في أطروحته، حيث وُجِّهت أسئلة إلى 17 من النشطاء و15 من غير النشطاء ممن سبق توجيه الأسئلة لهم في 1979. وتلت ذلك موجة ثالثة أجريت في 1983، ثم موجة رابعة في 1987–1988، شملت جميع أفراد العيِّنة تقريبًا. وفي كتاب جميل نُشر في 1989، اقتُرحت خلاصة ختامية للبحث (Whalen et Flacks, 1989).

مناهج البحث

لا تُلخِّص هذه الأمثلة الأربعة وحدها مجموع الاستراتيجيات المستخدمة للإجابة عن السؤال المتعلق بصيرورة نشطاء ستينيات القرن العشرين. ولكنها تكفي للتعرُّف على نقاط قوة وضعف هذه الأدبيات. ويمكن في هذا الإطار بالفعل إثارة عدة أسئلة منهجية.

هناك أولًا، السؤال المتعلق باللحظة. فأغلب المسوح أجريت في أوج الراديكالية اليسارية، إلى حد أنه يصعب أن يُحدِّد المرء الوزن النسبي لتأثير الفترة أو لتأثير الجيل على التوالي. وهذا هو الحال بوجه خاص بشأن النتائج التي توصَّل إليها ديميرات وفندريتش، حيث بيَّن هذا الأخير، من خلال الموجة الأخيرة من الاستبيانات التي أجراها في 1986–1988، في ظل أوج النشوة الريجانية، أن تأثير الجيل لا يزال قائمًا، بفرض ثبات بقية العوامل على حالها (Fendrich, 1993).

ويُطرح ثانيًا السؤال المتعلق بمقارنة العيِّنات عبر الزمان والمكان. والبحوث المستندة إلى مقارنة مجموعات من النشطاء السابقين بغير النشطاء، هي وحدها القادرة على تجاوز العلاقات السببية التبسيطية. كما أن الأخذ في الحسبان بدرجات الانخراط، وبطبيعة الخبرات المعاشة، يضيف إلى الدراسة عنصرًا ثمينًا. ومن وجهة النظر هذه، تُعد بحوث والن وفلاكس وماك آدم نموذجية. ولكن يبقى أن جميع هذه الأعمال تتصل بالمشاركة في حركة لم تعد موجودة في وقت إجراء المسح. ولذا فإنه يستحيل فيها مقارنة خصائص ومسارات المنسحبين بخصائص ومسارات من بقوا على انخراطهم،

على النحو الذي أمكن التثبت منه في بحوث أحدث (Fillieule et Broqua, 2005). ومن المنظور نفسه، يجب التشديد على أن الأعمال التي تتوفر لها بيانات تتيح المقارنة بين سمات وآراء الأفراد قبل الانخراط وبعده هي بلا شك الأغنى والأكثر إقناعًا. وهذا بوجه الخصوص هو حال أعمال ديميرات وماروويل وماك آدم، وهي فريدة من نوعها في هذا الشأن. ويكتب ماك آدم في هذا الصدد أن "الإجراء المتبع عادة تمثَّل في تجميع المعلومات المعاصرة حول النشطاء السابقين، ثم استدلال آثار المشاركة انطلاقًا من تلك المعطيات. ولكن في غياب معلومات سابقة حول الموضوع، يصعب تحديد نطاق ودلالة التغيرات الناجمة عن المشاركة" (McAdam, 1999).

وأخيرًا، يمكن التمييز في الأدبيات بين جيلين من الأعمال: يتمثل الجيل الأول من جهة في المسوح المستندة بالأساس إلى مقاربة إستاتيكية، في حين ينصب تركيز بحوث الجيل الثاني على الجمع بين التحليل الإستاتيكي والمقاربة البيوجرافية. وفي مقدمة عملهما، يُشدِّد والن وفلاكس محقّين على أن اللجوء إلى سيرة الحياة هو السبيل الوحيد للاقتراب من الطريقة التي أمكن بها خوض تجربة الانخراط في الماضي، ولمراعاة الترتيب الذي يجري به الانخراط. وهما بذلك يتبنيان منظورًا قريبًا من التفاعلية الرمزية، وهي المنظور الأهم المتَّبَع اليوم في الأدبيات المتعلقة بالناشطية.

ولذا، وعلى الرغم من تفاوت المناهج، فمن اللافت أن البحوث المتعلقة بالآثار البيوجرافية للانخراط عادة ما تتفق على ثلاثة عناصر على الأقل تتمثل فيما يلي: الآثار الطويلة المدى للناشطية؛ والعوامل المحدِّدة لعملية الانسحاب؛ وأخيرًا، تصنيف مماثل لأنماط الانسحاب وأشكال التحوُّل.

وتتفق جميع المسوح على إبراز تأثير الناشطية علي مجالات حياتية بعينها، وذلك في مجالات ثلاثة بوجه خاص: المشاركة السياسية، والحياة العائلية، والحياة المهنية. ففيما يتعلق بالمشاركة السياسية والتوجُّه الأيديولوجي، يميل النشطاء السابقون للبقاء لأمد طويل متأثرين باليسار، ولأن يظلوا – أكثر من غير المنخرطين- مهتمين بالسياسة ومتابعين لها. وتتأثر الحياة العائلية للنشطاء السابقين بتأخر الدخول في الحياة العائلية وما يتصل بها من أدوار، وبدرجة أكبر من عدم استقرار الزيجات، وبمعدل طلاق أعلى منه في صفوف مجموعات الضبط. وأخيرًا، على الصعيد المهني، يزيد معدل الانقطاع

عن الدراسة أو اختصارها عن المتوسط؛ وتتركز المهن الممارَسة في قطاعات الإرشاد الاجتماعي والمهن الثقافية المتوسطة أو العليا، بما في ذلك الرعوية (وظيفة راعي الأبرشية) والكهنوت بالنسبة للأعضاء السابقين في حركة الحقوق المدنية؛ وبناء عليه، تكون الدخول منخفضة نسبيًّا. وتتسم السير المهنية كذلك بدرجة أعلى من اللااستقرار المهني، وهو ما يُعزى بوجه خاص إلى الدخول المتأخر في الحياة العملية وإلى كثرة تغيير الوظائف. وتتيح هذه العناصر لفندريتش تحليل النشطاء السابقين بوصفهم يشكلون "وحدة جيل"، بالمعنى الذي استخدمه مانهايم Mannheim، وهو ما يؤكده ماك آدم حينما يُبيِّن أن المخاطر المقترنة بـ "صيف الحرية" أسهمت بلا شك إسهامًا كبيرًا في أن تجعل من ذلك الصيف تجربة "لا تُنسى" بالنسبة للمشاركين فيها. وبعبارة أخرى، فإن التأثُّر المحتمل للمسارات ينبغي رده إلى طبيعة خبرة النشطاء، حيث تميل السيرة الأخلاقية للأفراد، مرة أخرى، للتأثر بهذه الدرجة أو تلك من العمق بحسب الأمد الزمني للانخراط ومدى عمقه.

انسحاب النشطاء وإعادتهم إلى وضعهم السابق

بيد أنه من الصعب معرفة ما إذا كانت الناشطية قد أنتجت إعادة توجيه للمسارات أم أنه، على العكس، نتيجة للاستعدادات الأصلية ذاتها ينخرط الأفراد المدروسون في الحركات الاجتماعية، ويتخذون علاقة أكثر تباعدًا عن الأسرة والزواج، ويختارون أخيرًا هذه المهنة وليس تلك. والأمر المؤكد الوحيد في هذا المجال هو أن المسارات المهنية المختارة التي لا تتناقض مع الميل إلى الناشطية تقترن على الأرجح باستمرار الانخراط. وتقودنا هذه النقطة الأخيرة إلى السؤال المتعلق بتداخل العوامل التي قد تفضي إلى الانسحاب. والجواب عن هذا السؤال يقتضي الالتفات إلى الجيل الثاني من البحوث حيث نجد دراسة أكثر تفصيلًا لديناميات الانسحاب.

وبالنسبة إلى والن وفلاكس (1989)، يُعزى السبب الأول لانحسار ناشطية ستينيات القرن العشرين إلى تغيُّر في المناخ السياسي، حيث انتهت حرب فيتنام بينما تكثَّف قمع الحركة. ويدفع مثل هذا السياق إلى طرح قضايا للتحليل مثل إعادة النظر في فرص النجاح وكذلك في كلفة الانخراط. وبشكل أدق، يصبح من الأصعب فأصعب على

النشطاء الشباب ألا يطرحوا على أنفسهم السؤال المتعلق بمستقبلهم المهني. وإضافة إلى هذه العوامل الخارجية، يضيف الباحثان السوسيولوجيان فكرة مفادها أنه لم يكن ليتسنى للحركة البقاء والحفاظ على شعلة النشطاء بحكم تنظيمها ذاته. فوفقًا لهما، انجذب النشطاء في الوقت ذاته إلى شكل معيَّن من الحياة الجماعية كان من الصعوبة بمكان في إطاره حماية المرء لنفسه من الانخراط المفرط. بيد أنه إذا كانت قوة الروابط الجماعية قد أدت، في مرحلة أولى، إلى تمتين لُحْمة تماسك النشطاء، فإنها أنتجت في نهاية المطاف توترات قوية دفعت الكثيرين إلى الانسحاب بعد فترة.

أما عن المنطق الخاص بمسارات ما بعد الناشطية لدى النشطاء السابقين، فإذا كانت المسوح الإحصائية تشير إلى خصوصية في مسارات الحياة، فإن التحليل البيوغرافي يتيح الذهاب لأبعد من ذلك في توصيف تلك المسارات، مع الالتفات ليس إلى نقطة الوصول بل إلى الطريق المفضي إليها. وفي سياق تقلص هامش الممكن سياسيًّا، اختار النشطاء السابقون بين أربعة أنواع من المسارات في سبعينيات القرن العشرين. فعلي حين فضلت أقلية الانسحاب الخالص والبسيط والعودة إلى الصف، فإن الغالبية قد سعت إلى التوفيق بين القناعات السياسية والبحث عن مستقبل. في هذا الإطار، التفت البعض إلى الجوانب الباطنية للحركة وتطوير ما يتيح الحفاظ على الأماني الشخصية والقناعات السياسية، سواء عبر الشعور الديني أو أنماط العيش البديلة. أو اقتصر الحال على محاولة التوفيق بين تواصل المشاريع المهنية قدر الإمكان من جهة، والقناعات الناشطية من جهة أخرى، ومن ثم تجلت أهمية المهن المرتبطة بالعمل الاجتماعي عمومًا، وخاصةً تلك التي تشدد على الرسائل الأخلاقية. وهناك أيضًا حالات انصبت فيها جهود آخرين، ممن لا يريدون التخلي عن النضال، على إنشاء أحزاب جذرية صغيرة، أو تطوير مؤسسات بديلة (مجلات سرية، إذاعات محلية، جمعيات)، وهو ما قد يتيح إعادة التصنيف المهني دون التخلي عن القناعات الناشطية. وأخيرًا، سعى البعض إلى تسييس المهنة التي يشتغلون بها، مثلًا عبر إنشاء نقابات حمراء، أو عبر "ابتكار" سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية. وتلك كلها ظواهر تجسدها جيدًا، في فرنسا، تجربة "الأطباء الفرنسيين" الذين اندفعوا بعد عام 1968 في العمل الإنساني (Dauvin et Siméant, 2002).

ولما كانت البحوث المختلفة قد تركزت على حركات الحقوق المدنية ومعارضة حرب فيتنام، فإن ذلك يفسر بلا شك الانسجام المدهش بين استنتاجاتها. ولكن هذا التفسير يظل مبتسرًا بالتأكيد، وهو ما تكشف عنه على ما يبدو الأعمال الأحدث (Fillieule et Bennani-Chraïbi, 2003; Fillieule, 2005). وفي هذا الإطار، يتيح التركيز على خمسينيات وستينيات القرن العشرين التفكير في الأسئلة المتعلقة بدورات التعبئة، من حيث كونها مجالات سمحت بحكم تكوينها وأنماط تنظيمها بنقل وتطوير سجلات أفعال النشطاء ومهاراتهم أثناء ستينيات القرن العشرين. ومن وجهة النظر هذه، فإن اليسار الأمريكي، بحسب تشكُّله وتنظيمه في ستينيات القرن العشرين، قد عمل كوكالة "ارتقاء أخلاقي" عبر التدريب السياسي لمجموعات من الأفراد الذين حملوا لاحقًا لواء قضايا السبعينيات والثمانينيات. وهذا هو تحديدًا الجيل الذي عارض ريجان، وهو الذي يُشكِّل اليوم الجزء الأكبر من كوادر حركة العولمة البديلة.

أوليفييه فيليول Olivier Filieule

إحالات

سير النشطاء، دورة التعبئة، وقف الانخراط، أثر الجيل، ريبرتوار الأفعال، نجاح وإخفاق الحركات الاجتماعية، التنشئة الاجتماعية السياسية.



آثار الجيل

(Effets de génération)

من الجلي أن الفترات المختلفة لا تفرز المستوى ذاته من الانخراط النشط: ففي الجامعات الأمريكية في ستينيات القرن العشرين أو في مثيلاتها الأوروبية في السبعينيات، راحت أعداد النشطاء المتسمة حتى الأمس القريب بالركود تتضخم فجأة، وظهرت منظمات سياسية جديدة، وانتشرت الخطابات الجذرية. وإذا بفيض النشطاء الشباب المنخرطين بشكل متزامن يعطي المراقبين الانطباع بوجود ظاهرة جيلية – "جيل الورد"، "أبناء مايو 68"، وهلم جرّا- تجمع بين المواقف السياسية والثقافية وتُوجِّه الانخراط في الشأن العام في اتجاه سياسي جديد. وفي المقابل، سيشتهر عِقد الثمانينيات بعد ذلك بكونه عقد تراجع الناشطية و"نهاية الأيديولوجيات".

ومن أجل شرح التفاوتات في المواقف السياسية بين الشرائح الجيلية المختلفة، ميَّز التقليد العلمي بين آثار العمر (حيث تتعارض المواقف السياسية للشباب بشكل منتظم مع مواقف من يكبرونهم تحديدًا بسبب الفجوة العمرية وبالتالي المواقع المختلفة في المجتمع)، وآثار الفترة (حيث يمكن للتغيرات البنيوية العميقة في التنظيم الاجتماعي أو السلوكيات أو الذهنيات أن يكون لها تأثير على جميع الفئات العمرية ولكن بطريقة أبرز في صفوف المواطنين من ذوي التجربة الاجتماعية والسياسية الأحدث)، وأخيرًا آثار الجيل (حيث تؤدي أحداث معيَّنة تعيشها بشكل أكثر تحديدًا أو أكثر كثافة فئةٌ عمرية معيَّنة على نحو يعطي أعضاءها تصورات مشتركة ومواقف متلاقية). ومع ذلك، فكثيرًا ما يظهر أن هذه التمايزات لا تُسعِف كثيرًا في التحليل الإمبريقي للحالات التاريخية بسبب صعوبة فض الاشتباك بين تلك الأبعاد. فالواقع أن آثار العمر التي ينطوي عليها وضع الجيل (Mannheim, 1990) – وبالتالي التوترات الموضوعية التي تضع أبناء الجيل في تعارض مع الشرائح العمرية السابقة واللاحقة الداخلة إلى سوق العمل أو

السياسة في ظرف مختلف (Chauvel, 1998)– هي تحديدًا التي تجعل أبناء الشريحة العمرية المعنية يعرفون مصيرًا مهنيًّا معينًا ووضعًا فريدًا للبنية الاجتماعية وتصورات بعينها (آثار الفترة)، ومن ثم تتكوَّن لديهم قرابةٌ وعلاقةٌ محدَّدتان بالأحداث (آثار الجيل). وأخيرًا، يفضِّل الكثير من الفاعلين على الساحة العامة أن ينسبوا انخراطهم في الشأن العام، وكذلك انخراط خصومهم، إلى أصول ثقافية – نتيجة لعملية تأملية أو لعلاقة شخصية بالعالم- يعود طابعها الجيلي بالتالي إلى انتشار الأيديولوجيات الاحتجاجية أو المحافظة، في حين يُنظر إلى تراجعهم اللاحق كنتيجة لـ"عودة الوعي" ببطلان الأطروحات التي كانوا يدافعون عنها. ولذا يجب علينا فهم المنطق الحاكم لتشكيل المواقف السياسية الغالبة داخل أجيال معيَّنة والظروف المفضية إلى تآكل تلك المواقف. وسوف يكون فحص ظروف تجلِّي "جيل 68" ثم تراجعه بمثابة حالة مختبرية تتيح لنا الكشف عن منطق ما تمارسه آثار الجيل من تأثير على كثافة عمليات انخراط النشطاء.

أجيال 68

في فرنسا 1968، أدى استقرار الديجوليين في السلطة منذ سنة 1958 إلى تيسير تكوين حساسيات سياسية معارِضة للحكومة، خصوصًا لدى المواطنين الأصغر سنًّا (Percheron, 1978). وقد شجَّع هذا التبلور المعارض للمواقف السياسية المشاركةَ العفوية للطلاب في المظاهرات وأيام المواجهات الأولى في مايو 68. وأسهمت الهيبة التي حازتها بعد ذلك أحداث مايو لدى جزء من الشباب في تعزيز توجههم اليساري ومستوى انخراطهم كنشطاء.

وبينما ظلت منظمات "أقصى اليسار" محصورة، قبل 1968، في مواقع ضيقة معيَّنة – بالأخص بعض الأوساط الباريسية في عالم الجامعات–، فإن ذيوع الصيت الذي أتاحته لهم أحداث مايو سمح بانتشار توجهاتهم السياسية على الصعيد القومي. ولذا فقد اتسمت الفترة التالية مباشرة لمايو 68 بالتثمين القوي للمواقف النقدية أو الناشطية لدى طلاب المدارس الثانوية والجامعات، وكذلك في عالم الشركات، إذ إن التشغيل الكامل قد شجَّع آنذاك الانخراط في العمل النقابي. وفي كل مكان ظهرت

فيه مجموعات من النشطاء، كانوا يقابلون عناصر مهيأة بالفعل للإنصات إلى خطاب معارض جذري ومتأهبة للاستجابة، بحكم ميولها التمردية، للعروض السياسية المقدَّمة من أقصى اليسار. وصارت الجامعات الكبرى ساحة للمنافسة بين المجموعات السياسية والنقابية الشيوعية أو الماوية أو التروتسكية أو التحررية أو الوضعانية situationist، وهي منافسة يتمثل منطقها في السباق على الجذرية المعلنة. وفي حين اقتصر الانخراط في الناشطية الجذرية على أقلية صغيرة من النشطاء، إلا أنها تمتعت بنفوذ واسع أتاح لها أن تشيع في صفوف مجموع الطلاب تثمينًا للمواقف الجذرية وحزمة من الخطابات – الصيغ المختلفة للماركسية، والتمرد الوضعاني على "المجتمع الاستهلاكي"، والثقافة المضادة "الليبيدية" (الشهوانية)، وهلم جرّا- التي أعطت انطباعًا بوجود "جيل" منذور ثقافيًّا للاحتجاج.

ومُؤدى هذا التحليل هو وجود ثلاثة "أجيال" لها سماتها الخاصة. الأول هو الجيل الذي تكوَّن اهتمامه بالسياسة قبل تجدُّد الاستقطاب "اليميني/اليساري الذي أفرزه دستور 1958، وهو الجيل الذي ظل مغمورًا إلى حد كبير لأن حدثًا سياسيًّا بعينه لم يُسلِّط عليه الضوء، اللهم إلا التباين مع الجيلين اللاحقين. أما الجيل الثاني فهو ذلك السابق على 1968، الذي تفتح وعيه على معارضة الحكومة لكنه تأثر بالضعف التنظيمي لليسار الجذري وبمحدودية انتشار خطاباته؛ وهذا هو الجيل الذي شارك في أحداث مايو. ويأتي بعد ذلك جيل "اليسارية"، الذي ظهر بعد مايو 68 مباشرةً، حيث استُقطب إلى اليسار بتأثير عوامل من بينها استمرار وجود حكومة يمينية، وانخفاض معدل البطالة على نحو شجَّع على الانخراط في الشأن العام، والصعود السريع للمنظمات الجذرية التي استفادت من "مجد مايو" مثلما أسهمت في الترويج له، والعناية التي أَوْلاها الصحفيون والمحررون للخطابات الجذرية التي عرفت نتيجة لذلك مستوًى مرتفعًا تاريخيًّا من الذيوع العام. وتعود أصول آثار الجيل هذه إلى إعادة التوجيه الدورية للحساسيات السياسية، وهو ما يُعد نتيجة عادية للتغيرات التناوبية في الحكم في النظم القائمة على تداول السلطة (فرنسا، بريطانيا العظمى، الولايات المتحدة). فانعدام الشعبية الحتمي للحكومات يفضي إلى تعبئة أقوى للمعارَضات وتعميم الخطابات النقدية، الأمر الذي يعطي الانطباع للمراقبين بوجود تغيير في المناخ الأيديولوجي. وإذا بالخطابات النقدية للرأسمالية، التي كانت ضرورية للهجوم على الحكومات اليمينية حتى هزيمة

جيسكار ديستان، تزداد ندرة بعد سنة 1981 لصالح خطابات نابعة من المعارضة الجديدة الميالة إلى إعادة الاعتبار للشركة وللربح. ويضاف إلى ذلك أن بعض الفترات المعيَّنة – الاحتلال (النازي لفرنسا - [المترجم])، الحروب الطويلة في الجزائر أو فيتنام أو العراق، مايو 68– تؤدي إلى تغيير طويل الأمد وشامل لتوجهات الخطابات السياسية والمواقف القابلة للتثمين لدى قطاع جيلي أو أكثر. ولذا فإن خصائص الظرف السياسي – وجود اليسار أو اليمين في المعارضة، مستوى الخصومات الحزبية، معدل البطالة، درجة عدم شعبية الحكومة، فقدان الفاعلين السياسيين المركزيين في وقت سابق للمشروعية (اليمين المؤيد لبيتان Pétain ولافال Laval خلال الاحتلال، مصير الديمقراطية المسيحية في إيطاليا بعد "ماني بوليت"[3])، وهلم جرّا- تُشكِّل القالب الذي يصوغ عمليات إعادة توجيه التصورات السياسية للناخبين، لاسيما في صفوف الأكثر شبابًا ممن تكوَّن اهتمامهم بالسياسة في وقت أحدث ولم تتصلب بعد تصوراتهم.

وجدير بالذكر أن آثار الجيل تُقرأ بوصفها تمس بادئ ذي بدء "الشباب". ومع ذلك، فمن الممكن أن نرصد فترات تحوُّل في المواقف السياسية وفقًا لمنطق مشترك بين الأجيال: فهدنة [4]1918 أفرزت انتخاب برلمان "سنجابي"[5] جاء تعبيرًا عن المردودية الانتخابية لإشارة الضباط المرشحين إلى دورهم في القتال بغضّ النظر عن عمرهم؛ وأعاد التحرير هيكلة اللعبة السياسية حول مرجعية المقاومة (عرض الحزب الشيوعي نفسه بوصفه "حزب حاملي البنادق"، في حين اتخذ "تجمع الشعب الفرنسي" (RPF) من ديجول مرجعية له، وكذلك فعلت "الحركة الجمهورية الشعبية" (MRP) مع بيدو[6]، وهلم جرّا). ولم يُقرأ هذان الحدثان قراءة "جيلية" بالرغم من أنهما أفضيا إلى تجديد الطبقة السياسية عن طريق إزالة اللاعبين الذي تلوثت سمعتهم وتعديل قواعد الخلافة السياسية.

3- "ماني بوليت" Mani pulite تعني بالإيطالية "الأيدي النظيفة". وهو الاسم الذي أُطلق على تحقيق قضائي واسع النطاق أجري في تسعينيات القرن العشرين عن الفساد السياسي في إيطاليا، وأفضى إلى فضيحة كبرى هزت الحياة السياسية وقوضت مشروعية النخبة الحاكمة في إيطاليا [المترجم].

4- التي أنهت الحرب العالمية الأولى [المترجم].

5- اللون السنجابي أو الأزرق الرمادي (bleu horizon) كان لون الزي العسكري للقوات المسلحة الفرنسية بين عامي 1915 و1935، ثم استُبدل بعد ذلك باللون الكاكي [المترجم].

6- جورج بيدو Georges Bidault مقاوم فرنسي أثناء الحرب العالمية الثانية وأكاديمي وسياسي يميني بارز [المترجم].

بروز وأفول الأجيال السياسية

إذا كانت الحركات الموصوفة بأنها جيلية هي إذن بالأساس حركات "شبابية"، فمن المهم فَهْم الظروف التاريخية لظهورها. شهدت الفترة 1980-1960 تزايد الفترة الزمنية للدراسات وتعميم دخول الجامعات. وفي فرنسا، بينما كان الالتحاق بنظام "الكليات الكبرى" يقتضي استثمارًا تعليميًّا عائليًّا طويل الأمد لا تقدر عليه سوى شرائح اجتماعية منتقاة، فقد راحت الجامعات تفتح أبوابها للطلاب من ذوي الأصول الاجتماعية الوسطى والشعبية الذين جعلهم الإيقاع الجامعي ميالين أحيانًا للناشطية. وما بين المدرسة الثانوية والحصول على أول وظيفة، قبل مواجهة المرء للقيود المهنية أو العائلية المستقبلية، ظهرت على نطاق غير مسبوق شريحة طلابية واسعة لم يكن ممكنًا لتوجهاتها السياسية أن تكون مماثلة لتوجهات مسئولي الشركات من حملة الشهادات العليا أو نقابيي ونشطاء الحركة العمالية. وقد جرى تفسير التقلبات في مدى كثافة الانخراط السياسي للشباب الطلابي، في ضوء الظروف السياسية المشجعة أو غير المشجعة على التحاقهم بحركات المعارضة للحكومة، بوصفها تعبيرًا سياسيًّا عن حركات "الأجيال"؛ وفي أعين المراقبين، بدا كلٌّ من فورة الحماس وفتور الشعور لدى هذا الشباب الطلابي كلغز يستعصي على الفهم، حيث لم يجرِ استيعاب العوامل المسبِّبة لكلٍّ منهما. وفي مرحلة لاحقة، أدى الانتشار التنافسي للمجموعات الجذرية أو النقابية في الجامعات إلى كفالة استمرار واتساق التعبيرات السياسية عن الجيل، الأمر الذي كان من جهة نتيجة لتأثير الحركات السابقة، ولكنه شكَّل في الوقت ذاته شرطًا لاستمرار تثمين المواقف الناشطية على نحو مواتٍ لظهور حركات جديدة.

ويتيح هذا التفسير فهم كلٍّ من التسلسل الزمني لدخول "الشباب" في الحركات المطلبية في أوروبا (تبعًا للتوسُّع في الالتحاق بالجامعات في كل بلد)، والتزامن النسبي للحركات الألمانية والفرنسية والإيطالية في نهاية الستينيات في ظل ظروف سياسية متقاربة (التشغيل الكامل، ووجود اليسار في المعارضة، وتضخم صفوف الطلاب الجامعيين)، ولكن أيضًا خصوصيات كل حركة التي تعود إلى ظروف الفضاء السياسي والجامعي لكل بلد (تفاوت مستوى اللجوء إلى العنف السياسي في فرنسا أو إيطاليا

مقارنةً بألمانيا). ولذا فإن نشأة أجيال من النشطاء سوف تكون نتيجة لظهور أنشطة التعبئة التنافسية التي اضطلعت بها المنظمات الجذرية في الجامعة تجاه جمهور طلابي وجد نفسه، قبل غواية المسئوليات العائلية والمهنية، مستعدًّا لتثمين المشاركة في أنشطة سياسية جذرية.

ويتبقى أمامنا أن نفسِّر منطق الأفول السريع أحيانًا للأجيال السياسية التي يبدو أن قدامَى المشاركين فيها يميلون للانسحاب الفجائي. وإذا كان بعض قادة المنظمات الجذرية قد استطاعوا إطالة أمد دراستهم من أجل الحفاظ على استثماراتهم السياسية في الجامعة، فإن غالبية المشاركين في الحركات الجيلية يجدون أنفسهم مضطرين لإنهاء دراستهم لكي يلتحقوا بوظيفة. وخلال ما بين ثلاث وخمس سنوات، فإن أولئك الذين جاءوا إلى الناشطية خلال حركة معيَّنة أو بمرجعية تلك الحركة يُستبدلون بطلاب جدد لا يعطون تلك الحركة نفس المغزى ويبدون استعدادًا أقل للانخراط في منظمات ناشطية صارت هي ذاتها أضعف مما كانت عليه. ويضاف إلى ذلك أن سمات الظرف السياسي السابق المواتية للانخراط يمكن أن تنقلب على نحو يحد بشدة من تثمين الأنشطة النضالية.

وفي حالة الحركات الطلابية في فترة ما بعد مايو 68، تضافرت ثلاثة مناطق (جمع منطق) في إفراز أفول "جيل 68": 1) ضرورات الالتحاق بوظائف، التي فرضت نفسها بقوة اعتبارًا من سنة 1972، حتى بالنسبة لأشد الناس نضالية)؛ 2) تعميم البطالة الواسعة النطاق اعتبارًا من سنة 1977 على نحو فرض تكثيف الاستثمار الدراسي على حساب الناشطية وجعل الإبقاء على التراث النضالي في الجامعة أمرًا صعبًا؛ 3) قيام حكومة يسارية في عام 1981 أضعف قدرة المنظات الطلابية على الحشد المضاد، بينما وفَّر لقادة تلك الحركات إمكانيات جديدة لتقلد وظائف. ومن هذا المنظور، فإن التحوُّل السياسي وأحيانًا المهني لنشطاء يسار 68 القدامى في أحزاب حكومية – عمومًا، في الحزب الاشتراكي- لا يجب تفسيره بأنه جحود للماضي أو زوال للغشاوة، بل يتعلق الأمر بالأحرى بعملية تكييف للخطابات والمواقف السياسية وفقًا لمقتضيات التدخل الفعَّال في الوسط الحزبي القائم الجديد، تمامًا مثلما أن خطابهم الجذري الأصلي كان هو الشكل الذي اقتضته ضرورات الغلبة في فضاء المنافسة النضالية في الجامعة بعد

مايو 68. وفي أعقاب التحوُّل، يؤدي توالي عمليات إعادة التصنيف المهنية والحزبية إلى ندرة الفاعلين القابلين لأن يعبروا على الساحة العامة عن التيمات السياسية المقترنة بجيل سياسي أصبح نتيجة لذلك "مفقودًا" أو صار وجوده مقتصرًا فقط على أنشطة إحياء الذكرى التي ينظمها من يعتبرون أنفسهم ورثة هذا الجيل (Ross, 2005).

فيليب جوهيم Philippe Juhem

إحالات

الآثار البيوجرافية للانخراط، دورة التعبئة، وقف الانخراط، القطاع، التنشئة السياسية.



الإحباطات النسبية
(Frustrations relatives)

يُشكِّل مفهوم الإحباطات النسبية (relative deprivations[7]) أداة سوسيولوجية قديمة أتاحت خيطًا تفسيريًّا للعمليات الاجتماعية عمومًا ولعمليات التعبئة الجماعية بوجه خاص. وثمة تغذية متبادلة بين هذا المفهوم وبين معاينة باتت الآن واسعة الانتشار في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، مفادها أنه غالبًا ما لا يكون أشد الناس حرمانًا في مجتمع بعينه هم الذين يثورون وينخرطون في فعل جماعي.

وتتعلق الإحباطات النسبية بحالة توتر بين تطلعات متوقع تلبيتها وتطلعات غير ملباة، وهو ما تنجم عنه حالات عدم رضا يمكن أن تفضي إلى السخط والفعل الجماعي. ولذا فإن "الإحباط" ينطوي على فجوة سلبية بين ما يتوقعه الأفراد كحقوق واردة وما يحصلون عليه فعليًّا. ولكن لماذا يوصف هذا الإحباط بـ"النسبي"؟ لأن الأمر لا يتعلق بإحباط "مطلق"، وإنما بإحباط ناجم عن المقارنة مع التطلعات المنشأة اجتماعيًّا. ومن هذا المنظور، يمكن لمجموعات تُعد مميزة اجتماعيًّا عبر معايير موضوعية أن تشعر بقدر من "الإحباطات" يزيد عن مجموعات أخرى أكثر حرمانًا، وبالتالي أن تكون في وضع مواتٍ أكثر للتعبئة.

7- نسير هنا على نهج المدرسة الفرنسية في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية التي أجرت تمييزًا بين مفهومي "الإحباطات النسبية" relative deprivations (الذي تُرجم إلى الفرنسية بعبارة frustrations relatives) و"الحرمان النسبي" relative deprivation، حيث يشير الأول إلى الفجوة بين تطلعات الناس وما يحصلون عليه، بينما يشير الثاني إلى علاقات التفاوت بين طبقات المجتمع بالأساس. بيد أن هذا التمييز، كما سيتضح من قراءة هذا الفصل، لا يعني أنه ليس ثمة صلة وثيقة بين المفهومين، حيث كثيرًا ما تكون فجوة التطلعات المؤدية إلى "الإحباطات النسبية" ناجمة عن إحساس المحرومين بما يعانونه من "حرمان نسبي"، ذلك الإحساس الذي يفتح الباب أمام التعبئة السياسية) [المترجم].

تحليلات ماركس وتوكفيل حول الحرمان وكيفية اندلاع الثورات

إذا كان مصطلح "الإحباطات النسبية" ذاته ينتمي إلى علم الاجتماع المعاصر، فإن نمط التفكير الكامن وراء المصطلح يجد جذوره في مخططات صاغتها أعمال كلاسيكية في العلوم الاجتماعية. ففي كُتيِّبه المعنون "العمل المأجور ورأس المال"، يعرض كارل ماركس Karl Marx تحليلًا يتمايز كثيرًا عن التفسيرات "الماركسية" الأكثر اقتصادوية، مثل تلك التي أبرزت الإفقار كمصدر لعدم الرضا وللوعي الطبقي: "إن زيادة الأجر زيادة محسوسة إلى حد ما تفترض نموًّا سريعًا في رأس المال المنتج. والنمو السريع في رأس المال المنتج يفضي إلى نمو الثروة، والترف، والحاجات والمسرَّات الاجتماعية بالسرعة نفسها. وهكذا، كلما زادت المسرات في متناول العامل، خفَّ شعوره بالارتياح الاجتماعي قياسًا إلى تزايد مسرّات الرأسمالي التي تظل بعيدة عن متناول العامل، وبالقياس إلى مستوى تطور المجتمع بوجه عام. والواقع أن حاجاتنا ومسراتنا تنبع من المجتمع؛ ولذا لا نقيسها بالوظائف المفترض لها تلبيها، بل نقيسها بمقاييس اجتماعية. حاجاتنا ومسراتنا تتسم إذن بطابع اجتماعي ولذا فإنها نسبية بطبيعتها" (1965، ص 217). ولما كانت الاحتياجات نسبية، بمعنى أنها تقاس نسبةً إلى حالة اجتماعية معيَّنة، فإن أوجه عدم الرضا ستكون بدورها نسبية. وهذا هو ما يفسِّر أن عدم الرضا قد يزيد في الوقت ذاته الذي يحدث فيه تحسُّن في الظروف المادية.

وفي محاولته تفسير الظروف الاجتماعية التي شجَّعت قيام الثورة الفرنسية، يُعزِّز ألكسيس دي توكفيل Alexis De Tocqueville الخيط الذي نسجه ماركس. وهو يُعنَى أكثر بتحليل المفارقة السالفة الذكر من حيث آثارها على العمليات الثورية، معلنًا أن الثورات كثيرًا ما تندلع حينما يبدأ تخفيف وطأة المعاناة (2004، ص 1058). وقد جعل ريموند بودون Raymond Boudon من هذه الملاحظة "قانونًا توكفيليًّا في التعبئة السياسية" بالمعنى الحقيقي لكلمة قانون، وهو قانون يُفترض أنه يُشكِّل المنبع الرئيسي للنظريات المعاصرة المتعلقة بالإحباطات النسبية: إن "تحرير المجتمع سياسيًّا، الذي غالبًا ما يلبي أماني السكان أو على الأقل شرائح هامة من السكان، قد يترتب عليه تسهيل ظهور تعبيرات عن السخط والمعارضة" (1991، ص 21).

مع مؤلفات ديفيز وغور، فهم جديد للديناميات الثورية

يرى عالم الاجتماع الأمريكي جيمس سي. ديفيز James C. Davies أنه ينبغي أن يدفعنا حَدْس كل من ماركس وتوكفيل نحو مقاربة أخرى للديناميات الثورية، تأخذ في الحسبان أنه "من الممكن أن تندلع ثورات حينما يشهد المجتمع فترة تقدم مادي، اقتصاديًّا واجتماعيًّا معًا، تعقبها فترة وجيزة من الكساد الحاد"، أو على العكس، أن "الثورات لا تندلع عادةً حينما يعاني المجتمع من إفقار معمَّم" (1978، ص 244–245). بل ويرى ديفيز أن الأفراد قد يجدون أنفسهم "في وضع تأهب للتمرُّد" في الفترات التي "يبدأ فيها تخفيف القيود" (1978، ص 247).

وقد حمل المشعل، بعد ديفيز، تيد. ر. جور Ted R. Gurr (1970)، راصدًا أنماطًا مختلفة من الأوضاع التي يمكن أن تفضي إلى الحرمان النسبي relative deprivation، وإن كان جور قد اهتم بالتأكيد على أن أوضاع الحرمان النسبي لا تؤدي بالضرورة إلى التعبئة الجماعية. فلكي يحدث ذلك، يجب أن تلاقي تلك الأوضاع عواملَ سياسية ملائمة. وبناء عليه، يرسم جور ثلاث خطوات: "المتوالية السببية الأولى المفضية إلى العنف السياسي تبدأ من السخط، ثم تسييس هذا السخط، وأخيرًا تفعيله على هيئة عنف سياسي مُوَجَّه ضد أهداف أو أطراف سياسية" (1970، ص 12–13). هكذا يعطينا المؤلف نبذة عن إمكانية تضافر بين الإحباطات النسبية وتعبئة الموارد في قراءته للحركات الاجتماعية. وهو تضافر اقترح بعد ذلك عالم الاجتماع الإيطالي أليساندرو بيزورنو Alessandro Pizzorno (1990) درسه بشكل أكثر تفصيلاً.

والواقع أن توجهات مثل تلك التي اتخذها ديفيز وجور قد أنتجت تساؤلات ناقدة. فأشار ميشيل دوبري Michel Dobry مثلًا إلى خطر التفكير الدائري، وهو خطر يقترن بالثغرات الواردة في الرصد الإمبريقي للإحباطات المطلِقة لفعل جماعي، وكذلك في رصد علاقات السببية المفضية إلى ذلك الفعل. وهو يتساءل: "ما الذي سنفعله، في واقع الأمر، من أجل معرفة الفارق الذي يميِّز بين هامش عدم الرضا المقبول والهامش غير المحتمل المُولِّد للظواهر الثورية؟" (1986، ص 55). ويجيب بأن هذا التمييز يحدث غالبًا "عن طريق الاستدلال عليه [...] بأثر رجعي كنتيجة لما حدث بالفعل، أي من خلال الحركات الاجتماعية التي تُعبِّر عن نفسها عن طريق ‹العنف› أو ‹الثورة›" (المرجع

ذاته)، مما يعني المراوحة المستمرة بين النتائج المرصودة والأسباب المفترضة، وهو خطر عام تنزلق إليه أحيانًا العلوم الاجتماعية، عن طريق رسم خط ميكانيكي يتغافل عن الديناميات الأكثر ارتباكًا وعشوائية للفعل محل التشكُّل.

بورديو ولاكروا يسهمان في إعادة تعريف مفهوم سببية الإحباطات النسبية

في محاولة لتجنُّب هذا الفخ، سعى بيير بورديو Pierre Bourdieu وبرنار لاكروا Bernard Lacroix إلى التعامل بمزيد من المرونة مع المقترح السائد عن كيفية رصد السببية في حالة الإحباطات النسبية. فاهتم بورديو بالهوة بين التطلعات التي ينتجها نظام التعليم والفرص التي يتيحها فعليًّا" (1979، ص 159) في السياق الفرنسي المتعلق بمنح الشهادات الدراسية في نهاية ستينيات وفي سبعينيات القرن العشرين، مظهرًا القيد البنيوي، الذي يجد جذوره في الهوة بين الهياكل الاجتماعية مثلما يستبطنها الفاعلون (التطلعات المنشأة اجتماعيًّا) والهياكل الاجتماعية الخارجية (حالة العلاقات بين الشهادات الدراسية والوظائف التي تتيح الالتحاق بها)، وهي الهوة التي يُفترض أنها أدت إلى "نوع من المزاج المناهض للمؤسسات" (1979، ص 164). يقصد بورديو هنا ذلك المزاج السائد في حركة مايو 1968 كما في حالات التعبئة الأخرى اللاحقة. ويُدقِّق قائلًا: "التراجع المادي في قيمة المؤهلات الذي أصاب مجموع أبناء هذا الجيل، حيث يحصلون من شهاداتهم على أقل مما كان الجيل الأسبق يحصل عليه، هو مثالٌ حي لخيبة الأمل الجماعية التي دفعت هذا الجيل إلى الشعور بالإساءة والامتهان وأن يشمل بالعداء جميع المؤسسات، تعبيرًا عن الثورة الممزوجة بالغضب التي أوصله لها النظام التعليمي" (1979، ص 164-163).

ولا يلجأ بورديو إلى البحث عن سبب ميكانيكي وحصري لتفسير كيف يؤدي الإحباط إلى الثورة، وإنما يرسم صورة لتُربة من الإحباطات النسبية المفرزة للاحتجاج الاجتماعي. وامتدادًا لهذه التحليلات، اقترح لاكروا (1981) تفسيرًا سوسيولوجيًّا لحركة "الجماعات" في فترة ما بعد 1968 في فرنسا، طارحًا فرضية مفادها أن الإحباطات الناجمة عن الهوة بين الشهادات الدراسية والوظائف لا تُفسِّر بشكل ميكانيكي انتشار الأفكار الطوباوية التي ظهرت في أعقاب 1968، ولكنها تُشكِّل "شرطًا اجتماعيًّا

لإمكان" هذا الفوران الجماعي. ويتيح مفهوم "شرط الإمكان" هذا بالفعل إضفاء مزيد من المرونة على منظور البحث عن "السبب". وبذلك يفتح ذلك المفهوم المجال أمام عدة تمفصلات ممكنة مع نظرية تعبئة الموارد، أي مع الأخذ في الحسبان الأدوات السياسية (أدوات "ريبرتوار الفعل الجماعي" المتاحة تاريخيًّا العزيزة على تشارلز تيليCharles Tilly) التي تسمح بتحقيق تلك الإمكانيات. وعلى الرغم من ذلك، يظل مفهوم "شرط الإمكان" عُرضة للسؤال الذي طرحه دوبري: كيف يمكن تجنُّب الاستدلال الميكانيكي الدائري المبني على رصد "شروط الإمكان" لتفسير النتائج؟ ويحثنا ذلك على ضرورة توخي الحذر عند تناول مسارات الفعل المختلفة وبذل جهد مضاعف من أجل تعيين الآثار الفعلية للإحباطات المفترضة.

وعمومًا، عند الإلمام بهذه المجموعة من المحاذير المنهجية، يمكن لمفهوم الإحباطات النسبية أن يظل يلعب دورًا كاشفًا ضمن سوسيولوجيا الفعل الجماعي، رقم قدمه النسبي.

فيليب كورسوف Philippe Corcuff

إحالات

التحليل الماركسي، تعبئة الموارد، بطاطس، الحرمان النسبي، ريبرتوار الأفعال، ثورات وأزمات وانتقالات



احتلال المواقع

(Occupations de locaux)

سنُعرِّف ممارسة الاحتلال، أو فعل الاحتلال، بالشَغْل المؤقت، من قِبَل أشخاص عديدين، لمبنى أو مِلك خاص أو عام، كتعبير مباشر أو غير مباشر عن آراء سياسية. ويتيح هذا التعريف العملي عدم الالتفات إلى التعاريف "الرسمية" (القانونية أو العسكرية)، مع الإمساك بما يُميِّز الاحتلال: استخدام مكان مغلق أو مِلك كشكل من أشكال الاحتجاج. ويسمح هذا التعريف أيضًا بالقطع مع بعض التقسيمات التصنيفية. فالواقع أن عددًا من المؤلفين قد مالوا، في دراستهم لأشكال الفعل، إلى إبراز معيار أحادي ما، مثل مدى القانونية، أو الاعتيادية، أو العلاقة بالنُّخب، أو العلاقة بالعنف... وعوضًا عن التصنيف، نرى أنه من المفيد أكثر العناية بالرهانات الدينامية المحيطة بتلك الأفعال وبنزاعات المعنى الناجمة عنها. ولنأخذ كمثال مسألة اللاقانونية المفترضة للاحتلال، حيث نجد على العكس أن الأمر محاط دومًا بخلافات قانونية – هل نعتبر الاحتلال امتدادًا للحق في الإضراب أو للحق في السكن، أم نعتبره اعتداءً على الحق في المِلكية؟– وقضائية تُدقِّق في الظلال وتفتح الباب أمام ممارسات احتلالية مقبولة مثل الحق في مصادرة المساكن الخالية.

اعتماد مصطلح الاحتلال في ضوء تاريخ الإضرابات

حينما ينصبُّ التركيز على ممارسةٍ ما، يتيح هذا التعريف التساؤل عن كلمة "الاحتلال" نفسها واستخداماتها. فهل سُميت الممارسة التي نحن بصددها بهذا الاسم دومًا؟ ولو كانت الإجابة بلا، فكيف فرض هذا المصطلح نفسه؟

في الولايات المتحدة، كان المصطلح المستخدم في البداية هو الاعتصام (sit-down

أو sit-in)، في إشارة إلى إضرابات 1936- 1937 في صناعة السيارات (Fine, 1969). والمفهوم الذي جرى إبرازه آنذاك هو "البقاء في مكان العمل" أو "الجلوس" دون مساس بحق المِلكية. وفي المقابل، في إيطاليا، سُمِّيَت الاحتلالات الأولى في مصانع شركة فيات سنة 1920 "occupazione"، ونُظر إلى هذا النمط من الفعل في البداية كبديل عن الإضراب (Spriano, 1978). أما في فرنسا، اعتبارًا من سنة 1936، فقد فرض مصطلح الاحتلال نفسه حينما كان يجري استخدام مِلكية أرضية أو عقارية للتعبير عن احتجاج. وهكذا فإن إحدى أولى اللافتات التي رفعها الطلاب في السوربون سنة 1968 حملت هذه الكلمات: "1936، العمال يحتلون مصانعهم. 1968، الطلاب يحتلون كلياتهم". ومع ذلك، فقد كان هذا المصطلح موضع رفض أثناء إضرابات مايو- يونيو 1936 من قِبَل العمال وممثليهم السياسيين والنقابيين (Penissat, 2005a). وفضَّل هؤلاء آنذاك استخدام عبارات مثل "الإضراب في محل العمل" أو "الإضراب داخل المصنع" أو "إضراب الأيدي المكتوفة" أو "الإضراب البولندي"[8]. وفي المقابل، كانت كلمة "الاحتلال" محل إدانة، واتُّهم اليمين باستخدامها بقصد التشويه وخلق أجواء "ثورة". ولذا فقد استُخدم المصطلح في البداية من قِبَل الخصم، وكان في صميم استراتيجية أصحاب العمل، لاسيما في قطاع الصناعات المعدنية، بغرض نزع المشروعية عن هذا النوع من الأفعال. فاعتقادًا منهم أن فعل الاحتلال يحيل إلى اعتداء على المِلكية وأن عدم قانونية الفعل بديهية، أقام أصحاب الأعمال دعاوى قضائية ولجئوا إلى سلطات المقاطعات. وهكذا فرض المصطلح نفسه في أوساط أصحاب العمل (ومن قِبَل أصحاب العمل)، لأنه كان مفيدًا لاستراتيجيتهم أمام المحاكم. وراح مصطلح "الاحتلال" ينتشر رويدًا رويدًا في الصحافة ولكن بالذات في اللغة القانونية والشُّرطية والسياسية.

ونلحظ إذن أن فرض هذا المصطلح، وصفًا لممارسة قائمة بالفعل (Sirot, 2002)، قد تبلور حول صراعات سياسية. وراح الصراع الاجتماعي والصراع حول التسميات يتداخلان من ثم بشكل حميم.

8- العبارات المستخدمة بالفرنسية هي على التوالي grève sur le tas و grève au sein de l'usine و grève les bras croisés و grève polonaise. وهي تعني كلها الإضراب مع عدم مغادرة مكان العمل أو الإضراب الاعتصامي (sit-in strike أو sit-down strike بالإنجليزية). ويعود استخدام عبارة "الإضراب البولندي" إلى انتشار هذا النوع من الإضرابات في بولندا آنذاك [المترجم].

إعادة اختراع الاحتلال

هل يعني فرض مصطلح وشيوع استخدامه – مصطلح الاحتلال في حالتنا هذه- وجود توافق للآراء بالضرورة حول الممارسات المنسوبة إليه؟ هنا أيضًا يبدو من المناسب أن ننصت إلى الفاعلين وإلى ممارساتهم. ففي فرنسا، كثيرًا ما توصف حركة 1968 بأنها عودة الاحتلال. وبالرغم من أن هذه الرؤية ليست صحيحة بالكامل – حيث حدثت احتلالات أثناء إضرابات عمال المناجم سنة 1946 ثم في مصانع الصلب في منطقة اللورين سنة 1967– إلا أنها تشير بالأساس إلى توظيف وشكل جديدين لهذا النمط من الفعل. فمن خلال صنع الجديد باستخدام القديم، راحت تيارات ناشطية عدة – مثل الكاثوليك اليساريين في "الكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للعمل" (CFDT: سنشير إليها لاحقًا بعبارة "الكونفدرالية الفرنسية [المترجم])، لاسيما داخل اتحاد عمال صناعات الملابس والجلود والنسيج، أو مجموعات أقصى اليسار الماوية بشكل رئيسي– تجدِّد ممارسات الاحتلال في مواجهة الممارسات التقليدية لنشطاء "الكونفدرالية العامة للعمل" (CGT: سنشير إليها لاحقًا بعبارة "الكونفدرالية العامة [المترجم]). فمنذ 1968، ثم بشكل أكبر خلال صراعات أوائل السبعينيات، وجَّه نشطاء "الكونفدرالية الفرنسية" سهام النقد لمبدأ "القلعة العمالية" الذي روجت له "الكونفدرالية العامة"، وهو المبدأ القائم على تفويض العمال للنقابيين ولأجهزة التأمين في اتخاذ القرارات وحماية الاحتلال. وراح هؤلاء النشطاء يروجون من ثم للاحتلال، المنظور إليه بوصفه انفتاحًا على الخارج (إنشاء اللجان الشعبية، واستراتيجيات النشر الإعلامي) يرمي إلى تشجيع مشاركة الجميع، ولاسيما الأُجَراء الأكثر تهميشًا داخل عالم العمال (كالنساء، والعمال الشباب المتخصصين، والمهاجرين)، وتعزيز الديمقراطية، وحتى الإدارة الذاتية (Vigna, 2007). وتلك هي صورة احتلال "البيت الزجاجي" (رمزًا للشفافية [المترجم]) التي روَّج لها نشطاء "الكونفدرالية الفرنسية" في شركة ليب Lip للساعات. وخلف المصطلح، يستند الصراع إذن إلى أشكال إدارة المعركة، وبوجه أعم إلى التصورات عن المجتمع التي تبرزها تلك التيارات المختلفة: استبعاد/ شمول المهمشين داخل الطبقة العاملة، الديمقراطية المباشرة/التفويض، استخدام

وسائل الإعلام/استقلالية الحركة العمالية... وتُجسِّد هذه الصراعات العملية والرمزية أيضًا أهداف تلك التيارات: اجتذاب داخلين جدد (النساء) أو أُجراء لهم مراكز جديدة (العمال المتخصصون) في سوق العمل (Penissat, 2005b).

ويبيِّن سيدني تارو Sidney Tarrow) 1989) عمليات مماثلة أثناء الاحتلالات الإيطالية في سبعينيات القرن العشرين. وهو يشرح بذلك أن الطلاب لم يخترعوا الاحتلال وإنما تبنّوا نمطًا للممارسة كان قائمًا بالفعل – مارسته الحركة العمالية وأحزاب اليسار مثل الحزب الشيوعي الإيطالي– مجدِّدين استخداماته: تكتيك المواجهة مع الشرطة و"ممارسة الهدف" الرامية إلى إعادة امتلاك مكان واستخداماته من قِبل النشطاء. وتندرج إعادة اختراع الاحتلال هذه في إطار الصراعات بين اليسار الشيوعي وحركات أقصى اليسار، ولكن أيضًا ضمن عمليات إعادة التكوين السوسيولوجية للطبقة العاملة.

تحليل اللجوء إلى الاحتلال

يمكن تحليل اللجوء إلى الاحتلال باستخدام أبعاد أو تيارات عدة من علم الاجتماع الأوروبي والأمريكي. وينظر بُعد استراتيجي أول إلى الاحتلال كتكتيك للفوضى (Piven et Cloward, 1979) تختص به الحركات ذات الموارد الضعيفة. فالاحتلال يتيح الإخلال بالنظام العام من قِبَل مجموعات قليلة العدد أو قليلة الحظ من رأس المال (الإعلامي، الثقافي، المالي...)، وهو ينتشر في أوساط حركات مثل البدون أوراق، والعاهرات، والأقليات الإثنية. وبالمثل، تتضاعف احتلالات المصانع أثناء الصراعات الجارية في إطار عمليات فصل جماعي. فتهديد المركز الاجتماعي أو الحرمان منه يؤدي إلى ميل أعلى إلى الانخراط الجسدي في الفعل. ويُكمل بُعدٌ آخر، أكثر بنيوية، هذه المقاربة ويتيح تفسير محركات اللجوء إلى الاحتلال من قِبَل مجموعات أغنى بالموارد مثل العمال والطلاب والموظفين والنشطاء المحبين للسلام أو المدافعين عن البيئة أو المستقلين. فالتحولات الاقتصادية (بدء الأزمة الاقتصادية وعمليات الفصل الجماعي، وظهور الحالات المبكرة للقيود على عمل المهاجرين)، وعمليات إعادة تشكيل الفضاء الإعلامي (احترافية الصحفيين الاجتماعيين، وتعبئة الرأي العام) أسهمت في تشجيع استدعاء الدولة كوسيط/فاعل في الصراع. وتُبيِّن احتلالات المواقع العديدة في حوض صناعة

الحديد والصلب في لونجوي سنة 1979 الآثار المترتبة على هذه التطورات: الإخلال بالنظام العام، والاستدعاء الدائم لممثلي الدولة، واتّباع استراتيجية إعلامية (الاحتكاك بوسائل الإعلام، إنشاء إذاعات محلية) من أجل كفالة "وجود" المعركة (Montlibert, 1989).

وأخيرًا، تبيِّن مقاربة أخيرة أن عمليات إعادة اختراع نمط من الفعل تعتمد أيضًا على الصراعات والاستراتيجيات داخل فضاء الحركات الاجتماعية. فالإضرابات المصحوبة باحتلال (الإضرابات الاعتصامية sit-down strikes) في 1936 و1937 في الولايات المتحدة كانت بالتالي في آن واحد وسيلة للحيلولة دون الإغلاق lock-out (بالمعنى الحرفي، "الوضع على الباب" أو الطرد، الذي يعني إغلاق المصنع من قِبل صاحب العمل)، واستراتيجية التفاف على البيروقراطية النقابية من قِبَل مجموعات أقلية تروتسكية أو شيوعية (Piven et Cloward, 1979).

تطوُّر هذا النوع من الأفعال غير التقليدية

وفقًا لرونالد إنجلهارت Ronald Inglehart وجابرييلا جاتِربيرج Gabriella Catterberg (2002)، راحت الأشكال غير التقليدية للفعل – أي الخارجة عن آليات الديمقراطية التمثيلية – تنتشر على نطاق واسع في العالم منذ سبعينيات القرن العشرين. وإذا كانت هذه الملحوظة تبدو بديهية في حالة العريضة، فإن الأرقام المطروحة بشأن اللجوء إلى الاحتلال تبدو أقل حسمًا: فمن بين ثمانية بلدان (المملكة المتحدة، ألمانيا الغربية، إيطاليا، هولندا، الولايات المتحدة، فنلندا، سويسرا، النمسا)، لم يتجاوز تصاعد ممارسة الاحتلال بين عامي 1974 و2000 سوى نقطة واحدة وفقًا لتصريحات الأشخاص الذين وُجِّهت إليهم الأسئلة. ويتراوح هذا التصاعد بين 1% و5% من المستطلعة آراؤهم بحسب البلدان. ولذا يصعب استنتاج وجود انتشار هائل لهذا النوع من الفعل. والأهم أن التفسير "الثقافي"، الذي يتصور أن تطوُّر الاحتلال مؤشر على خيبة الأمل في الديمقراطية والتشكيك في النُخب، لا يبدو لنا كافيًا لتفسير استخدام هذا النمط من الفعل.

ولذا يُصوِّر بعض المؤلفين الاحتلال الرمزي للمواقع كنمط للفعل طورته الحركات الاجتماعية الجديدة (Rucht, 1990). ويُفترض أن هذه الحركات تتميَّز عن الحركات القديمة بلجوئها الأكثر تواترًا وابتكارًا إلى أنماط من الفعل غير تقليدية، أو تصادمية. ومع ذلك، فإن الرمزي ماثل بوضوح في الاحتلالات الخاصة بعالم العمال الأجراء. وفي المقابل، فمن جهة الحركات الاجتماعية الجديدة ذاتها، كثيرًا ما يجري تبرير الاحتلال بالإشارة إلى الحركة العمالية: فحينما أقدم العاطلون عن العمل على احتلال مكاتب وكالة التأمين ضد البطالة في فرنسا (Assedic) سنة 1997، فإنهم رفعوا الشعار التالي: "للأجراء مصانعهم، ولنا وكالاتنا". والأهم هو أن احتلالات المواقع، خلافًا لمواقع الشركات، توجد أيضًا في الصراعات التي يشنها ما يسمى "الحركات الاجتماعية القديمة". فاحتلالات فروع وكالة التأمين ضد البطالة، أو مراكز الضرائب، أو المقاطعات، استُخدمت بكثرة أثناء صراعات حوض صناعة الحديد والصلب في لونجوي سنة 1979 مثلًا. وهنا أيضًا، تبلورت المنافسة بين نشطاء "الكونفدرالية العامة" و"الكونفدرالية الفرنسية" أو المجموعات الماوية" حول الموقع المستهدف بالاحتلال: المصانع مقابل المباني المملوكة للدولة. وقد بيَّن أوليفييه فيليول 1997) Olivier Fillieule) بوضوح أنه لا يوجد ما يشير إلى صلات فريدة بين الحركات الاجتماعية الجديدة وأشكال بعينها من ريبرتوار الأفعال. ويقودنا ذلك إلى العناية بالجسور بين مختلف أنواع الحركات الاجتماعية وشروط تفعيل هذه الجسور. فعوضًا عن التعارض العقيم بين الحركات الاجتماعية القديمة والجديدة، يتيح لنا استيعاب النضالات وعمليات إعادة التشكُّل داخل فضاء المنظمات الناشطية أن نفهم المنطق الحاكم لانتشار ممارسات احتجاجية بعينها.

إيتيان بينيساه Etienne Penissat

إحالات

الإضراب، الحركات الاجتماعية الجديدة، ريبرتوار الأفعال، القطاع، الاعتصام

الإضراب
(Grève)

فرض الإضراب نفسه تاريخيًّا كقطعة أساسية في الريبرتوار المعاصر للفعل الجماعي والنقابي. ومن المفارقات أن هذه المكانة البارزة يقابلها عدد صغير من الأعمال المكرَّسة لدراسة هذه الممارسة في سوسيولوجيا التعبئة الجماعية الفرنسية. ويتعيَّن فهم قلة الاهتمام هذه في ضوء التراجع الظاهر في كثافة وحجم النشاط الإضرابي منذ ثمانينيات القرن العشرين في أغلب البلدان الغربية. وإذ يؤكد هذا التراجع فرضية تهميش صراعات العمل في فضاء الحركات الاجتماعية، فإنه قد أسهم أيضًا في إعادة توجيه اهتمامات سوسيولوجيا النقابية إلى مسألة مأسسة العمل النقابي وتقلُّص أعداد المنخرطين فيه. غير أنه يتعيَّن إضفاء طابع نسبي على هذا التراجع، بسبب الثغرات في أدوات المعرفة الإحصائية بالصراعات الإضرابية، حيث تميل تلك الأدوات إلى إخفاء واقع أن صراعات العمل لم تختفِ، لكنها تنعكس في أنماط للفعل أقل مرئية، دون توقف عن العمل أو على شكل توقف قصير المدة (Béroud et al., 2008). وبينما هجرت العلوم السياسية لأمد طويل الحقل الدراسي، لاسيما الأنجلوساكسوني، لعلاقات العمل (industrial relations)، فإنه يتعيَّن الالتفات إلى هذا الحقل لإيجاد النماذج الفكرية (paradigms) الرئيسية لتحليل الإضراب.

المحدِّدات الاقتصادية للممارسة الإضرابية

يستند أول هذه النماذج الفكرية إلى نموذج للتحليل الاقتصادي الرياضي لتذبذبات الأنشطة الإضرابية. وتتمثل هذه المقاربة في بيان أن الإضرابات لا تحدث منعزلة وإنما على هيئة موجات من الإضرابات، يحدِّدها تطور الدورات الاقتصادية. فمنحنيات الإضرابات معاكسة لمنحنيات البطالة. وهكذا تشير هذه العلاقة المتبادلة إلى أن وجود

بطالة واسعة النطاق يسهم في تثبيط لجوء الأُجراء إلى الإضراب، من خلال زيادة خشيتهم من فقدان وظائفهم وتخفيض فرص نجاحهم في تحقيق مطالبهم عبر الإضراب. وفي المقابل، يميل مستوى التشغيل المرتفع، الذي تتسم به فترات النمو الاقتصادي، إلى تيسير بلورة تطلعات ومظالم الأجراء في نشاط إضرابي. فهذه الظروف تُحفِّز لديهم إرادة الاستفادة من الرخاء الاقتصادي في تحسين شروط وجودهم، وتُقلِّل من ثقل مخاطر الفصل من العمل التي قد تقترن بالانخراط في إضراب.

ومع عدم إنكار الأهمية الكبيرة للسياق الاقتصادي، ليس بوسع هذا الإطار النظري مع ذلك أن يوفر متغيرًا تفسيريًّا آليًّا وكافيًا لتباين ميل العمال للجوء إلى الإضراب. فحالة "الأزمة" الاقتصادية ليست بالضرورة، بدايةً، غير مواتية لصعود الإضرابات، حيث إنها يمكن على العكس أن تسهم في مفاقمة التوترات داخل الشركات، وذلك مثلًا تحت تأثير تجميد الأجور أو خطط فصل العمالة. ولكن الأهم هو أن آثار الظرف الاقتصادي على عمليات التعبئة الإضرابية تظل متوقفة على وساطة مجموعة من العوامل التنظيمية والسياسية تحديدًا. ولذا، وعلى النقيض من كل وهْم قائل بالعفوية، تنطلق موجات الإضراب أولًا من العوالم المهنية الأكثر تنظيمًا من الناَحية النقابية، قبل أن تسهم هذه التعبئة في تحريك أقل القطاعات تمتعًا بتراث نقابي قائم (Shorter et Tilly, 1974). ومن ثم فإن الموارد المادية، والدراية النضالية، وذاكرة المعارك السابقة المنقولة عبر المنظمات النقابية تفرض نفسها كشروط ضرورية لترجمة مظالم العمال في إطار للفعل الجماعي، ولتنسيق تعبئتهم على نطاق يتجاوز أفق شركتهم وحدها.

العلاقات بين النقابات والمجال السياسي

من جهة أخرى، يتيح أيضًا تبني منظور موسَّع لشروط إمكان اللجوء إلى الإضراب، فهم الرهانات المتنوعة للنضال التي يجري تنظيم الإضرابات في إطارها. ففي الولايات المتحدة كما في إيطاليا وفرنسا، يظل صعود الإضرابات في أوائل القرن العشرين عصيًّا على الفهم إذا ما اختزلناها في أسباب اقتصادية. ولم تكن أغلب عمليات التعبئة هذه على أي حال ناجحة بوجه عام في تلبية مطالب المضربين. والواقع أن الإضرابات راحت تتزايد على الرغم من هذا الفشل الظاهر والمتكرر لأن النقابات جعلت منها وسيلة

رئيسية لترويج وترسيخ مشروعها لتوحيد العمال، ولتجنيد وتدريب نشطاء (الإضراب بوصفه "رياضة ثورية")، ولكي تحظى بالاعتراف بها كأطراف محاورة لا غنى عنها بالنسبة لأرباب العمل والدولة (Perrot, 1977). ومن وجهة النظر هذه، تُشكِّل العلاقات المحدَّدة بين النقابات والمجال السياسي والحزبي عاملًا حاسمًا آخر كفيلًا بتفسير حدوث بعض موجات الإضرابات. فالموجات التي شهدتها إيطاليا بين 1942 و1947 (سقوط الفاشية) أو بين 1968 و1972، في جملة موجات إضراب أخرى، كانت أقل ارتباطًا بخصائص الظرف الاقتصادي منها بتسييس الاستراتيجيات النقابية الموضوعة بغرض تأكيد القوة السياسية للحركة العمالية في سياق يتسم بهشاشة الحكومة. وبالعكس، فإن الإضعاف الذي لحق بحركة الإضرابات في نهاية سبعينيات القرن العشرين، و"الاعتدال" المفترض للمطالب العمالية الذي جاء هذا الإضعاف نتاجًا له، لا ينفصلان عن إرادة قادة الكونفدرالية النقابية الإيطالية (CGIL)، المتأثرة بثقافة شيوعية قوية، الإسهام في إنجاح "المساومة التاريخية" التي أقام من خلالها الحزب الشيوعي الإيطالي تحالفًا برنامجيًّا مع المسئولين الحكوميين للديمقراطية المسيحية (Franzosi, 1995).

مأسسة الإضراب

امتدادًا للنماذج الفكرية النيوكوربوراتية ولنماذج التبادل السياسي، سعى عدد كبير من الأعمال بشكل أكثر تحديدًا إلى البرهنة على أن أنماط الترتيبات المؤسسية القومية التي تضبط المواجهات بين النقابات وأرباب العمل والدولة يمكن أن تفرز علاقات متباينة بين النقابات والإضراب. وهكذا، فإن المستوى الأدنى للصراعات الإضرابية في بلدان أوروبا الشمالية (البلدان الاسكندينافية وألمانيا وبلجيكا) يُنسب إلى الطريقة التي جرى بها الاعتراف المبكر مؤسسيًّا بالمنظمات النقابية، الوثيقة الصلة بالأحزاب الاشتراكية الديمقراطية القوية، وإدراج تلك المنظمات في نظم بالغة الرسمية والمركزية للتفاوض على الاتفاقيات الجماعية، المصحوبة ببنود "السلام الاجتماعي" أثناء فترة سريانها. ولا تؤدي هذه المنظومة إلى الحد من الفرص القانونية للجوء إلى الإضراب فحسب، ولكن من شأنها أيضًا أن تتيح للممثلين النقابيين فرصة تفضيل اللجوء، كبديل للإضراب، إلى

وسائل مؤسسية فعالة وأقل كلفة للتدخل في إدارة مجموع علاقات العمل (Adam et Reynaud, 1978).

ومن منظور مماثل، تعددت الدراسات المتمحورة حول توسيع آليات الضبط المؤسسي لعلاقات العمل في مجموع البلدان الغربية خلال السنوات الأخيرة. وتميل هذه الدراسات إلى أن تجعل من هذه الآليات عوامل آلية وطبيعية وراء الانخفاض في عدد الإضرابات المسجَّلة، من خلال تهدئة استراتيجيات المنظمات النقابية الناجمة عن مأسستها المتنامية. بَيْدَ أن القيمة الكشفية لمثل هذا المخطط التحليلي قد أثارت مع ذلك احتجاجات حيوية، بسبب عجزه عن تفسير السبب في استمرار النشاط الإضرابي في التصاعد حينما يتكثَّف النشاط التفاوضي. ولعل الصعود الملموس في عدد الإضرابات خلال التفاوض على اتفاقات الشركات لتطبيق قانون "الـ 35 ساعة"[9] يوفر مثالاً قريب العهد وبالغ الدلالة على ذلك. بيد أن هذه العلاقة المتبادلة لا يمكن اختزالها في كونها تعبيرًا عن خلل في اللعبة المؤسسية لعلاقات العمل، بل هي تشير بالأحرى إلى أن الإضراب يظل أحد الموارد الرئيسية ضمن مجموع وسائل الفعل التي يمكن أن يستخدمها النقابيون من أجل تعزيز قوتهم التفاوضية (Béroud et al., 2008). ومن هذا المنظور، فإن تطور استخدامات الإضراب ينبغي بادئ ذي بدء فهمه في ضوء الشروط الاجتماعية التي تعرقل الإبقاء عليه في استراتيجيات الفاعلين النقابيين.

وبهذا المعنى يحلِّل فانتازيا Fantasia وفوس Voss (2003) ترويض الممارسات الصراعية للنقابات الأمريكية. ويضع الباحثان، بادئ ذي بدء، هذه العملية في إطار التحوُّل الطارئ على الكوادر النقابية القيادية. فمأسسة الحركة العمالية الأمريكية بدأت في الواقع باستراتيجية، فرضتها الحكومة، لطرد المسئولين النقابيين الشيوعيين. وشجَّعت هذه المأسسة استبدالهم بنخبة من القادة ممن يحملون الشهادات الدراسية لكنهم يفتقرون إلى الخبرة النضالية. بيد أن هذه المواصفات جعلتهم مستعدين مسبقًا لأن يتبنوا بشكل أيسر متطلبات الأداء البيروقراطي في حلبات التفاوض، وأن يعترفوا بشرعيتها، وأن يجعلوا من أنفسهم الوكلاء المتميزين لاستيعاب الصراعات التي قد يُطلقها ممثلوهم المحليون في القنوات المؤسسية. ومن جهة أخرى، يصطدم هؤلاء

9- المقصود قانون قصر أسبوع العمل فرنسا على 35 ساعة [المترجم].

الممثلون المحليون بفعالية استراتيجيات التحايل على النقابات التي يتبعها أرباب العمل، تلك الاستراتيجيات التي يتيحها وجود ترسانة من الأحكام القانونية المواتية (إمكانية استبدال المضربين، وتنظيم سحب الثقة من النقابة عن طريق تصويت الأجراء...)، ولعبة إعادة هيكلة الشركات (إنشاء فروع، أو نقل الشركة من موقع إلى آخر)، أو من خلال وضع سياسة إدارية لتأطير القوى العاملة. وفي خارج الولايات المتحدة، تؤدي الديناميات المشتركة لإعادة تشكيل علاقات العمل (تفتيت القطاعات الصناعية الكبيرة ذات التراث النقابي القوي، واللاستقرار والتنويع المتزايدان للمراكز المهنية، وإعادة تنظيم أنماط الإنتاج) إلى إضعاف قدرة النقابات على الفعل الجماعي. كما أن النقابات تجد نفسها مدفوعة إلى تكييف استراتيجياته المتعلقة بالتعبئة، من خلال اللجوء الأكثر تواترًا إلى أنماط الفعل (مثل العرائض والمظاهرات) الأكثر تناسبًا مع إعادة بناء أطر الفعل الموحدة في سياق يتسم بتقلص الموارد التنظيمية (Giraud, 2006). وبينما يُفنِّد فرضية تلاشي صراعات العمل، يدعو هذا المنظور إلى إعادة النظر في آليات تحويل أنماط التعبير هذه كمسار بحثي خصب للتفكير في مسألة باتت مركزية في سوسيولوجيا التعبئة، ألا وهي مسألة تجديد أشكال الفعل الجماعي.

باتيست جيرو Baptiste Giraud

إحالات

دورة التعبئة، تعبئة الموارد، ريبرتوار الأفعال، العفوية، النقابية



الاعتصام
(Sit-in)

الاعتصام هو نمط للفعل يشارك فيه شخص أو أكثر في الاحتلال غير العنيف – جلوسًا أو رقودًا أو وقوفًا– لحيز مكاني في احتجاج يرمي إلى تحقيق تغيير، سياسي غالبًا، ولكن ربما أيضًا اقتصادي واجتماعي، إلى حين فض الاعتصام، بالقوة عمومًا، أو تحقيق مطالبه. ويندرج الاعتصام ضمن أشكال التدخل المباشر، بغرض تعطيل نشاط الجهة المستهدفة – إدارة عامة أو شركة اقتصادية– عبر منعها من العمل. ويُمثِّل قطع الطريق أو السكك الحديدية اثنين من تنويعات الاعتصام. وتتأتى فعالية الفعل من ذلك المزيج من الإزعاج وكسب تعاطف الجمهور عبر الرد السلمي على عنف السلطات. وبينما كان الاعتصام، مثله مثل احتلال المواقع، يُعاقَب عليه لأمد طويل بالسجن، فإنه قد اندرج بالتدريج ضمن المكونات الشائعة للسياسة غير التقليدية. ومثله مثل عناصر أخرى من أشكال الفعل المباشر غير العنيف (الشكاوى، المسيرات، المقاطعة، توزيع المنشورات)، يمكن اعتبار الاعتصام إسهامًا كبيرًا للقرن الماضي في ريبرتوار المشاركة السياسية الذي بات معولمًا.

أصول هذا الشكل من الاحتجاج

جاء هذا الشكل من أشكال الفعل الذي استقر مع حركة الحقوق المدنية الأمريكية، الذي نَعرِفه اليوم باسم الاعتصام، كنتيجة لعملية ترجمة وإعادة ابتكار لأنماط من الفعل نابعة من عوالم اجتماعية متنوعة. ويمكن أن نتتبع أصوله الثقافية والعملية على السواء. فمن جهة، نجد الـ"دارنا" (dharna)، أو الصيام الملتزم، في شبه القارة الهندية،

حيث يقف المرء على باب مدين مطالبًا باسترداد حقه. وقد وُضع هذا التكتيك موضع التطبيق في الهند أثناء النضال من أجل الاستقلال (1930-1931). ومن جهة أخرى، يُستخدم الإضراب الاعتصامي (sit-down strike) – التوقف عن العمل دون مغادرة مكان العمل- في عمليات التعبئة العمالية في مناسبات عديدة منذ بداية القرن العشرين.

والحال أن حركة المطالبة بالحقوق المدنية للسود الأمريكيين ضد الفصل العنصري قد جمعت عمليًّا بين هذين العالمين، حيث مزجت بين فعل الاحتلال واللاعنف. وقد انتشرت مبادئ الفعل المباشر غير العنيف على يد مثقفين سود مثل ويليام دو بوا William E. B. du Bois وماركوس جارفي Marcus Garvey، وبعض أعضاء الإكليروس البيض، كما راح قوميون هنود غانديون وقادة سود أمريكيون يجتمعون في جامعتي سبيلمان Spelman ومورهاوس Moorehouse، بينما نشرت مجلات السود خلال عشرينيات القرن العشرين "الرسائل إلى سود أمريكا" التي كتبها غاندي (Kapur, 1992). ويندرج الوفد الذي استقبله غاندي في الهند سنة 1936، والرحلة التي قام بها مارتن لوثر كينج إلى الهند سنة 1959 ضمن هذه النقاشات، التي واصلتها دروس باينارد روستين Baynard Rustin. وأخيرًا، راحت ورش العمل حول تكتيكات واستراتيجيات المقاومة غير العنيفة للأب لووسون Lawson، الإرسالي السابق في الهند، تُطلق اعتصامات ناشفيل Nashville الأمريكية وتصبح نماذج للحركة.

ويتطابق تاريخ الاعتصام مع نجاح انتشاره. فقد أصبح العنصر الرئيسي لعدد من الاحتجاجات السياسية في العالم أجمع. فالاعتصام صار رمزًا للاحتجاجات الطلابية، لاسيما سنة 1967، في كلية لندن للاقتصاد أو لدى مناهضي حرب فيتنام، لكنه استُخدم أيضًا من قِبل النساء اللاتي حاصرن معسكر "جرينهام كومون" Greenham Common العسكري، الذي اختير موقعًا لصواريخ كروز في إنجلترا. ويمكن أيضًا أن يندرج الاعتصام ضمن مواجهات عنيفة مع السلطات، مثلما حدث في جامعة برلين الحرة في يونيو 1966. ونجد الاعتصام مرة أخرى في الصين، في ميدان تيانمين، في مايو 1989 خلال الحركة من أجل الديمقراطية. وتأتي الشهادة النهائية على هذا النجاح

حينما يمتد انتشار الاعتصام في صفوف الحركات التقدمية لكي يصل خلال ثمانينيات القرن العشرين إلى خصومهم الأيديولوجيين، حيث تلجأ حركة مناهضة الإجهاض إلى هذه الممارسة الاحتجاجية. وفي وقت أحدث، كانت عمليات التعبئة بشأن وباء الإيدز مناسبة لتحوُّل نسبي في هذه الممارسة. فعلى يد مجموعات مثل "ائتلاف الإيدز من أجل إطلاق الطاقات" Aids Coalition to Unleash Power (Act-up)، تحوَّل الاعتصام إلى "موت اعتصامي" die-in: فعلى وقع أصوات ناقوس الخطر، ترمز الأجساد الراقدة على الظهر لموتى الإيدز.

الخصائص المميزة لهذا النمط من الاحتجاج

من المهم تبديد عدد من الأفكار المسبقة بشأن الاعتصام. بدايةً، في حين أن المشاركين في اعتصام يمتنعون عن الحركة تعبيرًا عن الاحتجاج، فإن هذه الممارسة أبعد ما تكون عن السلبية، بل يُشكِّل الاعتصام، على العكس، نمطًا للفعل له متطلباته من الناحية البدنية وقد ينطوي على مخاطر. فهذا التكتيك في المواجهة مع السلطات يتضمن درجة عالية من تعريض الذات للخطر – تزداد كلما قل عدد المشاركين– مقارنةً مثلًا بالمظاهرات. فحجم الجموع المنخرطة يوفِّر في الواقع جائزة قيّمة لقوات حفظ النظام. ونتيجة لبُعدَيْ الخطر والكلفة المرتفعة، يصبح الاعتصام ملائمًا للتعبير عن حدة الميول السياسية، الأمر الذي لا تتيحه أشكالٌ أخرى للتعبير، كالتصويت مثلًا. وبينما يمكن أن يكون الاعتصام دواءً مؤقتًا لداء ندرة الموارد أو صعوبة تعبئتها، فإنه عادةً ما يُجبر المشاركين فيه على التعبير العلني عن الإخلاص للقضية على نحو يسلط الضوء عليهم أمام أعين الجمهور أو السلطات.

والواقع أن هذه الممارسة الاحتجاجية ليست فقط فعالة ضد سلطات ديمقراطية. فالطلاب المعتصمون شاركوا في إسقاط حكومة سينجمان ريي Syngman Rhee السلطوية في كوريا الجنوبية (1960)، ومنعوا زيارة أيزنهاور لليابان (يونيو 1960)،

وأضعفوا الحكومة التركية، فاتحين الطريق أمام الانقلاب العسكري لسنة 1980. ومثلما يلاحظ جين شارب (Gene Sharp 1973)، أحد منظّري الفعل غير العنيف، فإن هذا الفعل "يميل إلى تحويل عنف الخصم والقمع الذي يمارسه إلى سلاح ضده، حيث يُضعفه ويقوِّي في المقابل المجموعة غير العنيفة".

ولا يُعبِّر الاعتصام كذلك عن عفوية ما لفئات سكانية دُفعت دفعًا نحو أوضاع غير محتملة. وإذا كانت الذاكرة تحتفظ بصورة طلاب أربعة سود من جامعة جرينسبورو الزراعية في ولاية كارولاينا الشمالية يطلبون الجلوس وشرب القهوة في مطعم صغير في أول فبراير 1960، فإن فعلهم كان يندرج ضمن سلسلة من الاعتصامات الجارية في الولاية نفسها في أواخر خمسينيات القرن العشرين، حيث اقترنت هذه الممارسة اقترانًا حميمًا بهدف إلغاء الفصل العنصري في محطات المواصلات العامة وصالات الانتظار والحدائق العامة والفنادق والمطاعم. ونلحظ في هذا الصدد أمرين. من جهة، لجأ نشطاء الحقوق المدنية إلى هذا الابتكار التكتيكي بين عامي 1957 و1960 في حوالي 15 مدينة في ولايات ميسوري وكانساس وأوكلاهوما وكينتاكي وفلوريدا وفيرجينيا الغربية وكارولاينا الجنوبية والشمالية وإلينوي وتينيسي. ومن جهة أخرى، لم تنطلق الاعتصامات في فراغ اجتماعي، بل كانت تعبيرًا عن شبكة من العلاقات البالغة الكثافة بين الجامعات والكنائس، بكل ما تنطوي عليه من صلات اجتماعية. وتولت تنظيم تلك الاعتصامات "الجمعية القومية للنهوض بالملونين" (National Association for the Advancement of Colored People) ومجالس الشباب التابعة لها، و"مؤتمر المساواة العرقية" (Congress of Racial Equality)، و"مؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية" (Southern Christian Leadership Conference)، و"لجنة دورهام المعنية بشئون الزنوج" (Durham Committee on Negro Affairs) (Morris, 1984). والواقع أن التنظيم القوي لعالم السود الأمريكيين جعله قابلًا لتوليد وتغذية حجم كبير من الفعل الجماعي. وعقب ذلك، راحت الكنائس ذاتها، أكثر من المجموعات المرتبطة بها، تعمل كمراكز مؤسسية للاحتجاج من أجل نيل الحقوق المدنية. وتفسِّر

هذه الكثافة في الروابط الطريقة التي أمكن بها أن يتطور الاعتصام في جنوب الولايات المتحدة خلال فترة زمنية وجيزة (McAdam, 1982). وعلى الرغم من العصا الغليظة للشرطة، ورجال حركة "كلو كلوكس كلان"[10]، والحشود الغوغائية العدائية للبيض، وعمليات القتل، وإلقاء القنابل المسيلة للدموع، فقد عكف النشطاء العاملون في مختلف المراكز المحلية للحركة على تخطيط الاعتصامات وتنسيقها ودعمها.

إضاءة جديدة للفعل السياسي

مثلما أن الاعتصام لا يجوز تجريده عن مراكز الثقل الاجتماعية، فإنه أيضًا لا ينفصل عن مراكز ثقل أخرى سياسية تحديدًا. فالتحضير للاعتصام ثم تسييره يوفران منظورًا فعالًا لفهم ظواهر التراتبية والقيادة واللاتماثل في الموارد داخل المجموعات المعبأة. كما أن أمد الاعتصام وتوقيته، والمشاركة في إطلاقه، وشعاراته والجهة المستهدفة من هذه الشعارات، ومكان حدوثه، هي كلها عوامل تعكس تقسيمًا للعمل السياسي بين النخب والأعضاء والمتعاطفين مع الحركات. ويثير الاعتصام إشكالية أماكن الاحتجاج. فالأماكن المحتلة لا تشير فقط إلى الجهات المستهدفة، وإنما أيضًا إلى العالم الإدراكي للفاعلين: هناك فارق بين تعطيل مشروع بناء محطة نووية أو مطار، وهو نشاط بالغ الشعبية في ثمانينيات القرن العشرين، واحتلال مدخل برلمان أو ميدان عام لجذب انتباه وسائل الإعلام وعموم الجمهور.

وعلى الرغم من إسهام حركة الحقوق المدنية في تحليل ظواهر الاحتجاج السياسي، فثمة ندرة في الأعمال التي جعلت من الاعتصام موضوعًا مباشرًا لها، رغم كونه نمطًا بارزًا للفعل لدى تلك الحركات. ويتيح الاعتصام مجالًا خصبًا لتحليل عدد من الحركات الاجتماعية، ليس في الغرب وحده: معارضة حرب فيتنام أو الأسلحة والصناعة النووية

10- حركة Klu Klux Klan هي سلسلة من ثلاث منظمات يمينية متطرفة مؤمنة بتفوق البيض ازدهرت في جنوب الولايات المتحدة على التوالي في ستينيات وسبعينات القرن التاسع عشر، ثم خلال العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين، وأخيرًا في خمسينيات وستينيات نفس القرن بغرض مكافحة حركة الحقوق المدنية وإلغاء الفصل العنصري [المترجم].

أو الإجهاض، والمطالبة بالحقوق المدنية وبحرية التعبير وحقوق المرأة وحماية البيئة والدفاع عن كرامة المثليين والمثليات جنسيًّا. وتُعبِّر العناية بالاعتصام، وبطرائق تنظيمه وتسييره، وقنوات نشره وتبنّيه، عن اهتمام جديد بممارسات الاحتجاج السياسي وأصولها والنضالات التي تثيرها داخل الحركة الواحدة.

وثمة إسهام أخير للاعتصام في معرفتنا بعمليات التعبئة. فهو يجبر المحلِّل على التأمل غير الموضوعي non objectivist في الأعداد وآثارها. ويُذكِّرنا طلاب جريسبورو الأربعة بأن فعالية الاعتصام كثيرًا ما لا تربطها صلة بسياسة الأعداد الكبيرة، وهو الأمر الذي يميل الإلهام الثوري لنظريات التعبئة إلى تجاهله.

فريديريك فيريل Frédéric Vairel

إحالات

المقاطعة، الإضراب، احتلال المواقع، ريبرتوار الأفعال

بناء المشاكل العامة
(Construction des problèmes publics)

تحيل مقولة بناء المشاكل العامة إلى العمليات التي تكتسب بموجبها المشاكل الاجتماعية (أو كل مسألة لها وجود مادي بقدر أو بآخر في الفضاء الاجتماعي) بُعدًا عامًّا. والحديث عن بناء المشاكل الاجتماعية يُشدِّد على أن عمليات الإشهار أبعد ما تكون عن كونها طبيعية أو عفوية، وأنه ليس هناك صلة مباشرة بين الأهمية الموضوعية لمشكلة ما والمساحة التي تشغلها في الحيز العام، ولا حتى بين نطاق تلك المشكلة الموضوعي ونطاقها العام (بقدر ما يكون بوسعنا أن نُعرِّف بدقة هذه الأبعاد أو تلك). أما عمليات الإشهار فهي على العكس نتاجًا لاستثمارات وعمليات تعبئة متعددة من قِبل فاعلين ومجموعات بلا صلة مباشرة أحيانًا بالمشكلة ذات الصلة.

مثال قيادة المركبات تحت تأثير الكحول

في أحد أكمل الأعمال حول هذه المسائل، يُبيِّن جوزيف جوسفيلد Joseph Gusfield كيف تبلور تصوير انعدام أمن الطريق في الولايات المتحدة حول صورة القائد المخمور (drinking driver) (Gusfield, 2009). غير أن هذا التصوير للمشكلة بعيد عن أن يكون هو التصوير الوحيد المتخيل أو الوحيد الممكن. ويمكن لأنواع أخرى من السلوك أن تفضي إلى حوادث سير وقد تكون خارجة عن التأثير المباشر لقائد المركبة، حيث يمكن أن تذهب الأولوية في تفسير انعدام أمن الطريق إلى عوامل ترتبط بالبنية التحتية للطرق أو بتصميم المركبات. ولكن يمكن أن تؤدي تعبئة مجموعات اجتماعية تنشط من أجل مكافحة استهلاك الكحول ووصم السلوكيات المنحرفة، أو الإدانات القضائية للسائقين المتورطين في حوادث ممن استهلكوا الكحول، أو نتائج عدة دراسات علمية

تُسلِّط الضوء على تورُّط هذه الفئات المحدَّدة من السائقين، إلى الفرض التدريجي لهذا التصوير للمشكلة بوصفه طريقة حصرية في صياغتها. ويمكن مقارنة هذا البناء للمشكلة بالتعريف المتبلور حول "الجانح"، وهو التعريف الذي يميل إلى أن يسود في فرنسا على مدى السنوات الأخيرة، حيث يبدو إقدام المرء على الشراب من وقت لآخر أقل إشكالية من الناحية الأخلاقية وحيث يُفضِّل الفاعلون الإداريون والسياسيون الذين اعتنوا بالمشكلة مؤخرًا تعريف المشكلة على أساس احترام/عدم احترام القواعد المعمول بها.

كيف يمكن تعريف المشكلة الاجتماعية؟

ظهرت مقاربة بناء المشاكل العامة في مواجهة تعريف المشاكل الاجتماعية الذي كان سائدًا حتى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين عند الوظيفيين، والتي كان يفترض أن المشكلة الاجتماعية تُعرَّف بالأساس عبر أبعادها الموضوعية أو بشكل أدق عن طريق "وجود فارق جوهري بين قواعد اجتماعية مُتفق عليها على نطاق واسع وأوضاع فعلية في الحياة الاجتماعية" (Merton et Nisbet, 1961). وكان هؤلاء المؤلفون آنذاك يُميِّزون بين فئتين كبيرتين من المشاكل الاجتماعية: أشكال التفتت الاجتماعي، والسلوكيات المنحرفة (المرجع ذاته).

وفي هذا المنظور الأقدم، يكون الوجود الموضوعي للمشاكل كافيًا في حد ذاته لتفسير الأهمية المعطاة لها. وجرى التباعد عن الوظيفيين في مرحلة أولى من خلال أعمال مؤلفين ينتمون إلى ما وُصِف بأنه مدرسة تضارب القيم. ويرى هؤلاء الباحثون أن المشكلة الاجتماعية لا تتشكَّل فقط عبر وضع موضوعي (كما عند الوظيفيين) ولكن أيضًا من خلال الطريقة التي يُعرِّف بها عدد من الفاعلين هذه الأوضاع. ولذا فهم يركزون على عملية التعريف كشرط ضروري لبناء مشكلة اجتماعية ما. "كل مشكلة اجتماعية تنتج عن وضع موضوعي وتعريف ذاتي" (Fuller et Myers, 1941, p. 320). وبشكل أكثر حسمًا، يصوغ هيربرت بلومر Herbert Blumer إعادة تعريف الإشكالية العلمية لتحليل المشاكل الاجتماعية حيث يقطع مع المقاربات السابقة مشيرًا بوضوح إلى أن المشاكل الاجتماعية "هي بالأساس نتاجٌ لعملية تعريف جماعي وليس مجموعة من الشروط الاجتماعية الموضوعية القائمة بشكل مستقل تمامًا" (Blumer, 1971,

p. 298). وتولى تطوير عملية إعادة التعريف هذه جون كيتسوس John Kitsuse ومالكولم سبيكتور Malcolm Spector، لاسيما في كتابهما المعنون بناء المشاكل الاجتماعية (Spector et Kitsuse, 1977) الذي فرض نفسه منذ ذلك الوقت كمرجع بشأن هذه المسائل. وعليه، فإن تعريف المشكلة الاجتماعية الذي يقترحه هذان المؤلفان هو على النحو التالي: "أنشطة الأفراد أو المجموعات التي تشكو أو تطلب جبر الضرر الناجم عن وضع مفترض أو فعلي" (المرجع ذاته، ص 75).

الأعمال البحثية الأنجلوساكسونية

منذ ذاك، يتركز تحليل بناء المشكلات العامة على عمليات الفعل الجماعي التي تُنسج حول الترويج للقضايا والمشاكل. وإذا كان القارئ الفرانكوفوني قليل الإلمام بهذه الإشكاليات (انظر مع ذلك Neveu et Quéré, 1996; Cefaï et Pasquier, 2003; Pierru, 2009)، فإن دراسة المشاكل الاجتماعية social problems تُشكِّل في الولايات المتحدة تراثًا حقيقيًّا من البحوث منذ ستينيات القرن العشرين، أي منذ اللحظة التي أُدمجت فيها تلك الإشكالية في منظور مدرسة شيكاجو. ولا شك أن هذه الأصول تُفسِّر لماذا تظل مقولة المشكلة العامة مفهومة في السياق الأمريكي الشمالي عن طريق مقولة المشكلة الاجتماعية، في امتداد لسوسيولوجيا الانحراف التي روَّج لها علماء اجتماع شيكاجو. والغالب الأعم من الأعمال المكتوبة ضمن هذا المنظور (والتي يشهد عليها الاتجاه التحريري لمجلة سوشيال بروبليمز Social Problems) يُعالج المشاكل الاجتماعية (لاسيما المرتبطة منها بالصحة، والجريمة، وأوجه اللامساواة الاجتماعية، والفقر) التي يُفترض من حيث المبدأ أن لها قدرة ضعيفة على البروز على الساحة العامة. ولذا يتساءل الباحثون عن الشروط والعمليات التي تكتسب تلك المشاكل بموجبها حظوة معيَّنة، إلى حد أن تتولاها أحيانًا هيئة سياسية و/أو إدارية. والمثال النموذجي على هذا النوع من البحوث هو سوء معاملة الأطفال، تلك المشكلة التي كادت تختفي تمامًا من ساحات النقاش العام في الولايات المتحدة خلال النصف الأول من القرن العشرين. وأدى اشتغال مجموعة من أطباء الأطفال في مدينة دينفرDenver ، ممن نشروا أعمالهم حول هذه التيمة اعتبارًا من ستينيات القرن العشرين، إلى تسليط

الضوء مجددًا على هذه المشكلة التي اكتسبت منذ ذلك الوقت أهمية متزايدة إلى حد أن صارت موضوعًا متكررًا للسياسات العامة (Nelson, 1984). وكثيرًا ما تكون لهذه الأعمال امتدادات سياسية هامة، حيث إن إظهار أن وضعًا يُنظر إليه باعتباره "طبيعيًّا" أو بديهيًّا هو في الحقيقة نتاجٌ لعملية بناء اجتماعي يؤدي إلى تقويض القبول الاجتماعي بذلك الوضع؛ ومن هنا جاءت الأعمال العديدة التي تناولت أوضاعًا تمس فئات موصومة أو خاضعة نسبيًّا داخل الفضاء الاجتماعي مثل النساء أو الفقراء أو بعض الجماعات الإثنية. والهدف الذي رمت إليه هذه الأعمال هو إضفاء طابع إشكالي على أوضاع كانت في السابق مقبولة اجتماعيًّا.

ودفع انتشار الأعمال من هذا النوع في السياق الأنجلوساكسوني آين هاكينج Ian Hacking إلى إعداد قائمة هائلة بالأعمال التي تبدأ بعبارة "البناء الاجتماعي لـ..."، وهي قائمة تبيِّن إلى أي حد تُشكِّل هذه الأدبيات اليوم مدرسة في حد ذاتها (Hacking, 2001). وهي مدرسة تميل في الواقع إلى فقدان الزخم، مثلما يُبيِّن جويل بيست في مقال يطرح فيه كشف حساب للأبحاث الجارية منذ ظهور الكتاب المؤسِّس الذي ألفه سبيكتور وكيتسوس (Best, 2002). ووفقًا له، فإن غياب الجدالات النقدية ضمن هذا التيار البحثي قد أضعف القدرة على التفكير النظري لدى المؤلفين المشتغلين بهذه المسائل إلى حد أن تلك الأعمال اليوم تميل إلى الانغلاق على ذاتها وإلى عدم إنتاج ابتكارات، حيث تكتفي بإضافة دراسات الحالة دون تأسيس حقيقي لقاعدة من المعارف العلمية المستقرة.

مشاكسات بين التيارات وتساؤلات جديدة

غير أن الأسئلة النظرية التي يطرحها هذا النوع من البحوث ليست بالهيِّنة، وقد أثارها بوجه خاص ستيف وولجار Steve Woolgar ودوروثي باولوش Dorothy Pawluch في مقالهما المعنون "الغش الأنطولوجي" (1985). وهما يبينان أن المؤلفين المشتغلين حول بناء المشاكل العامة لديهم موقف لاتماثلي دون أن يعترفوا به تمامًا، أي أنهم يُسلِّمون ببعض الوقائع بينما يجعلون وقائع أخرى معلقة حيث يطرحون التساؤلات حول بنائها. ويتطرق هذا المقال في الواقع إلى التعارض الكلاسيكي في العلوم

الاجتماعية بين تياري الموضوعية والذاتية، ويُبيِّن المقال أن الصعوبة التي يطرحها هذا النوع من البحوث تتصل بالحدود التي ينبغي فرضها على المقاربة البنائية[11]. فالخطر الذي تتعرض له هذه البحوث هو في الواقع تحويل خيار منهجي إلى تأكيد عن هوية العالم الاجتماعي، وافتراض مثلًا أنه لما كانت مشكلة سوء معاملة الأطفال هي موضوع لعملية بناء اجتماعي، فإن المشكلة في ذاتها ليس لها وجود اجتماعي. ويُعزِّز من هذا الغموض عدم التمييز في التراث الأنجلوساكسوني بين المشكلة **الاجتماعية** والمشكلة **العامة** (عدا في أعمال جوزيف جوسفيلد الذي يتحدث صراحة عن المشكلة العامة). بيد أن استخدام نفس المصطلح للحديث عن أشكال العنف ضد الأطفال في حد ذاتها من جهة، وللإشارة إلى المشكلة العامة التي تثيرها أشكال العنف تلك من جهة أخرى، لا يمكن إلا أن يؤدي إلى سوء فهم مماثل لسوء الفهم الذي من شأنه أن ينشأ لو زعم البعض مثلًا أن الموتى من جراء مادة الحرير الصخري (الإسبستوس) لم يكن لهم وجود في فرنسا قبل أن تكتسب هذه المشكلة بُعدًا عامًّا في أوساط تسعينيات القرن العشرين (Henry, 2007). ودون أن نحاول طرح توليف جديد لهذا التعارض الأساسي بين الموضوعية والذاتية، نستطيع ببساطة أن نقول، امتدادًا لهاكينج، أنه إذا كان العالم الاجتماعي لا يمكن اختزاله بداهةً في كونه بناء خطابيًّا، فمن البادي بالقدر نفسه أن هذا العالم هو موضوع لعملية دائمة من البناء الاجتماعي. ونستطيع بذلك الحديث عن "اختراع الأمية" (Lahire, 1999)، دون أن نفترض أن المشاكل المرتبطة بالتوزيع اللامتساوي للإلمام بالقراءة في صفوف السكان لم يكن لها وجود قبل ظهور هذه المشكلة العامة. ومع ذلك، فإن تحليل أصول ومسار هذه المشكل العامة يقودنا إلى التعرُّف على الفاعلين (في هذه الحالة جمعية "حركة العالم الرابع"[12] ATD Fourth World) الذين بذلوا الجهد من أجل تغيير قلة الاهتمام المنصب في السابق على المشكلة، ومن ثم التعجيل بالعناية العامة بها.

وفي السياق الفرانكوفوني، يجب ربط ظهور هذا التيار البحثي والأهمية المتزايدة

11- المقصود بالبنائية (constructivism) هنا هو المقاربة التي تقول بأن الظواهر والمشاكل الاجتماعية ليس لها وجود موضوعي قائم بذاته. بل هي نتاج لعملية بناء اجتماعي [المترجم].

12- ATD Fourth World هي منظمة غير حكومية دولية تكافح الفقر المدقع. والاختصار ATD يتكوَّن من الأحرف الأولى من عبارة All Together in Dignity (الكل معًا بكرامة) [المترجم].

التي اكتسبها بتطور الأسئلة المثارة ضمن المنظور الذي افتتحه الكتاب المعنون "البناء الاجتماعي للواقع" الذي ألفه بيتر بيرجر Peter Berger وتوماس لوكمان Thomas Luckmann (1986). والواقع أن علم الاجتماع في مجمله أدمج بالتدريج تساؤلًا نابعًا من الفينومينولوجيا (الظاهراتية) يسعى إلى فهم كيف يقوم الفاعلون والمجموعات الاجتماعية ببناء تصوراتهم عن الأشياء أو المؤسسات أو المنظمات التي يتكوَّن منها عالمهم الاجتماعي. ولذا، فبدلًا من ترسيخ البنائية كتيار في العلوم الاجتماعية يتعيَّن هيكلته بشكل مستقل في تنافس مع تيارات أخرى، وفقًا للميل الغالب في الولايات المتحدة، قد يكون من الأنسب وصف الأعمال المعنية ببناء المشاكل العامة بأنها أحد جوانب سوسيولوجيا المشاكل العامة، بل كجسر ضروري لا بد أن يعبره أي تحليل للمشاكل الاجتماعية. وبعبارة أخرى، لا ينبغي للاشتغال ببناء المشاكل أن يقود إلى تعميق التعارض بين "البنائيين" و"الموضوعيين"، وإنما إلى إضافة بُعد هام للبحوث حول المشاكل الاجتماعية، وهو بُعد تقوم الحاجة إلى تعزيزه تدريجيًّا في الأعمال الصادرة باللغة الفرنسية.

إيمانويل هنري Emmanuel Henry

إحالات

الأجندة، تحليل الأطر، الحملات الأخلاقية، الإعلام، الرأي العام، الهلع الأخلاقي، الفضيحة

بنية الفرص السياسية
(Structure des opportunités politiques)

يهتم مفهوم "بنية الفرص السياسية" برصد البيئة السياسية التي تواجهها الحركات الاجتماعية، والتي يمكن لها، وفقًا للظروف، أن تؤثر إيجابيًّا أو سلبيًّا على ظهور تلك الحركات وتطورها. ويوسِّع المفهوم منظور تعبئة الموارد، المتمحور أصلًا على أشكال تنظيم الحركات الاجتماعية، وينطلق ليدمج البُعد السياسي كمستوى تحليلي عند دراسة الظواهر الاحتجاجية. وقد أصبح مفهوم بنية الفرص السياسية من أهم المفاهيم مركزية في تحليل الحركات الاجتماعية، كما أفضى إلى بحوث عديدة ومثمرة، لكنه أضحى في الوقت نفسه هدفًا لانتقادات قوية أدت إلى العديد من التعديلات الجوهرية في المفهوم.

تحليل الفعل الاحتجاجي في علاقاته بالنظام السياسي

يُعد دوج ماك آدم Doug McAdam أول من طرح تطبيقًا منتظمًا لمفهوم بنية الفرص السياسية في دراسته لتطورات حركة السود بين عامي 1930 و1970، وذلك رغم وجود كتابات سابقة (لاسيما بيتر إيزنجر Peter Eisinger وشارلز تيلي Charles Tilly). ويرمي المفهوم إلى ملاحظة تأثير حالة النظام السياسي وتطوراته الظرفية على مصير الفعل الاحتجاجي، بغض النظر عن القدرة التعبوية للمجموعة، فيهتم بتحليل الظروف المتغيرة التي من شأنها جعل النظام السياسي أكثر أو أقل تعرضًا للاحتجاج وقابليةً للتأثر به. ووفقًا لماك آدم، فإنه من الصعب تحديد عناصر انفتاح بنية الفرص السياسية بشكل مسبق a priori، إذ إن "أي أحداث أو عمليات اجتماعية واسعة النطاق على نحو يُسهم في تقويض الحسابات والتوقعات التي تتهيكل السلطة السياسية على أساسها، من شأنها إحداث تغيير في الفرص السياسية" (1982، ص 41). كما يقترح ماك آدم هنا

أمثلة واسعة النطاق: كالحروب، أو الأزمات الاقتصادية، أو التطورات الديموجرافية، أو إعادة الاصطفافات السياسية الدولية، والتي من شأنها أن تفرز إعادة تشكيل لعلاقات القوى بين المحتجين وأعضاء النظام السياسي.

والواقع أن مثل هذا الفهم الواسع، الذي يشتمل على عوامل كثيرة من الناحية العملية، يصعّب عمليًّا أي استخدام لمفهوم بنية الفرص السياسية. ولذا ظهرت في المقابل عدة تحليلات أخرى حاولت إعطاء المفهوم تعريفًا أكثر انتظامًا. فاقترح سيدني تارو Sidney Tarrow (1994) تعريف المفهوم عبر الاشتباك مع أربعة عناصر مكوِّنة له: درجة انفتاح أو انغلاق المؤسسات السياسية؛ استقرار أو عدم استقرار التحالفات السياسية؛ وجود أو غياب حلفاء مؤثرين داعمين للحركة المعنية؛ وجود صراعات أو انقسامات بين النُّخب. ومن جهة أخرى، اقترح هانزبيتر كرايسي Hanspeter Kriesi (1995) تقسيم المفهوم لثلاثة عناصر مكوِّنة هي: البنية الرسمية للدولة؛ الإجراءات غير الرسمية والاستراتيجيات السائدة التي عادةً ما تتبعها السلطات السياسية لمواجهة التحديات؛ نمط توزيع السلطة في إطار النظام الحزبي. وبعد ذلك بفترة، عدَّل تارو وتيلي (2008) من هذا التعريف عبر تقسيم بنية الفرص السياسية إلى ستة عناصر: تعددية مراكز السلطة المستقلة داخل النظام المعني؛ درجة انفتاحه على فاعلين جدد؛ عدم استقرار التحالفات/الترتيبات السياسية؛ توفر حلفاء مؤثرين للمحتجين؛ ميل النظام إلى تيسير أو قمع التعبير الجماعي عن المطالب؛ التغيرات الحاسمة داخل العناصر الخمسة السابقة.

وبفضل هذه المناظرات، تطورت البحوث الجارية باستخدام مفهوم بنية الفرص السياسية في اتجاهين. اهتم أولهما بدراسة الحركات الاجتماعية من منظور زمني ممتد، يهتم برصد تطور الحركة الواحدة أو مجموع الحركات في ضوء تقلبات السياق السياسي لبلد بعينه على مدى زمني متوسط أو طويل. وتمثِّل دراسة ماك آدم لحركة الحقوق المدنية المشار إليها نموذجًا هامًّا في هذا الإطار، إذ لم تحرز الحركة تقدمًا سوى بدءًا من نهاية خمسينات القرن العشرين، كنتاج للانفتاح النسبي لبنية الفرص السياسية الأمريكية انطلاقًا من هذا التاريخ. وانصبَّ المنظور الثاني على الرصد العميق للحظات تاريخية بعينها، فقارن بين أشكال ونجاحات عدة حركات متماثلة في بلدان مختلفة في ذات الإطار الزمني، بغية تبيُّن مدى تأثير السمات الخاصة لبنية الفرص السياسية

القومية على تطورها. وقد تبنى هذا المنظور كرايسي وفريقه (1995) بوجه خاص في دراسة لمختلف الحركات في فرنسا وألمانيا وهولندا وسويسرا، حيث اهتموا بتنميط سمات هذه الدول (التمييز بين دول "قوية" و"ضعيفة") والاستراتيجيات التي تتبعها (إدماجية أو إقصائية) في مواجهة محتجيها.

ذيوع المفهوم وتبلور الانتقادات الموجهة له

أحرز مفهوم بنية الفرص السياسية نجاحًا بيِّنًا، وذلك على الرغم من تزايد النقد الموجَّه له منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين (لا سيما Edmondson, 1997; Fillieule, 1997; Goodwin et Jasper, 1999; Mathieu, 2002). وركَّزت مجمل الانتقادات على إبراز أن المؤشرات المستخدمة كمكونات للمفهوم كانت لا تتجاوز بحال المعضلات العملية التي واجهتها نظرية الحرمان النسبي. وقد تمثَّل جوهر النقد الموجَّه إلى تيد جور Ted Gurr من قِبل أنصار مدرسة تعبئة الموارد في التشديد على غياب المتغيرات الوسيطة التي تتيح فهم الطريقة التي يمكن بها للشروط الموضوعية للإحباط أن تظهر ثم تُحوَّل إلى مطالب قابلة للبدء في التعبئة من حولها. هذا بالإضافة إلى أن مقاربة بنية الفرص السياسية، حين تُهمِل الوساطات التي يشعر الفاعلون عبرها بأثر القيود البنيوية ومن ثم يمتثلون لها، تعجز عن فهم الطريقة المعقدة، والمتناقضة أحيانًا، التي تؤثر بها البُنى على عمليات التعبئة. وبشكل أكثر وضوحًا، دار النقد حول أربعة عناصر: 1) مقاربة فهم الدولة ككيان موحَّد ومتجانس وكذلك افتراض وضوح الفواصل بين الحقل السياسي وحيِّز الاحتجاجات السياسية؛ 2) طريقة تفاعل البُنى السياسية مع الحركات الاحتجاجية، وهو ما تمثله المراوحة بين القمع والإحجام عنه كنتاج لعملية مستمرة من التفاعل بين المؤثرات المختلفة؛ 3) ومن نفس المنظور الدينامي، أهمية النظر إلى الأشكال التي تتخذها بُنى التعبئة وريبرتوارات الفعل كنتاج لعملية التفاعل هذه، وهو ما يقود إلى دور أُطر الإدراك والصراعات حول المعنى في تحديد شروط الفعل الجماعي الاحتجاجي.

أهم محاولات تعديل نموذج بنية الفرص السياسية

في مواجهة هذه الانتقادات، حاول بعض المؤلفين تعديل النموذج دون التخلي مع ذلك عن فرضياته البنيوية الأساسية. فاقترح دوج ماك آدم وجون ماكرثي John McCarthy وماير زالد Mayer Zald (1996) بوجه خاص بناء نموذج يتضمن الأبعاد الثلاثة المتمثلة في بنية الفرص السياسية، والمنظمات (بُنى التعبئة mobilizing structures)، وأُطر التفسير (عمليات التأطير framing processes). وقد لاحظ كلٌّ من جيف جودوين Jeff Goodwin وجيمس جاسبر James Jasper (1999) أن هذا الاقتراح لنموذج ثلاثي العناصر يتعلق بتفعيل وتوسيع للنموذج الذي سبق أن بلوره ماك آدم من أجل فهم ظهور حركة الحقوق المدنية، والذي افترض أن التغيرات الاجتماعية-الاقتصادية تفرز في آن واحد انفتاح للفرص السياسية وتقوية للمنظمات الأهلية (بُنى التعبئة mobilizing structures)، مما يفضي إلى التحرير الإدراكي (عملية تأطير framing process) وميلاد الحركة الاجتماعية.

وحاول المؤلفون تضفير هذه الأبعاد الثلاثة عن طريق التمييز بين مراحل النشوء، وتلك المتعلقة بالتطور من جهة ثانية، وأخيرًا العمليات المتصلة بالنتائج التي تحصل عليها الحركات كمستوى ثالث لدراسة الحركات وفقًا لهذا النموذج. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، وجدوا أن انفتاح الفرص السياسية يظل يحظى بالمرتبة الأولى، وإن كان وجود بنية تنظيمية من جانب والإدراكات من جانب آخر يشكلان بعدين مكملين. كما ذكر هذا التيار البحثي أن هناك عنصرين محدودين لأشكال الارتباط بين الأبعاد الثلاثة المكونة للنموذج، وبالتالي تفسير لحظة انبثاق التعبئة. فمن جهة، لا يمكن للفرص أن تكون ذات قيمة في حد ذاتها إذا لم تُدرَك بوصفها كذلك من قِبَل المجموعات الاحتجاجية. ومن جهة أخرى، يجب التسليم بأن التعبئة تعتمد على الإدراك المشترك للقضية، وأن هذا الإدراك يعتمد بدوره على عمل التعبئة المعرفية الذي تقوم به المنظمات الموجودة سلفًا على أرض الواقع. وقد أدت هذه الملاحظات النقدية إلى حصر تعريف عمليات التأطير بوصفها "الجهود الواعية، الاستراتيجية، لمجموعات من الأفراد من أجل بلورة فهم مشترك للعالم ولأنفسهم بما يضفي المشروعية على الفعل الجماعي ويحفِّزه" (المرجع ذاته، ص 12).

وإذا كان تفسير مسارات البدء ظل مرتبطًا بشكل أساسي بالانفتاح الواقعي للفرص السياسية، فإن المؤلفين كانوا أقل جزمًا فيما يتعلق بتراتبية العوامل التي تتيح فهم المسار الذي تتبعه التعبئة الجارية بمجرد بزوغها، وبشكل أخص الشكل الذي تتخذه الحركات وكذلك عمليات التأطير على الهياكل التنظيمية في المقام الأول. ويتضح هذا الاهتمام بمسارات البدء في كتاب ماك آدم المعنون "العملية السياسية وتطور انتفاضة السود" (Political Process and the Development of Black Insurgency 1982) حيث يُبيِّن أن الدور المركزي الذي لعبته الكنائس في حركة الحقوق المدنية أدى إلى التأثير على أشكال الفعل (لاسيما اللجوء إلى الاجتماعات الحاشدة)، وطبيعة التجنيد والاستقطاب التنظيمي (في ظل الحضور القوي للقادة الدينيين)، وكذلك أيديولوجيا الحركة، من حيث كونها كانت دائمة التأثر بالدين.

الإبقاء على توجُّه بنيوي

هكذا، قصُرت الاقتراحات المقدَّمة من أجل "إنقاذ" مفهوم بنية الفرص السياسية عن الإقناع ودحض الانتقادات الموجهة إليها فيما يتعلق بفهم الدور الذي تلعبه الإدراكات والذي تصحبه سلسلة كاملة من القيود المفهومية التي تنتصر للتحيُّز البنيوي والمثالي كسمتين أساسيتين في النموذج المطروح الثلاثي الأبعاد (Goodwin et Jasper, 1999; Mathieu, 2002).

يُلاحظ أن الإقرار بالطابع الإدراكي للفرص يصاحبه دومًا عند باحثي هذا التيار توكيدٌ مفاده أن الإدراكات التي يجب أن يُحسب لها حساب، هي تلك الخاصة بالمنظمات الموجودة سلفًا، والتي تملك بالفعل وسائل لنشر الفهم المشترك ضمن سياقات أوسع، مما يحيلنا إلى تعريف غائي وضيق لعمليات التأطير كمرادف لآليات "العمل الدعائي"، مما يعوق الأخذ في الحسبان بالحالات التي يتبلور فيها تعريف لوضع بعينه خارج كل حركة منتظمة، وهو ما بيَّنته مجموعة كاملة من الأبحاث عن "الشكاوى التي تُفرض فجأة على الساحة"، أو عن "الصدمات الأخلاقية"، أو بوجه أكثر عمومية عن عمليات التعبئة الجارية في سياق سلطوي. كما يغفل هذا النموذج الميكانيكي أن التعبئة أحيانًا

ما تسبق ظهور أي إطار، وأن الإطار غالبًا ما يجري صنعه في غمار الفعل وتحت وطأة الحاجة، حيث يجري تعريفه بوجه خاص في ظل التفاعلات بين المجموعات المعبَّأة وكذلك التفاعلات بين الجهات المستهدفة والسلطة. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن القمع يسهم في حالات كثيرة في هيكلة، بل في تأسيس، إطار تعبوي. وبعبارة أخرى، "بعيدًا عن أن تُشكِّل مخزونًا سابقًا على الفعل ومفتقدًا للمرونة، فإن الفرص غالبًا ما يتم تفعيلها في إطار علاقات الحركات بالسياقات التي تجري ضمنها" (Fillieule, 1997, p. 57).

ويتبدى هذا الاعتماد المتبادل، المبني على مجاز علاقات التأثر والتأثير، في الصلات الوثيقة القائمة بين تعديل ريبرتوارات الفعل وتعاقب موجات التعبئة، وهي صلات تُبرز إلى أي حد ينبغي للباحثين البحث عن العوامل المحدِّدة لنشوء الاحتجاج أولًا وقبل أي شيء آخر في التطور الزمني لموجة الاحتجاج التي تحملها حركة أو حركتان خالقتان للفرص. وحول هذه النقطة تحديدًا، أبرزت فيرتا تايلور Verta Taylor أيضًا، في إطار دراستها لتاريخ الحركة النسوية الأمريكية، أهمية البُنى المستقرة والشبكات الخاملة في ميلاد أو إعادة ميلاد عمليات التعبئة (Taylor, 2005).

مفهوم يفتقر إلى الاتساق

تقودنا الملاحظات النقدية السابقة إلى تكرار القول بأن مقولة "البنية" في مفهوم "بنية الفرص السياسية" تكاد تكون مفرغة من أي معنى طالما أغفلت الطابع الارتباطي وبالتالي الدينامي للفعل الاحتجاجي. وتُعبِّر هيلينا فلام Helena Flam عن ذلك بأقصى درجات الوضوح، في خاتمة كتابها عن حركة مناهضة التسلُّح النووي في أوروبا والولايات المتحدة حين تقول إن: "درجة انفتاح الدول هي في الواقع نتاج تفاعلي وزمني؛ إنها توليفة من قواعد الدخول والحلبات الموجودة سلفًا وتلك الجديدة التي تسعى الحركات والنُّخب إلى استخدامها أو تعويقها أو تجاوزها أو تعديلها. والنتيجة النظرية الجذرية لهذه المقاربة هي أن محدِّد "الانفتاح" إزاء الاحتجاج يتغيَّر خلال الزمن. والواقع أن كل حركة مواجهة تُعرِّف نفسها بطريقتها الخاصة، بل والفريدة. أما التحدي التحليلي هنا، فإنه يكمن بالأساس في تعيين سلسلة من المحددات التي من شأنها، ضمن تسلسل زمني، أن تفسِّر ديناميات التفاعل بين الدولة وحركة المعارضة، وأن ترصد الآثار المؤسسية لهذه

الدينامية" (1994، ص 303).

ومن الجدير بالذكر أيضًا أن محاولات تعديل نموذج العملية السياسية تعاني من درجة من التناقض. فبينما يحاول البعض إدراج الإدراكات والجوانب الثقافية في النموذج، فإنهم يصرون على إنكار الطابع البنيوي لأطرهم النظرية، بما يؤدي إلى الإبقاء على الارتباك عند كل محاولة توسيع لمفهوم بنية الفرص السياسية، وهو مفهوم لم يعد في التحليل الأخير ينطوي على قدر كبير من الاتساق الداخلي بعد كل هذه المحاولات لتطويع مسالبه.

ويُضاف إلى هذا الغموض الاستحالة العملية لتوليف النتائج والدروس المترتبة على الانتقادات والبدائل المقترحة، مما يشكِّل مصدرَ توتر مستمر بين المادة المجموعة ومناهج التحليل المستخدمة والمفاهيم التي يُفترض أن تفسر تلك المادة. والواقع أنه في سياق يعتمد فيه الجانب الأعظم من البحوث الجارية حول الحركات الاجتماعية على مقارنات كُلية macro-comparisons قائمة على تحليلات كمية وبيانات إحصائية وتنقيب في الصحف واستبيانات للمنظمات... إلخ، فإنه من الصعب الإقرار بالرفض المبدئي لأهمية وجود تعريف موضوعي objectivist للفرص حتى يتسنى للباحثين فعليًا قياس الطرق التي يُدرك بها النشطاء، في المجموعات المعبَّأة، وضعهم والوسائل المتاحة لتحسينه.

هكذا، تكشف محاولات إنقاذ المفهوم عن قصورها بشكل سافر. كما لا تتيح مقترحات التطويع النظري المقدَّمة مؤخرًا، سواء عبر التمييز بين الفرص المحلية والفوق قومية (Giugni, 2002)، أو بين الفرص الاقتصادية والسياسية (Kousis et Tilly, 2005)، أو بين الفرص المادة والخطابية (Koopmans et Statham, 1999)، الخروج من المآزق التي يواجهها هذا المفهوم الزائف (Fillieule, 2005).

أوليفييه فيليول Olivier Filieule وليليان ماتيو Lilian Mathieu

إحالات:

دوام البنية، الخيار العقلاني، تحليل الحدث، دورة التعبئة، سياسة الاحتجاج



التاريخ

(Histoire)

يقتضي التناول الوافي لهذه المسألة الهائلة المتمثلة في تاريخ الحركات الاجتماعية أن نلخص في باب قصير آلاف الأعمال التي تغطي قارات عدة وقرون عدة (ما هي نقطة البداية المناسبة للبحث؟) على نحو يتيح تناول التيمات الأربع الكبرى التالية:

- هل تجاهل الباحثون الذين اشتغلوا بالمادة التاريخية، مثلما فعل علماء الاجتماع، الميادين المتصلة بالفعل الجماعي؟

- ما هي النتائج الرئيسية والبقاع المعتمة الرئيسية التي يمكننا استخلاصها من هذه الميادين التاريخية؟

- ما هي الدروس المتبادلة التي يمكن أن يستوعبها من بعضهم بعضًا كلٌّ من المؤرخين وعلماء الاجتماع الذين كثيرًا ما يعملون في ظل جهل متبادل؟ فعدا استثناءات نادرة، لاسيما في مجال علم الاجتماع التاريخي والتاريخ الاجتماعي، لم يسبق للغالبية العظمى من المؤرخين المعنيين بعمليات التعبئة الاشتغال على الأدوات التي أنتجتها "المدارس" المتنوعة للفعل الجماعي؛ كما أن غالبية سوسيولوجيي الفعل الجماعي ليس لديهم سوى علاقة متباعدة وذرائعية بالتاريخ وبالأعمال التاريخية.

- كيف قامت الحركات الاجتماعية المتنوعة بتنظيم علاقتها بتاريخها ذاته، أو إنتاج فروع تنتسب إلى أصل واحد، أو توليد مناطق معتمة؟

ثِقَل الثورة في بحوث علم الاجتماع التاريخي

يا له من برنامج واسع! لذا سنكتفي هنا بتلخيص بعض التيمات الكبرى للبحوث المتمركزة حول الحالة الفرنسية التي طالما استقطبت عناية الباحثين بسبب المركزية الدائمة لـ"الثورة الكبرى" لعام 1789، وكذلك لوجود العديد من الأحداث الثورية الأخرى (1830، 1848، 1871، بل و4 سبتمبر 1870)، وهبَّات وعصيانات فجائية (كانتفاضات الخبز بين عامي 1830 و1834، وعصيانَيْ نساجي مدينة ليون في 1831 و1834، ومقاومة انقلاب 1851، أو أخيرًا سنة 1841 التي أعيد اكتشافها مؤخرًا)، وأحداث منعوتة بالإرهابية، وأشكال متنوعة من الخروج الشعبي على القانون، فضلًا عن الاستخدام المتواصل لبعض أدوات الريبرتوار الذي يسميه شارلز تيلي Charles Tilly "حديثًا" (1986). ولا يجوز أن ننسى الإضرابات والاحتلالات والمظاهرات المنسوبة إلى منظمات عازفة عن التمأسس أضفت عليها مشروعية شريحةٌ هامة من الإنتليجنسيا تستخدم، وفق وصفات متنوعة، المادية التاريخية.

ونحن الآن بصدد إعادة اكتشاف الحجم الهائل من الميادين التي ينبغي فحصها، خصوصًا بشأن الحقبة المعاصرة، لكن الثورات هي التي استقطبت لأمد طويل البحوث.

في البدء كانت "الثورة الكبرى" هي التي مثلت حدًّا فاصلًا في التاريخ يجري التمييز على أساسه بين ما قبل وما بعد 1789 للفصل بين الحقبتين الحديثة والمعاصرة. أما الثورات الأخرى، فكانت في أسوأ الأحوال موضوعًا غامضًا (1848) أو في أفضلها مختبرًا (1871) يستبق بصوت خافت 1917. وعلى المنوال نفسه، فإن الحركات الاجتماعية الكبرى التي تخللت القرن العشرين (1920، 1934، الجبهة الشعبية، 1947-1948، مايو-يونيو 1968) ظلت لأمد طويل سجينة للتفسير الذي كان يمكن إعطاؤه لها في ضوء النموذج الرئيسيmaster template الذي يستدعيه دوج ماك آدم Doug McAdam وويليام سيويل 2001) William Sewell): كيف يمكن قراءة هذه الأحداث إن لم يكن في وميض الغرفة السوداء الثورية التي تلقي ظلها على مجموع الأعمال الاحتجاجية؟

وقد أُدرجت الثورة الفرنسية في جدالات نظرية-غائية theo-teleological وأخرى سياسية عدة. ولأمد طويل، اعتُبر النص الشهير المعنون "كيف تولد الثورات"

Ernest Labrousse لإيرنست لابروس (Comment naissent les révolutions) 1948)) عملًا لا غنى عنه للتفكير فيما يستحق بادئ ذي بدء أن ينصرف إليه التفكير، ألا وهو الزلزلات الكبرى التي تصنع التاريخ. ومنذ ذلك الحين، فإن عملَيْ إدوارد تومبسون Edward Thompson ، تكوين الطبقة العاملة الإنجليزية (Making of the English Working Class) والمقال البالغ الأهمية المعنون "الاقتصاد الأخلاقي للعوام الإنجليز في القرن الثامن عشر" (The Moral Economy of the English Crowd in the Eighteenth Century)، اللذين تُرجما في وقت متأخر، صارا في عداد الكلاسيكيات وأصبحا نقطة ارتكاز نظرية لأعمال أحدث (Bourguinat, 2002). وتُرجمت أعمال إريك هوبسباوم Eric Hobsbawm بشكل أسرع، لكنها لم تشهد انتشارًا محمومًا، الأمر الذي يشهد عليه العدد الخاص من مجلة التاريخ الحديث والمعاصر RHMC 2006 (العدد 4 مكرر) و2006 (العدد 5))، الذي جاء كتقدير متأخر ومؤجل. أما عن تلقي أعمال ثيدا سكوكبول Theda Skocpol أو شارلز تيلي، وعلم الاجتماع التاريخي الأمريكي، فقد جرى أكثر على يد علماء اجتماع.

وجاء تجديد الميادين بالأحرى عن طريق الحداثيين، المنخرطين هم أنفسهم في سجالات بشأن فحوى الصراعات الريفية احتلت الماركسية ضمنها مكانة مركزية، عقب أعمال بوريس بورشنيف 1972) Boris Porchnev) وتشهد أعمال إيف-ماري بيرسي Yves-Marie Bercé وجون نيكولا Jean Micolas وهوج نوفو Hugues Neveux، فضلًا عن الندوات مثل تلك المنعقدة سنة 1984 عن "الحركات الشعبية والوعي الاجتماعي"، من منظورات مختلفة، على زوال المحرمات وعلى توفُّر إرادة دراسة الأشكال المتنوعة للاحتجاج في حد ذاتها، وليس كمجرد مولدات للثورة أو مختبرات خارجية تتيح دحض أو تأكيد تفسيرات مكوَّنة سلفًا (Neveux, 1997).

ولذا فقد استقطبت الثورة الفرنسية وإشكاليات التاريخ السياسي الاهتمام على نحو أدى إلى حد كبير إلى إهمال بعض الحقب وبعض الموضوعات: فالحشود وآليات تحركها (سواء كانت قديمة أو حديثة، مَرَضية أو ناضجة، يحركها الجوع أو واعية بـ"حقوقها"، عفوية أو منظمة) لم تحظَ بأهمية كبيرة سوى عند اندراجها ضمن متواليات ثورية.

محاور البحث الجديدة

من المؤكد، بالرغم من حجب بعض الموضوعات أو قلة الاكتراث بها، أن بعض الموضوعات قد اكتُشفت بالفعل، كالإضراب أو الإضرابات (Perrot, 1974; Tilly, 1986)، وأشكال المقاومة الفلاحية التي طالما وُضعت في مرتبة ثانية وراء عمليات التعبئة الحضرية التي اعتُبرت مهمة من وجهة النظر السياسية والثورية (Margadant, 1979; Corbin, 1990). ولم يحدث سوى في وقت أحدث أن نكتشف أو نعيد اكتشاف الأدوات العديدة لريبرتوارات الفعل الجماعي: انتفاضات الكفاف (Root, 1990; Bourguinat, 2002)، الولائم (Robert, 2005)، المآتم (Fureix, 2003)، المظاهرات (Robert, 1996; Offerlé, 1990; Tartakowski, 1998; Fillieule, 1997)، الاجتماعات العامة (Cossart, 2006)، العرائض (Contamin, 2001)، الهبّات (Bouchet, 2000; Caron, 2002)، الأشكال الأخرى للناشطية غير العمالية منها التي جعل لو ميترون (le Maitron 1964) من نفسه ناطقًا باسمها (Charle, 1990)، الاحتلالات (Penissat, 2005a, 2005b). وقد افتُتح الآن جدال حول طريقة معالجة الحشود في القرن التاسع عشر، وهو جدال يُجدِّد النظر في الأعمال القديمة لجورج لوفيفر Georges Lefebvre أو جورج روديه Geroges Rudé: الفاعلة منها، مثل الحركات الاجتماعية، والسلبية التي تتخذ موقفًا تهليليًّا، مثل الأعياد الجمهورية (Ihl, 1996)، أو الجنازات الرئاسية (Baudot, 2005)، أو السفريات الرئاسية (Mariot, 2006)، أو الإعدامات (Taieb, 2006)، أو الاجتماعات العامة (Cossart, 2006).

ولم يعد الاهتمام بالحركات الاجتماعية للماضي يقتصر على المؤرخين وحدهم، وصار ممكنًا بالتالي أن يستفيد هذا الاهتمام من الإسهامات الكشفية أو النسقية الآتية من مختلف أشكال سوسيولوجيا التعبئة. كما أن الابتذال النسبي لثورة 1789 يتيح التفكير في غيرها من الأحداث وتطبيق مناهج أخرى عليها (Aminzade, 1993; Gould, 1995)، بينما صار بوسعنا أن نبدأ التفكير في الثورة أنثروبولوجيًّا وسوسيولوجيًّا عبر النظر إليها ضمن القطيعة والاستمرارية معًا من وجهة نظر أنماط الفعل المستخدمة والدلالات المتعددة التي يمكن إضفاؤها عليها (Tackett, 1997; Burstin, 2005; Martin,

2005, 2006). وبوسعنا كذلك إعادة الاشتغال بموضوعات أخرى مثل التصويت، حيث نضعه ضمن الزمن الطويل ونعالجه في مرآة عمليات تعبئة متعددة بغرض فهم تعددية أنماط التسييس – انظر الجدالات الجارية حول مقاربة الأجولونية[13] للتسييس مفهومًا بوصفه تدفقًا نزوليًّا باتجاه الجماهير.

ومن شأن هذا الإضفاء للطابع النسبي على الثورة أن يتيح أيضًا المزيد من الانفتاح على النزعة المقارنة من خلال متابعة الجدال الذي يدعونا إليه تيلي حينما يشدِّد بطريقة استفزازية على سمو وأسبقية "الحركة الاجتماعية" الموجَّهة داخل النظام (2004، 2006) على الحركة الثورية ذات الطبيعة العمالية في القرنين التاسع عشر والعشرين. ويسمح إضفاء الطابع النسبي بمقارنة أدوات ريبرتوار الفعل الجماعي الفرنسي بالريبرتوارات القومية الأخرى القابلة للمقارنة، كما يسمح بالإحاطة بضعف الحيز التاريخي أو التأريخي الذي تشغله بوجه الخصوص الدعوات إلى المقاطعة أو كسر الآلات.

بَيد أن هذا الانفتاح الثلاثي من وجهة نظر كل من الموضوعات، والإشكاليات المسموح بها، ووجهة النظر المقارنة والمتعددة التخصصات، لا يجب مع ذلك أن ينسينا أنه يتعين دومًا الإمساك بكلتا الجبهتين: الديمومة أو الحاضر الدائم والتاريخانية أو السياقية: فنحن نعرف نهاية هذا التاريخ للحركات الاجتماعية في يومنا هذا. ولكن لا توجد نهاية للتأريخ، ويتعين أن نجد، خلف ما حدث، سُمك الإمكانيات التي ضلت الطريق. وإذا كانت ثورة لم تقع في فرنسا لا في سنة 1883 ولا في 1906، ولا 1920، ولا 1947، ولا 1968، فإن الموسيقى الخافتة للنموذج الرئيسي master template الثوري (McAdam et Sewell, 2001) التي صبغت بلونها، في أعين العديد من المعاصرين لتلك الأحداث، الفعل الجماعي المفتوح آنذاك، لم تكن محض خيال أبطله التاريخ بأثر رجعي (Dobry, 2003; Offerlé, 2006).

ميشال أوفرليهMichel Offerle

إحالات:

تمردات وانتفاضات، ريبرتوار الأفعال، ثورات وأزمات وانتقالات

13- نسبة إلى المؤرخ الفرنسي موريس أجولون Maurice Agulhon [المترجم].



تحليل الأطر

(Analyse des cadres)

تشير عبارة "تحليل الأطر" إلى مجموعة من الأعمال بزغت اعتبارًا من أوائل ثمانينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة بغرض التشديد، ضد التيارات المهيمنة آنذاك في مجال تعبئة الموارد والعملية السياسية، على كون حدوث تعبئة ما لا يتوقف على توافر الموارد أو ظهور فرص سياسية أو حساب للتكاليف والأرباح، بقدر توقفه على الطريقة التي تُدرَك بها تلك العناصر المختلفة. ويتعلق الأمر هنا، في مواجهة غلبة نماذج التفسير البنيوية، بأخذ العوامل الفكرية والذاتية المتصلة بالمشاركة بعين الاعتبار (إدخال الأفكار مرة أخرى bringing ideas back in)، ورصد العمل المتمثل في بناء المعنى الذي يقوم به جميع الأطراف المنخرطة في تعبئة جماعية. وبذلك يبدو تحليل الأطر كوسيلة لفهم هذا العمل المتمثل في إضفاء الدلالة، عبر دراسة الطريقة التي يتولى بها كوادر وأعضاء حركة "تأطير أحداث وأوضاع، أو إضفاء المعنى عليها وتأويلها، على نحو كفيل بتعبئة مناصرين محتملين، وكسب تأييد الجمهور، وفك تعبئة الخصوم" (Snow et al., 1986).

ويمكن تبيُّن نجاح هذا المنظور الأصلي من خلال توالي الأعمال التي استلهمته، والإضافات التي بُنيت على أساسه، فضلًا عن النقاشات العديدة التي تدور اليوم حوله.

أصل التحليل

بوسعنا العثور على مصدر مزدوج لتحليل الأطر. فمن جهة، شدَّدت مجموعة من الأعمال، منذ ثمانينيات القرن العشرين، على أن الشروط البنيوية السابقة على عملية

تعبئة تكون عُرضة لتأويلات تمايزية (Turner, 1969; Piven et Cloward, 1979; McAdam, 1982)، لكنها تأويلات لا تمتلك في الحقيقة الأدوات المفهومية اللازمة لدراسة عمليات التفسير هذه. ويتعلق الأمر هنا بأن يُؤخذ في الحسبان دور الأفكار والمعتقدات دون الرجوع إلى إشكالية تتصل بأيديولوجية أو نفسية الجموع. ومن جهة أخرى، صاغ عدد من المؤلفين مفهوم "الإطار" بغية فهم "أشكال تأويلية" تتيح للأفراد الإلمام بأحداث تجري في فضائهم اليومي وفي العالم عمومًا وإدراكها وتحديدها وعنونتها، وهي أشكال تفسيرية تُسهم في توجيه هؤلاء الأفراد في أفعالهم وفي تفاعلاتهم (Bateson, 1954; Goffman, 1991, p. 21).

وسرعان ما جرى استخدام هذا المفهوم في إطار ماكرو-سوسيولوجي، أولًا في تحليل عمليات التأطير الإعلامي (Tuchman, 1973)، ثم في العمل بشكل أكثر تحديدًا على الطريقة التي "تُؤطر" بها وسائل الإعلام الحركات الاجتماعية (Gitlin, 1980)، وأخيرًا في فهم الطريقة التي يتولى بها فاعلو الحركات الاجتماعية أنفسهم "تأطير" ما يضطلعون به من أنشطة وإنتاج أطر تأويلية (Snow et al., 1986; Benford et Snow, 2000).

إطار التحليل

بشأن التعبئة الجماعية، يُعبِّر منظور التأطير عن نفسه – على الأقل في صياغته الأولى- عن فرضية محورية وستة مسارات مقترحة. بدايةً، لا يكفي أن يكون وضعٌ ما ظالمًا لكي يدركه الناس بوصفه كذلك ولكي يفضي إلى تعبئة: فالأحداث والأشياء ليس لها دلالة جوهرية كامنة في حد ذاتها.

ولكي تحدث تعبئة، ينبغي إذن بادئ ذي بدء أن تكون كتلة حرجة من الناس قد بَنَت تصورًا مشتركًا للوضع بوصفه ظالمًا وغير أخلاقي، وليس مجرد وضع قاسٍ يمكن احتماله. وبعبارة أخرى، لا يتسنى حدوث تعبئة إلا بتجانس الأطر التأويلية للأفراد حول إطار مشترك: بمعنى أن يتفق هؤلاء الأفراد على تشخيص للوضع (تأطير تشخيصي

diagnosis framing)، وعلى وسيلة لعلاج الوضع أو على الأقل للتصدي له (تأطير استشرافي prognostic framing)، وأخيرًا، أن يتفقوا على ضرورة الفعل لتغيير ذلك الوضع (تأطير تحفيزيmotivational framing).

ويَفترض تجانسُ الأطر التأويلية نشاطًا تأطيريًّا (framing) من قِبَل منظمي التعبئة. ويسعى هؤلاء بالفعل إلى التأثير في تصورات الواقع لدى مختلف أطياف جمهورهم. ومن ثم فهم ينخرطون في عمل تأطيري حيث يعتقدون، عن خطأ أو صواب، أن معركة التصوُّر شرط سابق للفعل. ولهذا الغرض يقومون ببناء "أطر للفعل الجماعي"، أي مجموعة من المعتقدات والتصورات الموجَّهة نحو الفعل التي تُلهم الأنشطة والحملات الجارية في إطار مشاريع التعبئة وتضفي عليها الشرعية، وذلك بينما يؤكدون على خطورة وظلم وضع اجتماعي بعينه. وتوفر الأطر مبدءًا تفسيريًّا تتجانس ضمنه أشكال التأويل التي يجلبها معهم المشاركون في التفاعل.

وتستند عملية التأطير هذه، التي ترمي إلى ربط مصالح الحركة وأطرها التفسيرية بمصالح وأطر المشاركين المحتملين، إلى أربعة أنواع أساسية من الاستراتيجيات، تتمثل فيما يلي: تجسير الإطار (frame bridging)، حينما تتعامل المنظمة مع أفراد يشاركونها بالفعل وجهة نظرها لكنهم ليسوا على عِلم بالمنظمة ذاتها، وذلك بغية منحهم فرصة الانخراط؛ توسيع الإطار (frame amplification)، حينما يتعلق الأمر بتوضيح أو تطوير إطار يبيِّن مدى ارتباطه بقيم ومعتقدات وحتى عواطف يُفترض أن المشاركين المحتملين يتقاسمونها؛ مد الإطار (frame extension)، حينما يتعلق الأمر بتمديد الإطار إلى خارج نطاق اهتماماته الأصلية لكي يشمل أمورًا عرضية بالمقارنة بالأهداف الرئيسية، لكن يُفترض أن لها أهميتها بالنسبة لأنصار محتملين: هنا، يمكن للعولمة البديلة أن تُشكِّل مثالًا معبرًا؛ وأخيرًا، تبديل الإطار (frame transformation)، حينما يتعلق الأمر بنشر وتبرير ممارسات جديدة وقيم جديدة مضادة للتحيزات السائدة.

ويعتمد نجاح مشروع التأطير عندئذٍ على قدرة الإطار التفسيري الذي يبنيه منظمو التعبئة على الدخول في حالة تناغم مع التربة الثقافية التي يعملون ضمنها، وهي حالة

تتوقف بادئ ذي بدء على مصداقية التأطير لدى جمهور بعينه (اتساق التأطير، ومصداقية حامليه)، وتتوقف من جهة أخرى على مدى بروز المشكلات المأخوذة في الحسبان، ومدى قربها من الحياة اليومية لهذا الجمهور. وأخيرًا، إذا كانت غالبية تلك الأطر التفسيرية تتصل بعملية تعبئة بعينها، فثمة عدد محدود منها له مغزًى أوسع من غيره. وتُسمى هذه الأطر الأخيرة "أطرًا رئيسية" (master frames)، إذ يجرى اعتمادها، على العكس من "الإطار التنظيمي" المركزي لدى مشروع تعبوي واحد فقط، من قِبَل حركتين متمايزتين على الأقل بسبب اتسامها بقدر كافٍ من الانفتاح والتناغم الثقافي مع وسطها التاريخي على نحو يتيح تبنيها ضمن عمليات تعبئة بالغة الاختلاف: يُعد إطار المساواة في الحقوق الذي صاغته حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة واستُخدم لاحقًا من قِبَل مجموعة من عمليات التعبئة الأخرى، مثالًا نموذجيًّا في هذا الصدد. وكثيرًا ما تكون تلك الأطر الرئيسية إذن مصدرًا لحلقات متتالية من التعبئة.

نموذج تأويلي جاذب

يمكن اعتبار تحليل الأطر نموذجًا تأويليًّا أحرز نجاحًا عن طريق الدخول في تناغم مع حالة الحقل الثقافي الأمريكي ثم الأوروبي في أواسط ثمانينيات القرن العشرين. ويشهد على ذلك انتشار الدراسات التي تشير، مُنذئذٍ، إلى الصلة بين التأطير والحركة، علاوة على الزيادة الهائلة في عدد الأطر "المكتشفة": عدة مئات اليوم، تقترن بحركات بالغة التنوع. ويفسر ماركوس أنسيلوفيتشي (Marcos Ancelovici, 2002)، مثلًا، "نجاح" حركة العولمة البديلة في فرنسا بظهور إطار تفسيري لـ"السياسة المناهضة للأسواق العالمية" استطاع، إبان عمليات التعبئة في ديسمبر/كانون الأول 1995، الجمع بين تقاليد سياسية وقضايا بالغة اللاتجانس أصلًا: من جهة، اليسار القديم واليسار الجديد؛ ومن جهة أخرى، القوميون، ومعارضو النيوليبرالية، وأنصار البيئة... إلخ.

ويتضح هذا التطور أيضًا عبر المكانة التي يميل تحليل الأطر لأخذها في نماذج التوليف

المعنية بتفسير عمليات التعبئة الجماعية إلى جوار أخذ الفرص السياسية وهياكل التعبئة في الحسبان. ويُشدِّد البعض أيضًا على أن الفرص السياسية لا تُلزم الحركات الاجتماعية إلا اعتمادًا على عمليات تأطيرها التي يقوم بها الفاعلون الاحتجاجيون وغيرهم من الفاعلين المعنيين (Gamson et Meyer, 1996): "إذا قام النشطاء بتفسير الفضاء السياسي في اتجاه يشدِّد على الفرص التي يتيحها وليس على انغلاقه، فبوسعهم تحفيز أفعال يكون من شأنها تغيير تلك الفرص وتحويل إطار انفتاح بنية الفرص السياسية إلى نبوءة محققة لذاتها". ويذهب آخرون، في المقابل، إلى أن أنواع الأطر تكون فعالة بهذا القدر أو ذاك في ضوء بنية الفرص التي تُستخدم بصددها (Diani, 1996). ويتعلق الأمر إذن بتحليل العوامل التي تقترن باستخدام هذا الإطار التأويلي أو ذاك ضمن تصوُّر بعينه: هذا هو ما يعنيه بـ"هياكل الفرص الخطابية". والمهم إذن هو السعي إلى تحليل العلاقات المتبادلة بين تلك العوامل الثلاثة التي يُفترض أنها ضرورية في جميع عمليات التعبئة (McAdam et al., 1986).

أوجه قصور المنظور

بل إن نجاح هذا المنظور يمكن أن يقاس بعدد من المسالب (Benford, 1997). المسلب الأول منهجي يتمثل في صعوبة الخروج من دائرية تفسير نجاح تعبئة بعينها عن طريق استخدام إطار تأويلي متناغم، بينما يستدل على هذا التناغم من خلال نجاح التعبئة. والمسلب الثاني يتعلق بوصفية وسكونية المنظور، حيث يميل إلى دراسة الأطر المتبيَّنة عند لحظة بعينها، عوضًا عن دراسة عمليات التأطير التفاعلية، والطريقة التي يجري بها بشكل مستمر بناء الأطر والتنازع بشأنها، وإعادة إنتاجها أو تعديلها، أو استبدالها بأخرى خلال نشاط إحدى الحركات. والمسلب الثالث معرفي واستراتيجي، حيث يميل هذا المنظور إلى عرض عمليات التأطير كمشاريع لتسويق عمليات التعبئة الجماعية، في إهمال للسياقات الأيديولوجية والثقافية التي يمكن أن تؤثر في تلك العمليات من جهة، ولأهمية الأبعاد الشعورية للمشاركة من جهة أخرى (Goodwin et Jasper,

2000). والمسلب الرابع يتعلق بمثالية المنظور إذ يجعل نجاح أي حركة مرهونًا بنوعية واتساق المحاجَّة بشأنها. أما المسلب الأخير، فيتصل بنخبوية المنظور وأُحاديَّته، حيث تتمحور أغلب الأعمال حول الأطر المطروحة من قِبَل نخب الحركة على حساب تعددية الأطر التي يمكن أن يجلبها المشاركون البسطاء، أو المجندون المحتملون، أو وسائل الإعلام، أو المعارضون. ومن أجل مواجهة أوجه القصور تلك، انصب تركيز التحليل من حيث الأطر على "المنازعات المتعلقة بالأطر"، سواء داخل حركة بعينها أو بين حركات وحركات مضادة ووسائل الإعلام: يُشدِّد ديفيد بينفورد (David Benford 1993) مثلًا على مدى إمكانية أن تسهم المنازعات المتعلقة بالأطر الداخلية لعملية تعبئة معينة، وفقًا للحالات، في فعالية تلك التعبئة أو تفككها. واعتنى التحليل أيضًا بتصوير الصلة بين الأطر والأيديولوجيات والثقافة. ولذا فإن ديفيد ويستباي (David Westby 2000) يُبيِّن في معرض آخر مدى تنوع أشكال التمفصل بين الأطر والأيديولوجيا، بدءًا بحالات تكون فيها الأطر مشتقة بوضوح من أيديولوجية حركة معينة، وصولًا إلى حالات لا تكون فيها الأيديولوجية، نتيجة لصدمة أخلاقية، متضمنة في التأطير، مرورًا بحالات مختلطة تتراوح فيها علاقة الأطر بالأيديولوجيات بين الاندماج والاصطدام والتجاوز. بيد أنه من الملائم رغم ذلك أن نأخذ في الاعتبار مدى إمكانية أن تحد الأيديولوجيات من تنوع الخطابات الاستراتيجية المتاحة في مجال التأطير، والكيفية التي يمكن بها أن يفضي الاستخدام الاستراتيجي لتأطير معيَّن إلى التباعد عن أيديولوجية حركة من الحركات، بل ووضع تلك الأيديولوجية موضع شك.

ويبقى أنه على الرغم من تلك التعديلات، فإن هذا النوع من التحليل يظل خاضعًا لافتراض مسبق يتسم بطبيعة استراتيجية ويركز على التجانس الداخلي في عمليات التفسير. فحتى حينما يراد الأخذ في الاعتبار بالعواطف، فإن ذلك يجري عبر الاستخدامات الاستراتيجية لتلك العواطف من قِبَل منظمي عمليات التعبئة. وحتى حينما يراد الأخذ في الاعتبار بتعددية الأطر التي يجري التنازع بشأنها في تعبئة ما، فإن الغرض من ذلك يتمثل في تسليط الضوء على التجانس الذي يسمح بتلك التعبئة. غير أن ما يكشف عنه التحليل عن قرب لبعض عمليات التعبئة، هو أن ما يتيح تماسك تعبئة بعينها لا يتمثل في

تجانس الأطر بقدر تمثُّله في أشكال إخفاء غياب التجانس. وبهذا المعنى، فالأمر المهم لا يكمن تحديدًا في حدوث تجانس للأطر بقدر كمونه في التمكُّن من إخفاء غياب التجانس (بحيث يتسنى الإقناع بوجود تجانس ما). ويفتح هذا المنظور الباب أمام أنواع أخرى من الأسئلة: التساؤل عن الشروط الهشة التي تتيح الحفاظ على تماسك الأطر المتنوعة ضمن عملية تعبئة؛ وتحليل الأدوات التي يجلبها الفاعلون لمنظمي عمليات إنتاج المعنى إسهامًا منهم في بناء هذا التوازن الهش؛ ودراسة الاستراتيجيات التي يستخدمها، في المقابل، معارضو عملية تعبئة بعينها للتشكيك في هذا التوازن، حيث لا يكون "التأطير المضاد"، من وجهة النظر هذه، سوى عنصر شبه هامشي.

جون-غابريال كونتامين Jean-Gabriel Contamin

إحالات

الصدمة الأخلاقية، الخيار العقلاني، السلوك الجماعي، الحركة المضادة، دورة التعبئة، العواطف، القادة، الإعلام، تعبئة الموارد، نجاح وإخفاق الحركات الاجتماعية، بنية الفرص السياسية



تحليل الحدث
(Analyse événementielle)

"تحليل الحدث" (أو تحليل الحدث الاحتجاجي protest event analysis) عبارة عن منهج بحث يحيل إلى تكوين سلاسل من الأحداث الاحتجاجية على قدر أو آخر من الانسجام على مدى فترة بعينها وفي مكان بعينه، انطلاقًا من فحص التقارير الصحفية (قصاصات الصحف، قواعد البيانات، برقيات وكالات الأنباء) أو الإدارية (سجلات الشرطة)، بغرض وضع الحدث ضمن مجموع أحداث اللحظة الاحتجاجية والربط بين التغيرات أو التطورات القابلة للرصد والتغيرات المجتمعية. ويقع تحليل الحدث في صميم التحليلات الكمية التي تتخذ، منذ أكثر من ثلاثين عامًا، أهمية متزايدة في تحليل الصراعات الاجتماعية، خصوصًا في مجال الفعل الجماعي والمظاهرات.

نمط بحثي سياقي

يتيح تحليل الحدث للباحث قاعدة إمبريقية ممكنة لرصد الأحداث الاحتجاجية في نطاقات جغرافية واسعة وفترات زمنية طويلة؛ ويسمح هذا التحليل بإضفاء الطابع الكمي على سمات عديدة لهذه الاحتجاجات مثل تواترها وإيقاعها وأمدها الزمني ومكان وقوعها وحجمها وموضوعها وأهدافها، علاوة على ردود الفعل التي تثيرها (رد فعل السلطات أو ظهور حركات مضادة)؛ وبوجه خاص، يتيح هذا التحليل الجمع بين إحصاءات عن الأنشطة الاحتجاجية وبيانات سياقية مثل نوعية الدولة التي تجري فيها هذه الاحتجاجات أو التغيرات الحكومية خلال سلاسل الأحداث المدروسة. وأخيرًا، يفتح تحليل الحدث آفاقًا لإجراء المقارنات أو فحص التباينات بين البلدان التي تحيل إلى (أو تكون نتاجًا لـ) سياقات سوسيوسياسية مختلفة. هل يزيد عدد الأحداث في ظل الحكومات

اليسارية أو اليمينية؟ هل نشهد تطورًا ما بين الاحتجاجات الجذرية وعمليات التعبئة الجماهيرية؟ هل نستطيع أن نرصد، في ظل الاندماج الأوروبي، زيادة في المظاهرات ذات الوجهة الأوروبية؟

ومن شأن هذا المنهج أن يتيح أيضًا إجراء تضافر بين أنماط الفعل ودورات التعبئة من جهة وبنية الفرص السياسية من جهة أخرى، أو بعبارة أخرى وفي إطار تحليلات عن ريبرتوارات الأفعال، من شأن هذا المنهج أن يسمح بمعرفة متى، وربما لماذا، شهد نمط فعل معيَّن تطورًا أو على العكس اختفاءً نسبيًّا. ومن وجهة النظر هذه، يرتبط تحليل الحدث ارتباطًا وثيقًا بمفهومي ريبرتوار الأفعال وموجة التعبئة، اللذين بلورهما على التوالي تشارلز تيلي Charles Tilly وسيدني تارو Sidney Tarrow. وهكذا، فانطلاقًا من الفرضية القائلة بأن بنية الفرص السياسية تحدِّد إمكانية تطور حركات اجتماعية جديدة، يبيِّن كريسي Kriesi وكوبمانز Koopmans ودويفينداك Duyvendak وجيوجني Giugni 1995) – انطلاقًا من تحليل للحدث ومن منظور مقارن– أن أنماط الفعل الأكثر اعتدالًا هي الأكثر استخدامًا في الديمقراطيات الأكثر شمولًا للجميع وبحثًا عن التوافق (سويسرا، هولندا)، في حين أن أنماط الفعل ذاتها هذه تُهمَل لصالح أنماط فعل أكثر عنفًا في الدول "القوية" و"الإقصائية" (مثل فرنسا). ولذا، فمن حيث هو منهج بحثي ومن وجهة نظر مروجيه، يقترح تحليل الحدث جوابًا علميًّا على تساؤلات كثيرًا ما يُفتقر إلى إجابات جيدة عنها. ومثلما كتب رود كوبمانز Ruud Koopmans وديتر روخت Dieter Rucht 2002، ص 231)، "في حين أن الدراسات الأولى عن الاحتجاجات، بوصفها تراكمًا لأحداث معيَّنة عديدة، كانت تميل إلى بناء صلات انطلاقًا من الانطباعات والوصول إلى تعميمات حدْسِية، فإن من شأن تحليل الحدث الاحتجاجي protest event analysis، عند إجرائه بشكل سليم، أن يُفرز معلومات صحيحة وموثوقة يمكن أن تكون موضوعًا لمعالجات إحصائية غنية".

أجيال عدة من الباحثين

عادةً ما يجري تصنيف الأعمال التي تستخدم تحليل الحدث في ثلاثة أجيال متعاقبة.

ويرتبط كلٌّ من هذه الأجيال بتهذيب للمنهج، ولكن أيضًا بظهور انتقادات جديدة كان على مستخدمي المنهج الرد عليها. ولذا، فبينما يتيح تحليل الحدث الوصول إلى بيانات "صحيحة" في مواجهة "التعميمات الحدْسية" التي اتسمت بها (أو تتسم بها حتى الآن) بعض تحليلات الدورات الاحتجاجية، فإن الأسس التي يستند إليها ذلك التحليل تخضع مع ذلك لإعادات نظر عديدة (انظر Fillieule, 1997, p. 58-68; Contamin, 2001, p. 41-51 et 311-327; Koopmans et Rucht, 2002).

واتسمت الأعمال الأولى، في ستينيات القرن العشرين، بالغياب النسبي للإجراءات وللعناية بانتقاء المصادر والمقولات. فأعمال ويليام جامسون (William Gamson 1975) وتشارلز تيلي (1975)، التي تناولت فترات زمنية طويلة، استخدمت مصادر كلاسيكية للبحث التاريخي، مثل وثائق المحفوظات والصحافة. واهتم تيلي، مثلًا، بالأشكال التي يتخذها الفعل وتحولاتها على مدى فترة زمنية تمتد لعدة قرون. واعتمد على مصادر بالغة التنوع تثور التساؤلات بشأن تجانسها. وعلى المنوال نفسه، أحصت دانيال تارتاكوسكي (Danielle Tartakowsky 1994)، بينما كانت تتناول المظاهرات الفرنسية بين عامي 1918 و1968، أكثر من 15 ألف حدث وفقًا لتعريف واسع يشمل كل نشاط سياسي يجري في الفضاء العام، عدا الأحداث الاحتفالية والطقوسية. وهي استخدمت مصادر عديدة جدًّا (وثائق بوليسية محفوظة في المحفوظات الوطنية، وصحافة المنظمات الداعية إلى التظاهر، ودراسات مونوجرافية) تتنوع بحسب الحقب التاريخية، وهو ما يطرح تساؤلات، على غرار أعمال تيلي، حول تجانس واستمرارية السلاسل المكوَّنة على هذا النحو.

أما الجيل الثاني من الأعمال، اعتبارًا من بداية ثمانينيات القرن العشرين، فقد تمثلت غالبًا في دراسات مقارنة (انظر Kriesi, Koopmans, Duyvendak, et Giugni, 1995) واتسمت بالحد من عدم تجانس البيانات المستخدمة، لكي تُركِّز حصريًّا على المصادر الصحفية.

وأخيرًا، ومنذ نهاية تسعينيات القرن العشرين، ظهر جيل ثالث من الأعمال – وكذلك انتقادات– انصب تفكيرها على التحيزات الكامنة في هذا المنهج (McCarthy et al., 1996; Fillieule, 1997; Hocke, 1999; Fillieule et Jimenez, 2003). وانطلاقًا من ميادين محدودة وعبر دراسة مقارنة للمصادر (سواء كانت صحفًا محلية أو قومية،

أو مصادر بصرية أو ملفات شرطة)، بيَّن هؤلاء المؤلفون ليس فقط الطابع الانتقائي لتلك المصادر (ما هي فرص ظهور حدث ما في الصحافة؟ أي ما هي نسبة الأحداث التي تحظى بصدى إعلامي؟ وما هي معايير تغطية حدث أو عدم تغطيته؟)، لكن أيضًا طابعها غير المنتظم (هل المعايير السائدة في انتقاء الأحداث، داخل هيئة تحرير صحيفة، تتسم بالثبات أم لا؟ هل هي قابلة للمقارنة بين مختلف الصحف في مختلف البلدان؟). وهكذا، وانطلاقًا من تحليل للأحداث ينصب يتناول عمليات التعبئة البيئية في أوروبا (Rootes, 2003)، أجرى فيليول (Fillieule 2007) في فرنسا سلسلة من المقارنات بين البيانات المكوَّنة باستخدام صحيفة لوموند اليومية ومصادر وكالة الأنباء الفرنسية، كما أجرى سلسلة من المقابلات مع الصحفيين المسئولين عن البيئة في صحيفتي لوموند وليبيراسيون ووكالة الأنباء الفرنسية. واستخلص أن تحليل الحدث يوفر أداة قوية لفهم مختلف أنواع المنطق الصحفي في تغطية الأحداث الاحتجاجية، وبالتالي فهم عملية تكوين القضايا، ولكن التحليل الحدث غير مفيد – بسبب انتقائية المصادر وعدم انتظامها– في فهم الدورات الاحتجاجية أو تقييم ريبرتوارات الأفعال، خصوصًا من منظور مقارن.

العلاقة بوسائل الإعلام

بشكل أوسع، يثير استخدام هذا المنهج التساؤل حول تعريف مفهوم "الفعل الاحتجاجي" ذاته. والواقع أن هذا المنهج، من خلال ما ينطوي عليه من "غواية وضعية تتمثل في إنشاء الملفات" (Offerlé, 1990)، لا يُعنى سوى بالأحداث الاحتجاجية (التظاهر، المواجهة) التي تغطيها الصحف. ولذا فإن السمة الضمنية للمنهج تحيل إلى الوجود الكلي لوسائل الإعلام وإلى ما تتضمنه من قوة رجع الصدى. ولنستعد عبارة ليبسكي (Lipsky 1981، ص 348)، "مثل الشجرة المتداعية، المهملة من كل ما يحيطها في الغابة، فإن الاحتجاج ما كان له أن يوجد ما لم يُدرَك ويُعرَض". ولذا، فإن افتراض أن الموجود هو فقط ما يظهر في الإعلام – أو أن أي فعل، لكي يوجد، يجب أن يجد له مكانًا في وسائل الإعلام– هو بمثابة القول بأن المنظمات جميعًا لا تريد سوى أن تحظى بتغطية في الصحف، وبأنها كلها تفضل الساحة الإعلامية على أي ساحات أخرى محتملة، سواء كانت إدارية أم قانونية. ومن ثم فإن المستبعَد في هذا التعريف، وفي البحوث

المرتبطة به، هو كل الأفعال الاحتجاجية التي تندرج ضمن أشكال اتفاقية (مثل المشاركة في عملية تشاور)، وكذلك أنماط الأفعال مثل الشكاوى والمؤتمرات والنقاشات. وبالتالي فمن المناسب أن نتوخى الحذر إزاء انزلاق المعنى وعدم الخلط بين "الحدث الاحتجاجي" و"الفعل الاحتجاجي"، حيث لا يقتصر الأخير على توليد الأحداث فحسب، بل يتجلى ويتجسد في ساحات أكثر بكثير، ويمكن أن يختفي من وسائل الإعلام دون أن يعني ذلك أنه لا يوجد. ولا يمكن اختزال الفعل الاحتجاجي، في اتساعه وعمقه، في توليد أحداث احتجاجية؛ فهو يندرج سواء ضمن الممارسات الروتينية أو في أنشطة ليس لها من غاية سوى تعزيز الشعور بالانتماء إلى أعضاء المجموع، وتلك كلها عناصر غير مرئية لوسائل الإعلام الباحثة عن أحداث.

ولذا، وبالرغم من الانتقادات شبه الحاسمة بشأن التناسب بين البيانات المجموعة والأسئلة البحثية التي تُستخدم تلك البيانات من أجل الإجابة عنها، فإننا سنحتفظ بالتساؤل الكامن في صميم تحليل الحدث: كيف نفسر التطورات المحتملة للدورات الاحتجاجية في علاقتها بالتغيرات في السياق (التحولات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية)، وكيف يمكن قياس تلك التطورات أو حسابها إمبريقيًّا؟ وإذا كان تحليل الحدث – المستند إلى بيانات صحفية– لا يبدو قادرًا على الإجابة عن السؤالين أعلاه (فهذا التحليل يوفر قبل كل شيء معلومات عن عمل الحقل الإعلامي ذاته)، فإنه مع ذلك يُذكِّرنا بأمر هام: لا يمكن اختزال الحركات الاجتماعية في تنظيمها، بل تندرج تلك الحركات في فضاءات تنشط داخلها أيضًا حركات اجتماعية أخرى، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

ألكسندر لومبيليه Alexandre Lambelet

إحالات

دورة التعبئة، ريبرتوار الأفعال، بنية الفرص السياسية



التحليل الشبكي
(Analyse de réseaux)

منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، نلحظ استعادة للاهتمام العلمي بالصفات العلاقاتية في تحليل الفعل الجماعي والحركات الاجتماعية (Curtis et Zurcher, 1973)، حيث اقترن ذلك بإعادة اكتشاف علم اجتماع جورج سيميل. ومع ذلك، فإن البحوث الرامية إلى التساؤل المنتظم حول أشكال الفعل الجماعي من خلال سماتها العلاقاتية لم تظهر سوى مؤخرًا جدًّا.

صلات وعلاقات وشبكات

استفادت هذه البحوث من التطورات الكبرى في الصورية الرياضية ومن تبلور المعالجة الشاملة للبيانات (Wasserman et Faust, 1994)، وكذلك من التقدم المحرز مؤخرًا في برمجيات التحليل الشبكي (De Nooy et al., 2005). وبوجه عام، تبيِّن هذه الأعمال أن الشبكات يمكن أن تجلب إجابات على بعض الأسئلة المركزية لسوسيولوجيا التعبئة، مثل تأثير السياقات العلاقاتية على التعبئة الفردية (Klandermans et Oegema, 1987)، وأهمية الانتماءات المتعددة لجمعيات (Diani, 1995)، والشبكات المشتركة بين المنظمات (Rosenthal et al., 1985)، وعمليات التعبئة والتعبئة المضادة (Franzosi, 1999)، والتبادلات الجارية عبر الشقوق التقليدية في المجتمعات المنقسمة بعمق (Cinalli, 2005)، وتأثير البُنى العلاقاتية لمجتمعات كاملة على تطوُّر فعلها (R.V. Gould, 1995).

ويجد هذا الإصرار على الشبكات في دراسة الفعل الجماعي، من جهة أخرى، تفريعات في الأعمال العديدة حول الرأسمال الاجتماعي. هكذا، فقد ذهب باحثون إلى أن شبكات الالتزامات والهوية تُشكِّل القاعدة التي يقوم على أساسها أعضاء مجموعة متميزة ما

بالاحتفاظ برأسمالها الاجتماعي وتعزيزه منظورًا إليه بوصفه مخصصات جماعية (Bourdieu, 1986)؛ وأن الشبكات الاجتماعية لا تقتصر على دعم الأفراد داخل البُنى الاجتماعية، ولكنها تُزود البُنى ذاتها بموارد (Coleman, 1990)؛ وأن المشاركة والجمعيات والتبادلات تُشكِّل مؤشرات رفاه في المجتمعات، إذ إنها تُحبِّذ نشر المعايير الجماعية والثقة (Putnam, 1993).

الشبكات والفعل الجماعي

يتمثل المبدأ المركزي للتحليل الشبكي عند تطبيقه على الحركات الاجتماعية والفعل الجماعي في تصوير كل فاعل باعتباره نقطة عُقدية تُنسج عبرها صلات بفاعلين آخرين، أي بعُقد من العلاقات. ومن خلال ذلك، يمكن تعريف الحركات على أسس شبكية، أي كصلات متعددة تربط ما بين العديد من الأفراد والمجموعات والمنظمات الرسمية (Diani, 1992). ويُمثل هؤلاء الفاعلون جميعًا وحدات مستقلة وليس تابعة، تكمن علاقاتها في صميم التحليل. وهكذا ركَّز البحث العلمي على نطاق متنوع من التفاعلات داخل مجموعات من العُقد البالغة التنوع، بما في ذلك الدعم الاجتماعي في مناطق سكنية كثيفة السكان (Wellman et Wortley, 1990)، والاستراتيجيات الزيجية داخل الأسر الفلورنسية القديمة (Padgett et Ansell, 1993)، والشبكات الإثنية داخل الأقليات (Fennema et Tillie, 1999)، و"دوائر العيش" داخل حركات التضامن (Passy et Giugni, 2000).

ويراعي التحليل الشبكي نمطين من مقاربة البيانات، يتراوحان بين التراث الكلّي والفردية المنهجية. وانطلاقًا من التراث الثاني، يحيل التحليل الشبكي إلى التحليلات الأكثر كلاسيكية من نوع حالات/صفات على خطوط/أعمدة. والواقع أن التحليل الشبكي يمكن أن يَنْصبَّ أفقيًّا (في خطوط) على دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين الفاعلين – مع إجراء مقارنة بالصلات التي قاموا ببنائها–، ولكن أيضًا رأسيًّا (في أعمدة) على دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين صفاتهم– مع إجراء مقارنة بكونهم اختيروا من قِبَل فاعلين آخرين. وتُقيِّم هذه المقاربة التبادلات بوصفها سمة علاقاتية لكل فاعل له

موقعه في الشبكة (Fernandez et Gould, 1994). وفي المقاربة الكلية، يجري التركيز على بنية الصلات التي تدمج جميع الفاعلين، عوضًا عن النظر في الروابط بين فاعل ما والفاعلين الآخرين باعتبارها صفات له. ومع إهمال تحليل العلاقات الفردية، يمكننا أيضًا تقييم "كثافة" الشبكة، أي النسبة بين الصلات القائمة والصلات الممكنة، إذا كان جميع الفاعلين يتبادلون الاتصالات فيما بينهم، أو التساؤل عن "تبادلية" العلاقات في الشبكة من أجل تقييم اللاتماثل في التبادلات (Baldassarri et Diani, 2007).

الشبكات وتعبئة الموارد

يكمن مبدأ مركزي آخر في الفكرة القائلة بأن الصفات العلاقاتية تربطها صلة بالسمات الرئيسية للفاعلين. ولذا فمن الممكن فهم الشبكات كمجموعات من الصلات تنطلق من عُقد تختلف وفقًا لمدى السيطرة على الموارد المتاحة ومدى القدرة على الوصول إليها. ومن وجهة النظر هذه، تشمل دراسة الشبكات مقاربة تعبئة الموارد، إذ إن هذه الشبكات تتيح الوصول إلى نطاق واسع من الموارد، وتُيسِّر التدفقات المالية، وتنشر المعلومات بشأن الاختيارات التي لم يكن ممكنًا أن تكون متاحة بطريقة أخرى، على نحو يؤثر بالتالي على الفاعلين الرئيسيين المسئولين عن السياسات العامة ويُعزِّز الاعتراف العام والدعم العام. وللشبكات أيضًا تأثيرٌ حيوي على العمليات الثقافية مثل تكوين أُطر التفسير والهويات. والشبكات ضرورية لبناء معنى الفعل والثقة المتبادلة، والقيم المشتركة، والهويات المتماسكة.

واعتبر بعض الباحثين، من جانبهم، أن الشبكات هي المكونات الأساسية لتفاعل الاتصالات (Mische et White, 1998). وفي هذه الحالة، أُعيد التفكير في الثقافة بوصفها عملية اتصال مستمر، تغذي العلاقات عبر التفاعلات بين الحركات وداخل تلك التفاعلات. والواقع أن الرغبة في التغلب على مشكلة "العابر الخفي" غالبًا ما دفعت إلى تناول تقييم الشبكات والثقافة من حيث الصلات والتماسك (McAdam et Paulsen, 1993). ومع ذلك، فإن الأدوات المفهومية والمنهجية لتحليل الشبكات قد جرى تطويرها أيضًا من أجل ملاحظة عمليات إعادة التفاوض على التفسيرات داخل الحركات وعبرها، أو من

أجل تقييم كيف يُمكن للأفكار الجديدة أن تشجع الفاعلين على إعادة تقييم ممارساتهم الخاصة (Granvetter, 1992).

تقدير السياق

الشبكات مفيدة بعد ذلك في تقدير السياق الاجتماعي والسياسي الذي تجري ضمنه عمليات التعبئة وتعمل ضمنه الحركات الاجتماعية. ومن هذا المنظور، يشمل التحليلُ الشبكي مقاربةَ بنية الفرص السياسية، إذ إن مجموع الصلات يؤثر في العُقد الفردية، شكل يتيح (أو لا يتيح) للفاعلين اغتنام فرص هامة تطرحها بيئتهم مثل الوصول إلى مستويات عليا للقرار السياسي. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يُثري التحليل الشبكي الدراسات الجارية حول انخراط فاعلين عديدين من أسفل إلى أعلى في عملية اتخاذ القرار إلى جوار المبادرات من أعلى إلى أسفل للنخب السياسية والمؤسسات، ضمن إعادة تفاوض دينامية على الحدود بين المجتمع المدني والدولة. ويوجد التحليل هنا في قلب السجالات حول الصلات بين مستويات السلطة السياسية والحركات (Cinalli, 2007).

ويمكن النظر إلى الشبكات في آن واحد كمتغير تابع أو مستقل. وقد رأينا أن الشبكات كثيرًا ما تُستخدم لشرح صفات التعبئة وفاعليها. ومع ذلك، فثمة مقاربة مكملة تتمثل في النظر للأشكال الشبكية بوصفها المتغير التابع، حيث يجري تحليل مجمل العوامل المختلفة التي ربما تكون قد أثَّرت على الفاعلين في بناء روابطهم الخاصة. وهكذا قام باحثون بقياس تأثير معايير عقلانية عن طريق ملاحظة كيفية نسج روابط بين فاعلين متماثلين يُعبِّئون أنفسهم حول مسائل متماثلة. وعلى نفس المنوال، كان تأثير المعايير الثقافية في صميم التحليلات التي تناولت تأثير الهويات السائدة والتصورات الاجتماعية التي ظهرت حول صراعات وشقوق أساسية (Diani, 1995).

وأخيرًا، يمكن أن نُقدِّر إلى أي مدى يؤثر مجموع العوامل السياسية والمؤسسية على القرارات التي يتخذها الفاعلون حينما يقيمون روابطهم الخاصة. وعلى سبيل المثال، اعتُبِر هذا التأثير بالغ الأهمية بعد إبرام اتفاقيات السلام في المجتمعات المنقسمة بعمق، حينما يكون باستطاعة الفاعلين اغتنام فرص تصبح متاحة فجأة لعقد روابط مختلفة

بعضهم ببعض، وبين مجتمعات مختلفة، وكذلك مع المؤسسات والنخب السياسية. ويمكن بوجه خاص أن تقترن التغيرات في الظروف السياسية في هذه الحالة بظهور إدراكات متفائلة كفيلة بتخفيف التمايزات السابقة (على أساس المقاربات أو الأيديولوجيات أو الطبقات الاجتماعية أو الأصول الدينية)، وتوسيع نطاق التبادلات وجعلها أشمل للجميع (Cinalli, 2003). ويتيح التحليل الشبكي أيضًا تكوين صورة أشد فعالية عن سمات وديناميات عمليات التعبئة. وبذلك فإن هذا النوع من الاستقصاء التحليلي يتيح تطوير مقاربة أكثر حذقًا للشبكات المتداخلة بين أنواع مختلفة من الفاعلين، وهي مقاربة يمكن للباحثين استخدامها في تجاوز المقاربة التي تقيم تعارضًا بين المتحَدِّين من جهة والنخب أو المؤسسات من جهة أخرى (Fillieule, 2003; Hayes, 2005).

مانليو سينالي Manilio Cinalli

إحالات

الهوية الجماعية، تعبئة الموارد، بنية الفرص السياسية



التحليل الماركسي

(Analyse marxiste)

بعدما أصبح، بتأليفه "**أطروحات حول فيورباخ**" (1845)، مُنظِّرَ الممارسة، بمعنى النشاط الإنساني الملموس الذي يُغيِّر مسار العالم، راح كارل ماركس، متأثرًا كثيرًا بشارل فورييه Charles Fourier الذي اقتبس منه تعبير "الحركة الاجتماعية"، يرفض اليوتوبيا. ووفقًا لـ "**بيان الحزب الشيوعي**" (1948)، الذي كتبه ماركس بالاشتراك مع فريدريك إنجلز Frederich Engels، فإن "طروحات الشيوعيين النظرية ليست سوى تعبير عام عن الشروط الحقيقية لصراع طبقيّ قائم، عن حركة تاريخية تجري أمام أعيننا".

التنظير لصراع الطبقات

يشهد المجتمع الرأسمالي، وقد تحرَّر من العلاقات العبودية والإقطاعية، ولكن ليس من الأبوية، تعارضًا بنيويًّا بين الطبقات، ولاسيما بين الطبقة المالكة، المهيمنة، والطبقة المغتربة، المحرومة من وسائل الإنتاج. ويجري الصراع في المجال الاقتصادي وكذلك في المجال السياسي. ولذا فإن العامل، الخارج من صفوف تلك الطبقة الثانية، والذي يُعرَّف في **رأس المال** (1867، المجلد الأول، الفصل الخامس والعشرون، الهامش 1) بأنه "العامل الأجير الذي يُنتج رأس المال ويجعله مثمرًا"، يناضل في الوقت ذاته ضد استغلاله الاقتصادي وضد تبعيته السياسية. وفي استعادة للتعبير الذي صكه شارل فورييه في كتابه "**نظرية الحركات الأربع**" (1802)، قبل لورينز فون ستاين Lorenz von Stein (Soziale Bewegung, 1850) بوقت طويل، يكتب ماركس، باللغة الفرنسية مباشرة في كتابه "**بؤس الفلسفة**" (1847): "لا تقل إن الحركة الاجتماعية تستثني الحركة السياسية.

لا توجد حركة سياسية إلا وهي حركة اجتماعية".

ولا يتجلى التضاد البنيوي لنمط الإنتاج الرأسمالي بطريقة متماثلة في كل تشكيلة اجتماعية. فكل أمة تملك تشكُّلًا فريدًا، ينتج عن تاريخ محدَّد يغذيه شكلٌ خاص من التضاد. "أثناء الثورة العظمى (1688)، كانت البرجوازية الإنجليزية تتصرف وفق مصالحها حينما شجَّعت نشأة أرستوقراطية أرضية، مثلما فعلت البرجوازية السويدية المدينية عبر التحالف مع صغار الفلاحين" (Le Capital, I.XXIV, 2).

ويجب أن تُسهم الحركة الشيوعية في نضال المستغَلين ذي الأبعاد الثلاثة: السياسي والاقتصادي والأيديولوجي، وفقًا لما جاء في مقدمة "**حرب الفلاحين في ألمانيا**" لفريدريك إنجلز (1875) الذي ألهم إرنست بلوك Ernst Bloch في كتابه **توماس مونزر** Thomas Münzer (1864). وقد استقبلت الرابطة الأممية للشغيلة (1864) داخل صفوفها شتى أشكال المنظمات والمجلات والتعاونيات والنقابات والأحزاب. ويؤكد القرار الصادر في سنة 1866 أن النقابات يجب أن تشارك في الصراع السياسي، دونما تصوُّر لأي شكل من أشكال إخضاع النقابي للسياسي. فمهمة نشطاء الحركة الاجتماعية تتمثل في تنظيم الحركة وتوحيدها وتوعيتها. والجهد النظري يقع في صميم نشر التمرد السياسي والاقتصادي. ذلك أن "النظرية تغدو هي أيضًا قوة مادية حين تستحوذ على الجماهير"، مثلما جاء في "**نقد فلسفة الحق عند هيجل**" (1844). وتحمل الرأسمالية أيديولوجية تبدو طبيعية (حيث يجمع المظهر بين كونهScheins وErscheinung ، أي خديعة وظاهرة): كمال السوق، شرعية الربح، حرية الأفراد المتساوين. ويرمي عمل النقد النظري الذي أجراه مؤلف "رأس المال" إلى فهم الأوهام في أساسها، وإلى استيعاب منطق نمط الإنتاج، وهو ما ينير الحركة العمالية الشيوعية ويضفي عليها الشرعية، تلك الحركة المنكبَّة على المهمة التاريخية المتمثلة في إيجاد حركة اجتماعية كفيلة، وفقًا لـ **البيان**، بأن "يكون التطور الحر لكل فرد شرطًا للتطور الحر للجميع".

الإسهامات الرئيسية للبحوث الماركسية

يحاول "**رأس المال**" تفكيك منطق نمط الإنتاج بما ينطوي عليه من عمليات "كبرى"

في مجالات الإنتاج والدوران والجُملة totality. وتنكبُّ نصوص أخرى على تحليل تشكيلة اجتماعية معيَّنة و/أو الحركة الاجتماعية. وسوف نكتفي هنا بالإشارة إلى ثلاثة أمثلة بالغة الشهرة.

بدايةً، يعرض **بيان الحزب الشيوعي** في قسمه الأول "المراحل المختلفة للحركة العمالية"، ففي البدء يناضل العمال فُرادى، ثم يناضل عمال مصنع واحد أو شركة واحدة، مع تحطيم الماكينات في بعض الحالات، ثم مع النمو العددي للعمال وتركُّزهم، يتوسع الصدام ويغذيه اتحادات نقابية دائمة. وإذا كانت الحركة الاجتماعية المناهضة للرأسمالية تتخذ شكلًا قوميًّا، فإن طابعها الأممي متأصل فيها. وإذ تتصدى للتقسيم الجنسي للعمل، تسعى الحركة الاجتماعية الشيوعية إلى تغيير طبيعة الأسرة وإلغاء البغاء الرسمي وغير الرسمي. ودونما عودة للتحليلات الواردة في كتاب "**العائلة المقدسة**" (1844)، الذي يتفق مع شارل فورييه في جعل وضع المرأة مؤشرًا للمستوى الحضاري، يؤكد **البيان** "أنّ الأمر يتعلق، تحديدًا، بإعطاء المرأة دورًا مختلفًا عن كونها مجرّد أدوات إنتاج".

أما "**صراع الطبقات في فرنسا**" (1950–1948)، وهو تجميع لمقالات نُشرت في عام 1850 في مجلة نيو رينيش زيتونج Neue Rheinische Zeitung، فإنه يضفر بين نوعين من التحليل، يقوم أحدهما على الطبقات بينما ينصبّ الثاني على المراحل. ويتضمن علم الاجتماع التي يقترحه ماركس سبع فئات رئيسية. أما التقسيم إلى مراحل فيشمل ثلاثة أزمنة، تتمثل في أوهام الثورة "الجميلة"، ثم استعادة الزمام بعد مذابح يونيو 1848، وأخيرًا تصفية الحريات في الفترة من يونيو 1848 إلى مايو 1850 التي مهدت الطريق **للثامن عشر من برومير للويس نابليون بونابرت**، الذي حلَّله ماركس في النص الصادر بهذا العنوان في عام 1852.

وأخيرًا، يسعى كتاب "**الحرب الأهلية في فرنسا**"، المكتوب في ظل احتدام الأحداث في إبريل– مايو 1871، إلى تفسير نشوء كوميونة باريس وشرح مغزاها التاريخي. وتُفهم الكوميونة بوصفها "نقيضة الإمبراطورية الثانية". ويتلخص تاريخها الوجيز في ثلاثة أزمنة: من الاستيلاء على المدافع إلى انتخاب الكوميونة (25 مارس)؛ بدء سياسة ثورية (25 مارس– 8 مايو)؛ الهجوم المنتصر لأدولف تييه Adolphe Thiers (8– 28 مايو).

ويُبرز ماركس خمس سمات لحركة الكومونة: الإدارة المباشرة؛ جذورها العمالية مع الحرص على مشاركة أكبر عدد من الناس؛ الطابع الأممي للكومونة؛ بصيرتها، لا سيّما في الشئون المالية؛ إقامة مناخ من النزاهة في باريس، وهو مناخ عرقلته انقسامات فاقمها وجود نشطاء متخلفين فضلًا عن عناد رجعية فرساي.

إشكالية ماركس وامتداداتها

يظهر عمل ماركس كمراوحة مستمرة بين الملاحظة الإمبريقية والبلورة النظرية. ووفقًا لمقولة ذات صلة للوسيان ساف Lucien Sève في كتابه الصادر بالفرنسية بعنوان **انبثاق وتعقيد وجدلية** Emergence, complexité et dialectique، فإن عمل ماركس يُشكِّل "شبكة مفتوحة من المفاهيم لا يَحُول تجانسها الداخلي مطلقًا دون التطوير اللانهائي". وسارع لوسيان ساف بأن يضيف إلى هذا التقييم الإيجابي ملاحظةً مفادها أن الإشكالية الماركسية "عُرضة بلا انقطاع إلى أن يتغيَّر معناها جزئيًّا أو حتى كليًّا". والواقع أن هذا التدقيق يسري على الماركسيات التي انتعشت بعد وفاة ماركس في سنة 1883.

وبعد وفاة صديقه، واصل فريدريك إنجلز التزامه وعكف، وفقًا لتحليل جاك تيكسييه Jaques Texier الثاقب، على تنقيح الاستراتيجية في ضوء الظروف الجديدة للفن العسكري وللسياسة. وفي هذا المنظور، تظل الحركة الاجتماعية هي محرك التاريخ، ولكن الاشتراكية-الديمقراطية الألمانية، بالرغم من التهديد اللاحق بها من قِبَل "منحرفين" انتهازيين، تصبح هي الترجمة الرئيسية لتلك الحركة في ظل الأممية الثانية (1889-1914). وبعد وفاة شريك ماركس في تحرير **البيان**، راح الطابع المؤسَّسي للحزب الاشتراكي-الديمقراطي الألماني يترسخ. ووقفت روزا لوكسمبورج Rosa Luxemburg ضد الانحراف اليميني عن طريق طرحها مسار الإضراب السياسي الجماهيري في مواجهة الاستراتيجية البرلمانية. ويستند هذا الخيار إلى تحليل لعمليات التعبئة الجارية في روسيا التي تناولتها روزا في كتابها المعنون "**الإضراب الجماهيري والحزب السياسي والنقابات**" (1906)، الموثَّق جيدًا رغم عدم تأثيره على مؤتمر مانهايم (1906)، وكذلك

في مقالين عن بلجيكا منشورين في عامي 1902 و1913 وجرى جمعهما تحت عنوان "**الإضراب الفجائي وعفوية الجماهير**".

وقد خنق جوزيف ستالين Joseph Stalin تدريجيًّا الفكر الحر في الاتحاد السوفيتي، بينما فرض ماو تسي تونج Mao Zedong بدوره، بعد انتصاره، أرثوذكسية شديدة الاختزال. وعلى هامش هذا التجميد، راحت الماركسية الغربية، وفقًا للمصطلح الذي نحته بيري آندرسون (1976)، تنتج أعمالًا ثرية عن الحركة الاجتماعية، في كتابات جورج لوكاش György Lukacs وأنطونيو جرامشي antonio Gramsci وويلهلم رايش Wilhelm Reich وإرنست بلوك. وقدَّم هنري لوفيفر Henri Lefebre تفسيرًا مبتكرًا لمايو 1968 في كتابه **انفجار نونتار عند القمة** L'irruption de Nanterre au Sommet. ولم تحُل الأزمة التي افتُتحت سنة 1991 مع انهيار الاتحاد السوفيتي دون استئناف تلك الأعمال، والتي أتاح صدور مجلة **أكتيوال ماركس** 1987 (Actuel Marx) في فرنسا التوليف بينها. وبالتنسيق مع زملاء في الولايات المتحدة وفي أمريكا اللاتينية، حاول عدد غير كبير من الباحثين، باستخدام الأدوات المنهجية المأخوذة عن ماركس، فك شفرات الحركات الاجتماعية المعاصرة، على النحو الذي يشهد عليه الكتاب المحرَّر المعنون **صراعات طبقية جديدةPUF, 2006**) Nouvelles lutes de classes) .

رينيه موريو René Mouriaux

إحالات:

دورة التعبئة، الإضرابات، جماعات المصالح، تعبئة الموارد، الحركات الاجتماعية الجديدة، بطاطس



التدخل السوسيولوجي

(Intervention sociologique)

يتبدى التدخل السوسيولوجي كابتكار منهجي حديث نسبيًّا. فهو المنهج الذي جرى تكييفه لكي يلائم سوسيولوجيا الفعل التي استهلها آلان توران Alain Touraine (في كتابه المعنون La Voie et le Regard "المسار والنظرة" الصادر سنة 1978) ثم تطورت داخل "مركز التحليل والتدخل السوسيولوجي" (Cadis) في فرنسا. والواقع أن سوسيولوجيا الفعل هذه، التي بدأت في ستينيات القرن العشرين في ميدان دراسة الظروف العمالية، قد تبلورت في نهاية السبعينيات في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، قبل أن تتوسع لاحقًا قرب نهاية الثمانينيات إلى مجالات جديدة.

دراسة الفعل الجماعي انطلاقًا من منهج تجريبي

ما هي خصوصية هذا المنهج؟ يتعلق الأمر بالدراسة التجريبية لفعل جماعي (في الأعمال المبكرة) أو لتجربة مشتركة (اليوم) انطلاقًا من عدة مجموعات من الفاعلين الاجتماعيين المشاركين في الظاهرة المدروسة. وتجتمع إذن هذه المجموعات في سلسلة من الجلسات تحت إشراف الباحثين. وفي حالة سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، يُنظر إلى المجموعات المشكَّلة على هذا النحو من قِبَل السوسيولوجيين بوصفها "تجسيدًا" للنضال المدروس. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الجلسات:

- الجلسات التي يتناقش فيها أعضاء المجموعات فيما بينهم، ضمن منطق "التحليل الذاتي"؛

- الجلسات التي تلتقي المجموعات خلالها "محاورين" ("خصوم" أو "حلفاء" على سبيل المثال)؛

– الجلسات التي يقترح السوسيولوجيون خلالها على المجموعات الفرضيات المستقاة من تحليل المواد المجموعة سابقًا؛ وقد وُصِفت هذه الجلسات، في مرحلة أولى، بتعبير "الهداية" (conversion) القوي (Touraine, 1993, p. 219)، الذي يعطي الباحث دورًا مُولِّدًا يرمي إلى "جعل المجموعة تلد الحركة التي تحملها داخلها" (1993، ص 250).

نحن هنا إذن أمام منهج قائم على التفاعل بين التحليل الذاتي لمجموعات الفاعلين وتدخل السوسيولوجيين مسترشدين بفرضيات نظرية. وحينما غادر منهج التدخل السوسيولوجي ميدان الحركات الاجتماعية، تم بالتدريج التخلي عن مقولة "الهداية" بما تتضمنه من إيحاءات دينية.

ومن الناحية الإبستيمولوجية، يبتعد هذا المنهج عن إشكاليات "القطيعة" بين المعرفة العلمية والمعرفة العادية، لكي يتصور جسورًا بين الاثنتين. يشرح فرنسوا دوبيه François Dubet (1994، ص 225–224) قائلًا: "عوضًا عن اعتبار ألعاب المحاجاة المتبادلة بين الفاعلين والباحثين كفضلات أو عقبات أمام المعرفة، نقترح تناولها كمادة من المواد المحتملة لعلم الاجتماع". ولكن هذا لا يعني التخلي عن بعض صلاحيات الباحث في عملية التحليل. ذلك أن التدخل السوسيولوجي يتخلله توتر بين وضعية الفهم الشامل وموقف الكشف، حيث يتسم هذا الموقف الأخير بإرادة "إظهار العلاقات الاجتماعية الخفية" (Touraine, 1993, p. 184)، ومن ثم تجاوز "مقاومات" الفاعلين و"أيديولوجياتهم" (1993، ص 204–203 و231–230). وعلى سبيل المثال، فخلال بحث الحركة العمالية، غادرت جانين Jeanine، الناشطة الشيوعية والعاملة المتخصصة في الصناعة الكيميائية، المجموعة، حيث وصفها المؤلفون فيما بعد بأنها "دوجماتية" و"أيديولوجية صرفة" (Touraine et al., 1993, p. 277–278).

إغفالات المنهج

تتمثل إحدى النقاط العمياء الرئيسية لهذا المنهج في مسألة التعميم. فما هي المنزلة التي نستطيع إعطاءها للمواد الخطابية المجموعة خلال جلسات العمل مع الفاعلين؟

بالنسبة إلى توران وفريقه، تميل هذه المواد إلى إتاحة الوصول المباشر إلى الدلالة العامة لخبرة تاريخية ما. لكنهم بذلك ينسون أمرين على الأقل: 1) أن محرِّك التعميم قد لا يكمن في الكلمات المجموعة بقدر كمونه في الفرضيات المسبقة للباحثين؛ ويتضح ذلك بجلاء بوجه خاص في حالة "مقاومة" جانين للتيمة التورانية (نسبة إلى آلان توران) المتعلقة بـ "تراجع الحركة العمالية"؛ 2) أن المادة الخطابية المنتَجة في مثل هذه الظروف المصطنعة لا يجب اعتبار أنها تُجسِّد تلقائيًّا صميم الخبرة الاجتماعية، وذلك فيما تتضمنه من اختلافات عن الخطابات المأخوذة في خضم الفعل ذاته وكذلك عن الأبعاد غير الخطابية للفعل. والواقع أن المواد التورانية تحيل إلى معرفة خطابية وتأملية لا تُشكِّل سوى جزء من النمطيات اليومية لخبرة الفاعلين. وقد وعى دوبيه (1994، ص 243) هذه المشكلة فيما بعد، حيث ربط هذا المنهج بحالات التبرير العام التي حللها لوك بولتانسكي Luc Boltanski ولوران ثيفينوه 1991) Laurent Thévenot)، وهو ما يعني، لو صح، أنه يجب إعادة النظر في المغزى الكبير الذي أضفاه توران على تلك المواد البحثية، كما ينبغي حصر نطاق ما يمكن لهذه المعطيات أن تبوح لنا به عن الوقائع الاجتماعية المرصودة، إذ إن تلك المعطيات لا تُفعِّل، ومن ثم لا تنير، سوى مجالات محددة من الخبرة الاجتماعية (Camus et al., 1993).

وفي البداية كان التدخل السوسيولوجي هو الأداة المنهجية الرئيسية لسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية التورانية، وهو الأمر الذي كان له أثره على هيكلة تلك السوسيولوجيا ذاتها. فقد انطلق توران من الفرضية التالية: نحن نعيش الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المبرمج، ونشهد بالتالي تراجع نوع معين من العلاقات والصراعات الطبقية وميلاد جيل جديد من الحركات الاجتماعية" (1993، ص 21). وبالتالي فإن المهمة المطروحة على السوسيولوجيين تكون إنتاج معرفة بالنضالات الاجتماعية "تعلن عما سيكون عليه التاريخ الاجتماعي غدًا" (المرجع ذاته، ص 44). وقد تُرجِم هذا التوجُّه في ميادين إمبريقية متنوعة في أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين، لاسيّما الحركات الطلابية، والمناهضة للتسلح النووي، والإقليمية، والعمالية (Touraine et al., 1984). وجرى بعد ذلك توسيع استخدام المنهج إلى ما يتجاوز كثيرًا مسألة الحركات الاجتماعية: على سبيل المثال، الخبرة الاجتماعية في "الشقاء" لدى شباب الأحياء الشعبية (Dubet, 1987).

استخدامات الأداة المنهجية، والانتقادات والتحولات

في سبعينيات القرن العشرين، في فرنسا وفي أمريكا اللاتينية حيث أحرزت سوسيولوجيا الفعل التورانية انتشارًا واسعًا، صارت هذه السوسيولوجيا مرادفًا لسوسيولوجيا الفعل عمومًا. ولم يعد الوضع كذلك منذ أواخر الثمانينيات في فرنسا، حيث يجري حاليًّا تطوير أنواع شتى من سوسيولوجيا الفعل (المنهجية الإثنوغرافية ethnomethodology ذات الأصول الأمريكية، وسوسيولوجيا الترجمة لميشيل كالون Michel Callon وبرونو لاتور Bruno Latour، وسوسيولوجيا نظم الفعل لبولتانسكي وثيفينوه... إلخ. انظر Corcuff, 2007). غير أن سوسيولوجيا الفعل التورانية ليست معنية بالفعل المعيَّن والمتسلسل، ضمن مسارات ملموسة للفعل، بل بأطر تاريخية عامة للفعل. وبمقارنتها بسوسيولوجيات الفعل الراهنة، نستطيع أن نتبيَّن بشكل أفضل مدى قصورها في شرح النمطيات العادية للفعل. فهي تستند بالأحرى إلى فلسفة تطورية للتاريخ تتضمن سمات نبوئية على نحو يقارب الرؤى الموصوفة بأنها "ماركسية". وبالنسبة لسوسيولوجيا الفعل التورانية هذه، يُفترض أن تتلاحق أنواع من المجتمعات المتسمة بصراع مركزي الواحد تلو الآخر (على طريقة أنماط الإنتاج في القراءات "الماركسية" التبسيطية لماركس).

والحال أن منهج التدخل السوسيولوجي تداخل بقوة، في البداية، مع هذا العتاد النظري التطوري، في مسعى إلى "الكشف، في أكثر الميادين تنوعًا، عن الحركة الاجتماعية الجديدة التي ستلعب غدًا الدور المركزي الذي شغلته الحركة العمالية في المجتمع الصناعي" (Touraine, 1993, p. 21). وبذلك استحق هذا المنهج التعرُّض للانتقادات الموجَّهة إلى النزعة التطورية. وعلى سبيل المثال، انتقد ميشيل فوكو المسعى إلى "جمع تنوُّع الزمن الذي يجري في نهاية المطاف اختزاله في جملة totality محكمة الإغلاق على نفسها" (2001، 2 1014)، بشكل لا يفسح مجالاً "للمصادفة الفريدة للحدث" (ص 1016). واقترح فوكو، عوضًا عن ذلك، "إظهار التبعثرات والاختلافات" (ص 1017). فالتطورية تختزل تاريخ المجتمعات البشرية انطلاقًا من نظرة مزدوجة: 1) نظرة **أحادية الاتجاه**، حيث يسير التاريخ بشكل رئيسي في اتجاه واحد؛ و 2) نظرة **أحادية البُعد**، حيث تُدمج جميع مجالات النشاط ضمن نفس "التطور". بيد أن النبوءة التورانية اصطدمت مع

ذلك بمِحن الواقع، حيث أن "الحركة الاجتماعية المركزية الجديدة" التي أعلنت عنها لم تأتِ، وبالتالي غادر آلان توران ضفاف سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية لكي يتركز اهتمامه، خلال تسعينيات القرن العشرين، على الفاعل الفردي. ولكن توران عاد مع ذلك للحظة إلى هذا الحقل بمناسبة إضراب شتاء 1995، حيث أصدر أحكامًا بالغة السلبية على هذه التعبئة التي كانت علامة في تاريخ النضالات الاجتماعية في فرنسا (Touraine et al., 1996). فهي عبَّرت، وفقًا له، عن احتجاج رجعي بالأساس ("نبرة شعبوية"، "دفاعات كوربوراتية"، "الجمود الفرنسي متنكرًا على هيئة حركة"... إلخ)، في تناقض مع مفهومه عن الحركات الاجتماعية الحاملة للمستقبل. ولذا، فلا يزال توران يواجه صعوبات في أخذ مسافة عن نبوءاته الخاصة، وهو يميل إلى اختزال الواقع المرصود تحت تأثير أحكام قيمة مباشرة مستندة إلى نبوءاته. ولكن هذا ليس هو حال جميع معاونيه القدماء، حيث ينادي دوبيه اليوم بـ"وداع فكرة الفاعل التاريخي نفسها" (1994، ص 259). وبالتالي، فهو يشارك مع آخرين في نوع من علمنة التدخل السوسيولوجي حيال فلسفة التاريخ التورانية التي أطلقته.

فيليب كورسوفPhilippe Corcuff

إحالات

التحليل الماركسي، الحركات الاجتماعية الجديدة، النقابية.



تعبئة الموارد

(Mobilisation des ressources)

أتاح تعبير "تعبئة الموارد" وصف تيار في التحليل السوسيولوجي أسهم بشكل حاسم في تطوُّر الأعمال التي تناولت الحركات الاجتماعية في الولايات المتحدة أولًا ثم على الصعيد الدولي. واضطلع هذا التعبير بدور مركزي في تعريف توجهات بحثية جديدة وفي بلورة هذا الفرع من فروع سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية. بيد أن هذا النجاح الأكيد لا ينبغي مع ذلك أن يدفعنا إلى أن ننسب لهذا التيار وحدة لم يتمتع بها قط: نستطيع في واقع الأمر التمييز، حول نواة مشتركة، بين عدة تنويعات يجدر بنا الالتفات إلى إسهامها المحدَّد.

التعبئة كإشكالية مركزية

أتاح مصطلح "تعبئة الموارد" توحيد سلسلة من البحوث استندت، على الرغم من أصالة كل منها، إلى مجموعة من الهموم المشتركة وشكَّلت في الوقت نفسه قطيعة بالمقارنة بالإطار التحليلي المهيمن حتى ذلك الوقت، والمتمثل في "السلوك الجماعي". وكان المؤلفون الرئيسيون في هذا التيار مقتنعين بادئ ذي بدء بضرورة نحت أدوات مفهومية جديدة من أجل استيعاب ازدهار الحركات الاجتماعية خلال عِقد الستينيات المضطرب. ورفضوا أن يروا في تلك الحركات، على غرار نيل ج. سميلسر Neil J. Smelser، تعبيرًا عن انحرافات أو "سياسة المتلهف"، وبذلك أسهموا في ترويج هذا الموضوع البحثي وإعادة الاعتبار له. لكنهم بوجه خاص جعلوا من التعبئة في حد ذاتها المشكلة المركزية التي يتعيَّن حلها: فعوضًا عن أن تكون مجرد خطوة في الدفاع عن المصالح الجماعية، لا يمكن، وفقًا لهم، التسليم بالتعبئة كأمر مفروغ منه. والواقع أن هؤلاء المؤلفين قد أخذوا بجدية "مفارقة

الفعل الجماعي" التي شرحها مانكور أولسون Mancur Olson (1965) وسعوا، كلٌّ بطريقته، على تقديم إجابات عنها تخرج عن نطاق "العلاج" الذي اقترحه أولسون نفسه، ألا وهو الحوافز الانتقائية selective incentives. وفي ضوء طبيعة هذه الإجابات، يتسنى لنا التمييز بين ثلاث تنويعات رئيسية سنعود إليها أدناه؛ ولكن جدير بالذكر أن تلك التنويعات الثلاث تتقاسم مفهومًا مشتركًا للتعبئة، منظورًا إليها **كعملية** دينامية ومن ثم غير قابلة للاختزال في أسئلة بسيطة عن **المستوى**. وأخيرًا، اقترح باحثو هذا التيار نوعًا جديدًا من النظر في "فاعلي" عمليات التعبئة أنفسهم: فمن الملائم أن يُطبَّق على هؤلاء الفاعلين لا علم نفس اجتماعي متبلور يعطي حيزًا كبيرًا للاعقلانية، وإنما مقاربة "كلاسيكية" تستند إلى العقلانية.

الأبعاد الثلاثة لـ"تعبئة الموارد"

التنويعة الأولى لمنظور "تعبئة الموارد"، والتي تُعتبر اليوم "كلاسيكية"، صاغها أنتوني أوبرشال Anthony Oberschall (1973). فإذ واجه مباشرة مفارقة الفعل الجماعي، شدَّد أوبرشال على مستوى **التنظيم** الداخلي للفئة القابلة للتعبئة، سواء اتخذ هذا التنظيم شكل جمعية أو جماعة: فحينما يكون هذا المستوى مرتفعًا، وعندما تكون الفئة المدروسة، علاوة على ذلك، "مجزَّأة"، أي مفصولة عن مراكز السلطة ومن ثم عاجزة عن النقل اليسير لشكاواها إلى السلطات القائمة، فإن ميل أعضائها إلى التعبئة يكون قويًّا. وبذلك يقيم أوبرشال صلةً بين الجوانب **البنيوية** للفئات وتجنيد الأفراد. وفي الوقت نفسه، يبرُز بقوة البعد الصراعي للتعبئة: فهذه الأخيرة تتجه ضد الممسكين بالسلطة وتتخذ طابعًا احتجاجيًّا للغاية.

وفي هذه التنويعة الثانية، يولي جون ماكرثي John McCarthy وماير زالد Mayer Zald (1973، 1977) أيضًا أهمية كبيرة للتنظيم، لكنهما يميلان بالأحرى إلى الالتفاف على المفارقة الأولسونية (نسبةً إلى أولسون) عبر إصرارهما على "الحركات الاجتماعية المهنية". فالذين يتعبَّأون في هذا النوع من التنظيم ليسوا في الواقع المستفيدين المحتملين وإنما مؤيدون خارجيون، يتمثلون وفقًا لعبارة المؤلفين في "أنصار وموالين واعين"

(conscious constituents and adherents) تحت قيادة قادة يُشكِّلون مقاولين سياسيين حقيقيين.

وسيكون من شأن إعادة توجيه التحليل على هذا النحو، وفقًا لماكرثي وزالد، "إعادة وضع أولسون على قدميه" (1977). إنه بالتأكيد حل مبتكر، وإن كان ماكرثي وزالد مالا إلى المبالغة في وزن "الحركات الاجتماعية المهنية" في ستينيات القرن العشرين. ويمكن وصف هذه التنويعة الثانية بأنها "اقتصادوية"، من حيث إن هذين المؤلفين يُثمِّنان البُعد الذرائعي للموارد وينقلون إلى حقل الحركات الاجتماعية مفاهيم مأخوذة من الاقتصاد، مثل مفهومي "الصناعة" و"القطاع".

ومن الملائم أن نُلحق بهاتين التنويعتين تنويعة ثالثة لا شك أن صلاتها بتيار "تعبئة الموارد" أَوْهَى، لكنها تُشاطر هذا التيار إصراره الأساسي على التنظيم والمصالح. ونجد مثالًا على هذه التنويعة على وجه الخصوص لدى شارلز تيلي Charles Tilly في كتابه الصادر سنة 1978 بعنوان **"من التعبئة إلى الثورة"** (From Mobilization to Revolution). والميزة الكبرى التي تتيحها هذه التنويعة هي إعادة وضع عمليات التعبئة في سياق سياسي. وبذلك يُجذب الانتباه إلى الأنواع المختلفة من الائتلافات المحتمل قيامها بين أعضاء مختلفين من "الهيئة السياسية"، ولكن أيضًا، في محاولة للتعويض عن الاختلالات في ميزان القوة، بين هؤلاء الأعضاء أو أولئك وأطراف متحدِّية (challengers) تسعى من جانبها إلى الدخول في النظام السياسي. وتؤثر ألعاب الائتلاف المحتملة هذه على فرص تعبئة مجموعات بعينها، وكذلك الحال بالنسبة للاستراتيجية التي تتبعها الحكومة، والتي يمكن أن تتيح تطوُّر محاولات التعبئة (التيسير facilitation) أو على العكس قد تسعى إلى "وأدها في المهد" (القمع repression). وهكذا يضع التحليل في موضع القلب تفاعل الفئة القابلة للتعبئة مع بيئتها السياسية.

وإذا قبلنا بوجود هذه التنويعة الثالثة، فإنه يبدو مشروعًا أن نعتبر أن دوج ماك آدم Doug McAdam، في كتابه الأساسي الصادر سنة 1982، يدفع إلى أقصى مدى منظور "تعبئة الموارد" من خلال الجمع في نموذجه بين الفرع الذي يمثله أوبرشال بإصراره على التنظيم والفرع المرتبط بتيلي الذي نسب إليه ماك آدم تحديدًا تعبير "العملية السياسية" (political process). ولكن من الملائم كذلك أن نُبرز أن ماك آدم، من خلال إضافة بُعد

ثالث إلى نموذجه، ألا وهو البعد المعرفي، إنما يطرح عاملًا وعناصر ظلت مهملة إلى حد كبير في تيار تعبئة الموارد.

إسهامات هذا التيار في التحليل السوسيولوجي

لا مجال للتشكيك في النفوذ الشامل الذي مارسه تيار "تعبئة الموارد". فعلى مدى زهاء عشرين عامًا، تَشكَّل النموذج المسيطر بوضوح كامتداد للأعمال المبتكرة لأوبرشال من جهة، وماك آدم من جهة أخرى. والعناية التي حظيت بها "الهياكل والمنظمات التعبوية" (البعد الأول) ليست سوى إرث مباشر لـ"تعبئة الموارد". أما الاهتمام بـ"بنية الفرص السياسية" (البُعد الثاني) فلا شك أنه ما كان ليكون على هذا القدر من الحيوية لولا "إعادة اكتشاف السياسي" التي قام بها مؤلفو هذا التيار. ومن المؤكد أن البعد الثالث، الذي يُشار إليه كثيرًا بعبارة "عملية التأطير (framing process)، قد أسهم في إحياء البحوث المتصلة بالأبعاد النفسية-الاجتماعية تحديدًا لعمليات التعبئة، ولكن مسعى الباحثين الرئيسيين انصبَّ على استكمال إسهام تيار "تعبئة الموارد" أكثر منه على الابتعاد عن هذا التيار.

وترسَّخ الوعي كذلك بما تنطوي عليه الأولوية المعطاة للبعد **النفعي** للموارد من اختزال. وفي مواجهة هذه الرؤية الذرائعية تمامًا للموارد، أصبح الباحثون أكثر حساسية إزاء ما سميناه قبل زمن طويل "تعبئة الولاءات" وأخذوا في الحسبان بشكل أكبر الأبعاد **المعيارية** للالتزام (Chazel, 2003). وفي الاتجاه نفسه، بدا مفهوم العقلانية المطروح في إطار "تعبئة الموارد" أضيق من اللازم: فحقل العقلانية لا يتطابق مع حساب المنفعة المرجوَّة.

وأخيرًا، وأيًّا ما كانت أهمية المنظمات، فإنها يتعيَّن كذلك أن يتبناها الفاعلون بوصفها أدوات للنضال لكي تكتسب كل ما تنطوي عليه من فعالية محتملة. والمراوغة البنيوية التي ربما ظهر أن تيار تعبئة الموارد يميل نحوها تبدت أكثر ضررًا في حالة "الفرص السياسية": فهذه الفرص ليست معطاة ببساطة، وإنما ينبغي أن تعيها بادئ ذي بدء الجهات الفاعلة المعنية (Fillieule, 1997)؛ ومن وجهة النظر هذه، ثمة دلالة كبيرة

للاتوازن الذي تم رصده بواسطة الملاحظة التجريبية ومفاده أن الفاعلين الذين يواجهون تهديدًا يكون رد فعلهم بوجه عام أسرع وأشد كثافة منه إزاء فرصة مفترضة.

ويبدو أننا دخلنا في مرحلة إعادة تشكيل، مرحلة تميل إلى زعزعة يقينيات الماضي. ولكن يوجد **مكسب** من تيار تعبئة الموارد يبدو أنه يبقى بمنأى عن أي تشكيك، ألا وهو ضرورة التحليل عن كثب للمستوى البين-سوسيولوجي meso-sociological – أي السمات الخاصة للفئة أو المجموعة القابلة للتعبئة وتفاعلها مع بيئتها– من أجل فهم وتفسير عمليات التعبئة الجماعية التي لا يجوز استنباطها مباشرة من تطورات المجتمع الشامل.

فرنسوا شازيل François Chazel

إحالات

تحليل الأطر، الخيار العقلاني، السلوك الجماعي، جماعات المصالح، القادة، ناشطو الوعي، الحركات الاجتماعية الجديدة، المنظمات والموارد، القطاع، بنية الفرص السياسية



تمردات وانتفاضات

(Insurrections, émeutes)

منذ العصور القديمة وصولاً إلى قرن التنوير، طال النظر إلى التمردات الشعبية والانتفاضات بوصفها ثمنًا ونتاجًا لمحدودية الشعب/الطفل غير المتزن والقابل للتأثير فيه. فمنذ بدء زمن التصنيع والمكاسب الديمقراطية، بين عامي 1770 و1850 تقريبًا، لم تشهد تلك التمردات والانتفاضات تصاعدًا فحسب، بل شهدت أيضًا تغيُّرًا مطَّردًا في مضمونها وأهدافها. فمع تبلور المجتمع الصناعي والديمقراطية الحديثة، تلك الديمقراطية المعرَّفة كنظام للضبط السلمي للنزاعات، انتقلت التمردات والهبّات من سِجِل أنماط التعبير العادية عن الاحتجاج إلى سِجِل "الأحداث الاستثنائية"، التي تعني عند تصاعدها إخفاق أنماط الضبط التي تتسم بها مجتمعاتنا.

تعريف تصاعد العنف

بشكل ما، يُقصد بأعمال العنف: كل ما يتجاوز النزاعات الخاصة والجرائم الصغيرة ليطرح تحديًا للسلطة ذاتها. ولم تكفّ الدولة الحديثة، المحتكرة للعنف المشروع، عن السعي إلى الإحاطة بتلك الظواهر منذ ظهور نظام الحكم المطلق في القرن السابع عشر (Jouhaud, 1990). والمفردات المستخدمة آنذاك لا تخلو من ضبابية، وتعكس تدرجًا ما بين "التململ" و"الصخب" و"الانتفاضة" و"العصيان"، وهي تراتبية تستند إلى مدى خطورة التهديد، ومقدار اتساع الحركة جغرافيًّا وطول أمدها الزمني. كما أن التسمية المختارة تتأثر أيضًا بالنتائج المترتبة عليها: ألَّا يصبح "التمرد" الناجح مثل ذلك الذي حصل في يوليو 1789 أو لاحقًا في أكتوبر 1917 "ثورة"؟ (Lucas, 1988).

وللوهلة الأولى يبدو عدد المشاركين عاملًا حاسمًا في التعريف: هكذا، ففي حين يتم تصنيف سرقة المواد الغذائية كفعل فردي يجري في الخفاء ولا يتبناه أحد، فإن انتفاضة الخبز تفترض وجود عدة أشخاص يسعون إلى نفس الهدف وتجمع بينهم خصائص مشتركة (مظهر مشترك، سمات مهنية)، الأمر الذي ينقل التساؤل إلى بعد ثان: اعتبارًا من أي عدد من الناس نستطيع الحديث عن انتفاضة؟ وتتنوع الإجابات على هذا السؤال: فيتحدث تشارلز تيلي عن تجمُّع 50 شخصًا كحد أدنى، في حين يقترح جون نيكولا أن أي مجموعة مكوَّنة "من أربعة أفراد على الأقل لا ينتمون إلى نفس الأسرة" تمثل عتبة كافية للبدء في الحديث عن انتفاضة (Tilly, 1986; Nicolas, 2001). ولكن في زمن عودة الملكية في فرنسا ثم مَلَكية يوليو، وصف رجال الدرك أو مقدمو الشكاوى حالات عديدة شهدت "عرقلة نقل الحبوب" عن طريق قطع الطريق من قِبَل مجموعات صغيرة (ثلاثة إلى عشرة أشخاص)، حيث هوجم سائقو العربات وأصيبوا ونُهِبت الشحنات أو وُزِّعت على المتظاهرين، بأنها سرقات جماعية بسيطة (Bourguinat, 2002). مما يعني أن مؤشر عدد المشاركين لا يمكن اعتباره مسألة مركزية.

ويعتمد أيضًا توصيف الانتفاضة لدى أجهزة الشرطة في الزمن الحديث على المعارف المتوفرة بشأن الجموع المحتشدة، وعلى الأدوات القانونية والتقنية المتاحة للسيطرة على الشارع. وبالنسبة للنقطة الأولى، أي المعارف المتوفرة، فلنسترجع أفكار هيبوليت تين Hippolyte Taine أو جابريال تارد Gabriel Tarde أو جوستاف لوبونGustave Le Bon الذين دعوا إلى فهم الجموع الثائرة انطلاقًا من مفهومي المحاكاة والقدرة على التأثير على المحتجين، مشبِّهين تلك الجموع بالأنثى المفتونة بقائد ذَكَر... أما بشأن النقطة الثانية، أي الأدوات القانونية والتقنية، فينبغي ملاحظة أن الممارسات القمعية قد تبلورت عبر عدة تجارب، منها أدوات قمع شرطة الأسواق أو شرطة مكافحة الشغب. والواقع أن الشغب الذي كان مصدرًا للقلق بالنسبة لشرطة عصر التنوير بالفعل، أضحى هاجسًا لدى قوات حفظ النظام في القرن التاسع عشر، التي اعتبرته حاملًا لخطر فوضى أعمق. ومن هنا جاءت القوانين العديدة لمكافحة الشغب (1791،

1831، 1834) الرامية بمعنًى ما إلى وأد الفتنة في المهد وإلى التمييز الواضح بين الشغب والمشاجرات الخاصة. ففي سنة 1831، ومع التحوُّل لنظام أورليان المحافظ، بدأ توصيف الشغب بأنه "مصدر للفتن" حينما يتجاوز ثلاثة أشخاص وخصوصًا حينما لا يرضخ لإنذارات الشرطة. وقد واجهت المسيرات والمواكب التي نظمتها الحركة الشارتية الإنجليزية في القرن التاسع عشر، وصولاً إلى الاحتفالات الأولى بالأول من مايو، صعوبات كبيرة لكي يجري إقرارها كجزء من النظام العام.

التمردات والانتفاضات المعاصرة

صاحب عمليات دمقرطة المجتمعات بوجه عام اتجاهٌ إلى تقنين تجمهرات الشارع. وسواء تعلَّق الأمر بالاجتماعات العامة أو المظاهرات، تم تفسير تلك التجمهرات على أنها شكل مُؤطر ومسالم للانتفاضات الحضرية في الماضي. وارتكز هذا الربط على أن المظاهرة يمكن دومًا أن تفضي إلى عنف أو تتطوَّر إلى مصادمات مع قوات حفظ النظام، أو إلى أعمال تخريبية مرتبطة بـ"بلطجية" أو "فوضويين" (مثلما جرى في فرنسا وإيطاليا في سبعينيات القرن العشرين). كما تسبَّب الربط المذكور في استمرار الضبابية المميزة للحماية القانونية التي يمكن للمواطنين التمتع بها اليوم في مثل تلك الظروف. ولذا بدت الانتفاضات في البلدان الغنية، بعد سنة 1945، كـ"حادث" أو تعبير عن الغضب عفا عليه الزمن. وقد بات نادرًا أن تُهدِّد الانتفاضات النظام الاجتماعي في مجمله أو حتى النظام السياسي ذاته. وأصبحت تقتصر، ولو ظاهريًّا، على تصفية حسابات بين الطوائف (يسري هذا على الانتفاضات العرقية البريطانية أو الأمريكية، أو الصدامات بين العصابات الإثنية أو عصابات الأحياء)، وذلك على الرغم من استمرارها في استهداف السلطة (السلطات العامة) في انتهاكاتها أو إخفاقاتها الفعلية أو المفترضة، والتي تصبح إذن (وقد تم تضخيمها بحكم فوران المشاعر أو الإشاعات) رموزًا للاغتراب الذي يعانيه الناس: الخدمات والمواصلات العامة، إيذاء الشرطة، عنف قوات حفظ النظام، الأحكام القضائية التي تشفي غليل الضحايا، وهلم جرّا.

وفي القرن العشرين، أفضى اللاتناسب بين الوسائل التقنية للقمع وتلك التي يملكها المنتفضون إلى تراجع المواجهات المباشرة. فباستثناء حالة حروب العصابات الحضرية أو الريفية التي تعتمد فيها مجموعات صغيرة على المفاجأة والمناوشة، اقتصر عنف الشارع على اللجوء إلى أعمال من قبيل إلقاء الحجارة والمواد الحارقة التي تتيح منازعة قوات حفظ النظام على سيطرتها الميدانية. ولذا ساد افتراض أن يكون رد قوات الأمن معتدلًا ومتجنبًا لسقوط ضحايا، ومن هنا جاءت ندرة إطلاق النيران الحية وتفضيل اللجوء، في فض المتظاهرين، إلى تقنيات مثل استخدام الغاز المسيِّل للدموع أو خراطيم المياه أو العصي الكهربائية أو الهراوات. وفي الواقع أنه منذ سنة 1968، من سنوات الرصاص في إيطاليا إلى الجيتوهات الأمريكية مرورًا بالأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن سجل الانتفاضات الحضرية اتسم بقدر كبير من التجانس، مما أفضى ببعض الباحثين إلى وصفها بالمواجهات الطقسية. ولهذه الأسباب، أصبح تعريف الطابع التمردي لحركة ما مبنيًّا على الرجوع إلى خطاب الفاعلين أنفسهم، وعبر تفسير ديناميات وبواعث الحركة.

إسهام علم الاجتماع التاريخي

اهتم علماء الاجتماع والمؤرخون برصد الديناميات الاجتماعية المؤدية إلى ظهور الحركات الجماعية. فاهتموا، بطريقة بالغة التبسيط أحيانًا، بالبحث عن الجبهات أو التحالفات الطبقية حتى في حال غيابها. كما ركزوا بطريقة أكثر حذقًا، على التساؤل عن المرتكزات المؤسسية (من لجان إضراب ونقابات) أو عن دور الشبكات والهويات (المتصلة بالقرابة أو الجيرة أو بين ساكني الأحياء) عند دراسة الظواهر المتعلقة بالتعبئة: على صعيد الأحواش الداخلية للمباني في كوميونة باريس (Gould, 1995) أو العلاقات الهرمية والزبونية التي يفرضها زعماء البلطجة أو مقاولو أعمال الاقتصاد الخفية في الأحزمة الفقيرة للمدن (Lagrange et Oberti, 2007). وإلى حد ما، جرى تفسير العنف الجماعي كامتداد لـ"سلوكيات رافضة" مختلفة (من سرقات أخشاب أو محاصيل، مقاومة للضرائب، رفض للتجنيد). كما اقترح فريق ثالث من الباحثين

قراءة "بنيوية" للعنف الجماعي، تحاول الإحاطة بالأنماط المنتظمة والمتكررة أثناء سير الاضطرابات: من آليات تكوين الانتفاضات، كمفهوم "التجمعات شبه الإرادية" المطلِقة للحشود الثورية (Lefebvre, 1934)؛ إجراءات تسيُّد القادة، أو استهداف كبش فداء؛ أو أخيرًا، وقياسًا على ديناميات الاحتفالات الشعبية، اللجوء إلى مجازَيْ الكرنفال وقلب نظام الحكم القائم (Bercé, 1976).

وقد تمثَّل الإسهام الأهم لسوسيولوجيا الفعل الجماعي التاريخية في ربط الاحتجاج الشعبي بأشكال مقاومة المجتمعات الريفية أو الحضرية للسيطرة المتزايدة للدولة الحديثة (الانتفاضات المناهضة للضرائب) أو ضد توسع علاقات السوق والرأسمالية (أو الفردية) الزراعية والتجارية (اضطرابات السوق، انتفاضات الخبز). وتم التوصل إلى اتفاق عام مؤداه تقسيم زمني يفصل (في حالة فرنسا) بين الحقبة 1850-1600، التي هيمن عليها هذا النوع من الاحتجاج، وتلك الممتدة من 1850 إلى مطلع القرن الحادي والعشرين، التي شهدت مجيء سجل احتجاجي يحمل سمات الصراعات الاجتماعية الخاصة بسياقي الصناعة والديمقراطية (ولم يعد زراعيًّا وتراتبيًّا) (Tilly, 1986). ووفقًا لإيقاع وإخفاقات ونواقص عملية الدمقرطة، أمكن للعصيانات والثورات أن تتدخل كحقب أو كمحاولات تكيُّف: على هذا النحو، أبرزت سوسيولوجيا التحديث أن المجتمعات التي تشهد تقلبات عميقة وسريعة في بُناها (العالم الثالث في زمن التصنيع المتسارع في خمسينيات وستينيات القرن العشرين على خُطى نموذج الثورة الصناعية الأوروبية الأولى) غالبًا ما تتسم بهشاشة نظامها السياسي وتعرُّضه لفورات الشارع. فعلى حين يزيد الانخراط السياسي ومشاركة المواطنين، تتطور المؤسسات (النظام التمثيلي، حق الاقتراع) ببطء شديد، وتتأخر الدولة في فرض نفسها كجهة عليا تتجاوز جماعات المصالح المختلفة والسلطات الهامشية والطائفية. وهكذا تبرز جذور اللااستقرار، الذي يعزِّزه دور المجموعات المعبأة حديثًا سعيًا إلى تحقيق مصالحها الخاصة في غفلة من هيئات الوساطة (الأحزاب، الجمعيات، النقابات) المتشكلة حديثًا (Traugott, 1994). وقد ركَّزت نظريات أخرى (مثل "الاقتصاد الأخلاقي"، و"ثقافة التعويض") على خطاب الانتفاضات كمحور لرصدها: واهتمت بإبراز هذه الخطابات

لا كردود فعل متشنجة لأشخاص أسرى للبؤس أو اليأس أو الشقاء، وإنما كأسلوب تعبير يوجِّه إنذارًا إلى السلطات للمطالبة بالحقوق المنتهكة والمسلوبة، أو الكرامة المهدرة (Thompson, 1971; Beik, 1997). ومن المرجح أن يكون لهذه القراءة التحليلية صلة وثيقة بفك شفرة الانتفاضات النابعة من أقليات مقهورة أو محتقرة، كالانتفاضات العرقية في الولايات المتحدة في ستينيات القرن العشرين، أو أحداث عنف الضواحي الفقيرة الفرنسية في خريف 2005.

نيكولا بورجينا Nicolas Bourguinat

إحالات

السلوك الجماعي، دورة التعبئة، المظاهرة، ريبرتوار الأفعال، ثورات وأزمات وانتقالات

ثورات وأزمات وانتقالات
(Révolutions, crises, transitions)

ننتظر عادة أن نجد في قاموس للعلوم الاجتماعية تعاريف للمفاهيم أو المقولات أو الظواهر الاجتماعية. ومع قراءة هذا المقال، ربما يخرج القارئ صاحب هذا التطلع محبطًا. ليس لأنه يصعب نحت تعاريف معقولة للثورات والهبَّات والأزمات السياسية والانتقالات من نظام إلى آخر والانتفاضات والانقلابات والتمردات والفضائح السياسية وغيرها من الظواهر التي يبدو أن الجامع بينها هو **خروجها عن تصوراتنا المألوفة عن "العادي" في الحياة السياسية**. بل ثمة سبب آخر وراء عدم سعي هذا المقال إلى الاستناد إلى تعاريف لتلك الظواهر، وهو سبب يتعلق بالطريقة التي تُصنع بها تعاريفنا وما يمكن أن تجلبه لنا من وجهة نظر مسعى معرفي طموح. والواقع أن العناية الدنيا بالتعريفات الرائجة في العلوم الاجتماعية للظواهر والعمليات المذكورة تُعلِّمنا الكثير عما يكمن في صميم نمط صناعتها. بوجه أساسي، يتمثل المنهج السائد في التعريف في الالتفات إلى تلك الظواهر أو العمليات، والتمييز بينها بادئ ذي بدء انطلاقًا من **النتائج أو الآثار** التي يبدو أنها أفضت إليها: تغيير في النظام، تحولات اجتماعية مؤثرة في مجموع أبعاد المجتمع، "إمساك بالسلطة" من قِبل هذه الفئة أو الطبقة أو تلك من الفاعلين الاجتماعيين، لاسيما العسكريين، أو تحديدًا.. غياب مثل هذا التغيير أو التحوُّل.

التفكير انطلاقًا من النتائج

يكمن هذا التمحور حول النتائج في منبع صعوبات هامة، أقربها هي صعوبة مشتركة بين جميع المفاهيم النابعة مباشرةً من ممارسات الفاعلين، وهي مفاهيم ليس لها من معنى خارج تلك الممارسات التي يقتصر أغلب التعاريف العلمية على زخرفتها: تتعلق هذه الصعوبة باللايقين بشأن التمييزات التي تُنشئها تلك المفاهيم، بالضبابية التي

نصادفها عند حدود العمليات التي تفصل بينها. ففيما يتعلق مثلًا بالعديد من "الانتقالات الديمقراطية"، لاسيما تلك التي جرت في أوروبا الوسطى والشرقية سنة 1989، لماذا لا نتحدث هنا عن "ثورات"، بل حتى، في ضوء حجم التحولات التي عرفتها هذه المجتمعات واقتصاداتها، عن "ثورات اجتماعية" أصيلة؟ وكيف نتعامل مع "أزمة" أو "أحداث" مايو 1968 في فرنسا؟ هل يكفي لكي نحيط علمًا أن نسميها، في ضوء ما آلت إليه (استمرار نظام الجمهورية الخامسة) "ثورة مفقودة"؟

ولكن هناك ما هو أشد خطورة من هذه الضبابية: فانطلاقًا من هذا التنوع في النتائج أو الآثار أو نقاط المآل، التي تُشكِّل في الغالب الأعم عناصر أساسية في التعاريف، ينزلق المؤرخ أو عالم الاجتماع على نحو لا يقاوَم إلى فكرة تنافر العمليات والظواهر التي أفضت على ما يبدو إلى تلك النتائج وتتطابق معها. ويميل المؤرخ أو عالم الاجتماع إلى إهمال حقيقة أن "الثورات" و"الأزمات" و"الانتقالات" وكذلك "التمردات" والانقلابات"، بل حتى "الهبّات" أو الفضائح، وهلم جرّا، كثيرًا ما تكون "مصنوعة" من نفس المواد.

ولعل الجانب الأكثر ضررًا في هذه الصعوبة، تحديدًا لأنه الأقل وعيًا، يكمن في الفكرة التي يكوِّنها الباحث بشأن ما ينبغي فهمه أو تفسيره، حيث يبدو له "بديهيًّا" أن فهم أو تفسير العمليات التي تُنسج منها الثورات أو الأزمات أو الانتقالات يتمثل أو ينبغي أن يتمثل في **فهم أو تفسير حدوث النتائج** التي آلت إليها تلك العمليات. ومن أجل فهم أو تفسير هذا النوع من النتائج أو ذاك، فإن القصد الذي سيفرض نفسه فرضًا بشكل عفوي على الباحث سيتمثل في الشروع في تحليل "رجعي الأثر" تكون نقطة انطلاقه نوعًا معطى من النتائج بغرض التعرُّف على **مسار تاريخي معيَّن**، قد يتخذ هيئة تعاقب نمطي من المراحل، أفضى تحديدًا إلى تلك النتيجة بعينها، ولتكن مثلًا مجيء نظام سلطوي (Linz et Stepqn, 1978). ويصل الباحث من ثم إلى "إثبات حالة" (في الحقيقة، محض عَرَض مصطنع) مفاده أن كل نوع من النتائج المحدَّدة (ثورة، أزمة، انتقال نحو الديمقراطية أو انتقالات نحو السلطوية، وهلم جرّا) يميل إلى أن يقابله نوع من المسار التاريخي خاص به، على الأقل جزئيًّا، وهو مسار مختلف بطبيعة الحال عن المسارات أو التعاقبات التاريخية المفضية إلى أنواع أخرى من النتائج. ومن هذا المنظور، الذي هو في ذات الوقت منظور "التاريخ الطبيعي للثورات" (Brinton, 1965) أو "التحليل التاريخي المقارن"،

وبالأخص منظور "الثورات الاجتماعية" (Skocpol, 1985)، لا يمكن تفسير "فشل" ثورة أو نوع معيَّن من الثورة إلا بوجود "نقص" أو "غياب" أساسي بالمقارنة بالمسار المحدَّد لهذا النوع المعطى من النتائج.

الفخ التاريخاني

ينطوي هذا التركيز لبؤرة التفكير على نتائج العمليات الهامة على اعتقاد خفي، و**تاريخاني** بالمعنى الحصري، مؤداه أن هذه النتائج تعكس أو تلخص أو تكشف "طبيعة" أو حقيقة العمليات التي أفضت إليها. ويرفض هذا المنظور الاعتراف بمجرد إمكانية أن تكون تلك النتائج "الكبرى"، تلك المقترنة بـ"الأحداث الكبرى"، قد حُسِمت (ولو أحيانًا) في الهوامش، عرضيًّا، ضمن تأرجحات محلية مجهرية؛ بعبارة أخرى، لَيس بوسع هذا المنظور القبول بأن "الآثار الكبرى" يمكن أحيانًا ألا يكون لها سوى "أسباب صغرى".

في خضم تحليلهما لعمليات الانتقال إلى الديمقراطية، يقول جييرمو أودونِل Guillermo O'Donnell وفيليب شميتر Philip Schmitter (1986)، اللذان كانا في البداية قد اتخذا من الفهم التعاقبي لانهيار الديمقراطيات لدى جوان لينز Juan Linz "نموذجًا" تفسيريًّا، إنهما أخفقا لأنهما لم ينجحا في استخلاص نوع من التعاقب التاريخي تتسم به هذه الانتقالات؛ والواقع أنه ينبغي بالأحرى تفسير هذا "الإخفاق" بوصفه النتيجة الأهم بما لا يقاس بمجموع دراساتهما. فلا توجد في الحقيقة سوى طريقة وحيدة للفرار من الفخاخ الثقافية لما ليس في النهاية سوى شكل محدَّد من أشكال الإيمان بـ"قوانين التاريخ"، وإن كانت هذه الوسيلة تربك بلا شك أنماطنا الروتينية في التفكير؛ وهذه الطريقة هي الاتفاق، أو الاصطلاح، على الأقل في لحظة البحث، على وضع نتائج هذه "الثورات" و"الأزمات" و"الانتقالات" وهلم جرّا بين قوسين؛ أي الاصطلاح، وهذا قرار منهجي بحت، على نسيان، مؤقتًا على الأقل، أن هذه العملية الخاضعة للدراسة قد أفضت إلى تلك النتيجة المحدَّدة (Dobry, 1986).

هذا لا يعني مطلقًا أن النتيجة، متى وقعت، ليس لها أهمية: فالأغلب أن هذه النتيجة

سوف تؤثر تأثيرًا شديدًا على حياة ومصائر أفراد أو مجموعات أو مجتمعات كاملة. أما مغزى هذا الموقف البحثي فهو من نوع آخر: فهو يشير أولًا إلى الخطر الكامن في غواية استخلاص جوهر من اسم، أو بعبارة أدق، خطورة ربط كل مقولة نابعة من اللغة العادية – ثورة، أزمة، انتقال... إلخ- بسلسلة من العمليات أو الظواهر التي يُفترض أن لها "طبيعة" معيَّنة أو جوهرًا معيَّنًا، يختلفان عن جوهر وطبيعة الظواهر المقترنة بمقولات أخرى، تلك الطبيعة التي، وفقًا للنمط الغائي، ترشد على الدوام هذه العمليات نحو إفراز النتيجة المطابقة لها. يدعونا هذا الموقف البحثي إذن، من أجل المضي قدمًا في الفهم السوسيولوجي للظواهر الحرجة، إلى النقل الحاسم لموضع التساؤل، وإلى مقارنة ما هو غير قابل للمقارنة، أو بعبارة أخرى، إلى إعادة عالم الظواهر الخاضعة للبحث بطريقة محكومة؛ ويتطلب هذا الموقف البحثي بالذات أن يكون بوسع العلوم الاجتماعية أن تطرح على نفسها، عوضًا عن هدف تفسير النتائج، مشاكل أو ألغازًا أخرى يتعيَّن حلها.

السيولة السياسية وليونة البنى

يتيح منظوران اثنان التقدم على هذا الطريق: نظرية الفعل الجماعي ونظرية الظروف السائلة (conjonctures fluides بالفرنسية). ويقتصر حقل اهتمام النظرية الثانية على النظم الاجتماعية المركَّبة، أي تلك التي تعرف تمايزًا differentiation أو انقسامًا إلى حقول أو دوائر أو قطاعات اجتماعية تتسم بدرجة كبيرة من المأسسة، وبالاستقلال النسبي بعضها عن بعض، وينطوي كل منها على منطق اجتماعي محدَّد يميل لأن تكون له مرجعيته الذاتية. وتتشاطر النظريتان خيارات مشتركة، لكنهما لا تتطابقان بالكامل. ويكمن الاختلاف الرئيسي في عجز الصيغ المألوفة لنظرية الفعل الجماعي (انظر على سبيل المثال Tilly, 1978; Tarrow, 1994; McAdam, Tarrow et Tilly, 2001) عن **التفكير** في "البنى" والأفعال **معًا**، ولاسيما عن الأخذ في الحسبان الآثار المتواترة لعمليات التعبئة، وبشكل أعم لنشاط الفاعلين، على "البُنى الاجتماعية"، ومن ثم الإحاطة بآثار التحولات الظرفية لتلك البُنى على أنشطة وإدراكات وحسابات الفاعلين.

وبعبارة أخرى، تستوعب نظرية الظروف السائلة بُنى الأنساق المركَّبةstructures of complex systems في **ليونتها**، في حساسيتها إزاء عمليات التعبئة ونشاط الفاعلين (Dobry, 1986)، وبشكل أدق، في حساسيتها إزاء **عمليات التعبئة المتعددة القطاعات**، أي تلك التي تؤثر بشكل متزامن وتنافسي على عدة قطاعات اجتماعية متمايزة ومستقلة ضمن الأنساق المركَّبة المذكورة. والسمة المركزية التي تتيح لنا المضي قدمًا في فهم **التحولات** التي تشهدها تلك الأنساق systems، في فهم انتقالها إلى حالات حرجة (أو ظروف سائلة)، تتصل مباشرة بالتمايز البنيوي لفضاءاتها الاجتماعية.

والواقع أن هذه السمة يمكن تحليلها باعتبارها ميلًا إلى **الإزالة الظرفية للحواجز بين القطاعات** المكوِّنة لتلك الفضاءات؛ ذلك أن الحد من استقلالية تلك القطاعات المتأثرة بعمليات التعبئة المتعددة القطاعات، بل وانهيار هذه الاستقلالية أحيانًا، ينعكس في صورة تلاشٍ ملموس للحدود القطاعية، أو كسر لعزلة حلباتها التنافسية، أو انقطاعات فجائية في الأزمنة أو الإيقاعات القطاعية، أو في صورة حراك للرهانات كثيرًا ما يكون مربكًا للفاعلين المنخرطين في العمليات الحرجة وكذلك للمراقبين. ويمكن التحقق جليًّا من آثار هذه الإزالة الظرفية للحواجز بين القطاعات حينما نلتفت مباشرة إلى إدراكات وتوقعات الفعالين ومعضلاتهم التكتيكية. فليس المنطق الاجتماعي لكلٍّ من القطاعات المتنوعة هو الذي يشكِّل مرجعية ومادة لحساباتهم وتقييماتهم لمدى فعالية مختلف خطوط الفعل وتعاريف الأوضاع. ويأتي هذا التلاشي، المدهش أحيانًا، لسيطرة المنطق القطاعي على حسابات الفاعلين لكي يُعبِّر تعبيرًا كاملًا عن ظهور **شكل موسَّع من الاعتماد المتبادل** يميل إلى أن يحل محل الألعاب الاجتماعية، والسياسية بوجه خاص، المتسمة في الظروف العادية بأشكال من الاعتماد المتبادل أكثر تفتتًا ومحليةً وانفصالًا وانقسامًا إلى قطاعات. ويقترن ذلك بظهور عمليات فجائية من نزع الطابع الموضوعي desobjectification – فقدان السمة "الطبيعية"، المأخوذة مأخذ التسليم– لعدد من الجوانب المستقرة في السابق للواقع الاجتماعي، ولاسيما للمؤسسات. ومُؤدَّى هذه العوامل مجتمعة هو أن الظروف السائلة تُشكِّل بالضرورة بالنسبة للفاعلين الاجتماعيين حالات لايقين بنيوية، وهي حالات بنيوية بمعنى أن هذا اللايقين يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالتحولات التي تشهدها حينئذٍ الأنساق الاجتماعية. ولا يعني ذلك أن الفاعلين لا يَحسُبون، أو أنهم يتسمون في هذا النوع من الظروف بقدر أقل من العقلانية منهم في الظروف العادية، ولكنه يعني ببساطة أنهم

يكونون مضطرين للتصرف بطريقة مغايرة عند قيامهم بالتقييم والتوقع والحساب.

محركات تمدُّد عمليات التعبئة

على هذا النحو، يتيح هذا الفهم لمناطق (جمع منطق) الوضع (logique de situation بالفرنسية) التي تفرض نفسها على الفاعلين الاجتماعيين في ظروف السيولة السياسية استيعاب قدر كبير من عناصر العمليات التي نتناولها هنا، أيًّا كانت فيما عدا ذلك الاختلافات الملحوظة بين النتائج التي تفضي إليها، أي سواء تعلق الأمر بـ"ثورات" أو "أزمات" أو "انتقالات"، على الأقل في كل مرة تنبع فيها هذه العمليات من تعبئة متعددة القطاعات. والتدقيق الرئيسي الذي تجلبه في هذا الصدد نظرية الظروف السائلة هو أن هذه العمليات لا تتسم دومًا بالتجانس التام في مجموع مساراتها التاريخية، فهي ليست متسمة، في مختلف جوانبها، بالسيولة السياسية. وفي المقابل، لا تزعم هذه النظرية معرفة متى ولماذا تنشأ عمليات التعبئة القطاعية هذه، بل تكتفي بتفسير ما يحدث في ظل وجود عمليات التعبئة هذه، وهنالك يكمن حد آخر من حدود حقل اهتمامها. فمسألتا متى ولماذا تنشأ عمليات التعبئة أكثر اتصالاً بمجال الفهم النظري للفعل الجماعي وبمسعى نظرية الفعل الجماعي لفهم المسارات المنتظمة لهذا الفعل. ولكن نظرية الظروف السائلة تظل مفيدة هنا، من خلال ما تطرحه من تساؤلات.

ذلك أنه على العكس من المفاهيم الميكانيكية أو الذرائعية للفعل الجماعي (لاسيما لدى تيلي: Tilly, 1978)، فإن تمدُّد عمليات التعبئة من القطاع الاجتماعي الذي تنشأ فيه إلى قطاعات أو حقول أخرى لا يفترض مطلقًا أن يكون لدى الفاعلين المعبَّئين غايات أو أهداف مشتركة أو أنهم يعطون أفعالهم الدلالة نفسها، أو أنهم يوحِّدون تصوراتهم التفسيرية (انظر، للاطلاع على صيغ متنوعة لهذه الفرضية المبتذلة، Snow et al., 1965 أو Tarrow, 1994). فمن أجل تحقيق أهداف أو الاستجابة لأسباب أو "مصالح" مختلفة، في عوالم اجتماعية متمايزة، يحاول فاعلون متباينون، ممن يعملون تحت تأثير سلاسل سببية ليست أقل تباينًا، الاستفادة من عمليات التعبئة التي أطلقها آخرون جاعلين منها فرصًا للفعل (وهذا بالطبع لا تربطه صلة بالفكرة البالغة الموضوعية المتمثلة في "بنية

الفرص السياسية"، التي تعجز تحديدًا عن الإحاطة علمًا بما يُشكِّل بالنسبة للفاعلين فرصة للفعل). ويمكن من ثم لهؤلاء الفاعلين، بمجرد دخولهم في اللعبة، التأثير المحدود أو حتى التعديل الجذري في المسار التاريخي لعمليات التعبئة هذه. ويسري الأمر ذاته على تفسير تمدُّد عمليات التعبئة إلى حقول أو قطاعات مختلفة من خلال سحر نوع ما من "يقظة الوعي" (أو، طبقًا للصياغات الأحدث عهدًا، "انفراجة معرفية" أو "تحرير معرفي"). فهذا الخيال الثقافوي لا يفترض فقط أن "المقهورين" لا يعرفون أنهم كذلك – أو أنهم يعرفونه **حتى حينما لا يريدون معرفته**– وأنهم بحاجة إلى اكتشاف الأمر من خلال نوع "توعية" ما، ولكنه أيضًا يُجانب الصواب في فهم كيف أن إدراكات وتصورات الفاعلين تلعب دورًا فعالًا في عمليات التعبئة، لكنها يمكن في الوقت ذاته أن تتأثر أيضًا بتلك العمليات. والأمر الحاسم في هذا الصدد هو التأرجحات غير المنتظرة، والمفاجئة والمحلية في أحوال كثيرة، والتي غالبًا ما لا تكون "أيديولوجية"، في إدراكات الناس لما هو **خطر**، وما هو **مرجَّح**، وما هو **ممكن**، تلك التأرجحات التي قد تُفرزها تحديدًا عمليات تعبئة تظهر في مواضع أخرى من الفضاء الاجتماعي.

ميشيل دوبري Michel Dobry

إحالات:

تمردات وانتفاضات، نجاح وإخفاق الحركات الاجتماعية، الفضيحة، القطاع، بنية الفرص السياسية



الحركات الاجتماعية الجديدة
(Nouveaux mouvements sociaux)

مع تراجع الصورة الكلاسيكية لحشد الحركات العمالية، ظهر تعبير "الحركات الاجتماعية الجديدة"، اعتبارًا من منتصف ستينيات القرن العشرين، ليشير إلى مجموع أشكال الفعل الجماعي التي راحت تتطور خارج نطاق الدوائر الصناعية، على نحو أدى إلي إعادة النظر في المنطق الدافع للتعبئة. وقد دشن كلٌّ من النضال من أجل حقوق السود الأمريكيين وتصاعد المطالبات البيئية والإقليمية والنسوية والمناصرة للسلام والطلابية والمثلية جنسيًّا، فترة جديدة تتسم بظهور رهانات محدَّدة نسبيًّا، ومعارضة إلى حد كبير للنظام السياسي والاجتماعي التقليدي، وفقًا لبعض المراقبين.

حشود تبرز التفرد في سلوكيات الاحتجاج

يُشدد أصحاب هذه الأطروحة علي عدد من الأبعاد المميِّزة – على رأسها هوية الفاعلين أنفسهم- والمتجاوزة للانقسامات الطبقية التي شكلت أساسًا لبناء الحشد والتنظيم في إطار المجتمعات الصناعية منذ نهاية القرن التاسع عشر. كما يميزون استناد هذه النضالات الجديدة إلى مبادئ مختلفة، تستند على الأرجح إلى شعور بالانتماء المقتصر على مجموعة بعينها، ذات خصائص مميزة، واستنادًا إلى جماعة وقضية محصورتَيْ النطاق، وذلك علي عكس ثنائية اليمين-اليسار، كترجمة سياسية رئيسية للوضع التاريخي، أو كإطار وقالب للنقاش الديمقراطي.

وتسعى عمليات التعبئة هذه بوجه عام إلى الحفاظ على استقلالية الفاعلين المعنيين وتثمين طابع التفرد المميز للسلوكيات الاحتجاجية المعبرة عن الحركات الاجتماعية الجديدة، إذ يميل هؤلاء الفاعلون، الطامحون إلى انخراط شامل وفعَّال، إلى القيام بممارسات ناشطية ترمي، بالرغم من كثافتها، إلى الحد من القيود التنظيمية التي تنطوي عليها

الحركات ذات التراتبية الشديدة الخاضعة لقواعد صارمة أو جامدة. ويفضلون أشكال المشاركة المباشرة أو اللامركزية، التي تستوحي الكثير من نماذج الشبكات الفضفاضه والمرنة، كوسيلة لتحقيق هذا التوازن بين الازدهار الشخصي والعقلانية الوظيفية. وفي الوقت ذاته، تُتيح هذه الأشكال الاحتجاجية لكل شخص تحديد مدى انخراطه، وتسمح عبر ذلك بشرح ما تتسم به "ريبرتوارات الفعل" الخاصة بالحركات الاجتماعية الجديدة من تعبيرات حرة وروح ابتكار، الأمر الذي يُعرِّض هذه الحركات، في المقابل، لمخاطر الانقطاع - بمعنى الأفول- التي تهدِّد وجودها باستمرار.

ومن خلال إعلان الحركات الاجتماعية الجديدة عن استقلالها عن سلطة الدولة و/ أو ريبتها منها، لا يُمثِّل الاستحواذ على السلطة رهانًا مركزيًّا بالنسبة لهذه الحركات؛ ولذا تمثل هذه الحركات تحديًا إذ تطرح قواعد أكثر تنوعًا لآليات إدارة اللعبة السياسية (Melucci, 1980). وبذلك تُعبِّر الحركات الاجتماعية الجديدة عن حيوية ما يُصطلح على تسميته "المجتمع المدني"، فتُسهم في تسييس الرهانات المحصورة سلفًا في الدائرة الخاصة والمحظور تناولها، بالتالي، في المجال العام (العلاقة بالجسد، الحياة الجنسية، الحق في الإجهاض، وهلم جرّا)، الأمر الذي يفتح الطريق أمام تطورات ثقافية كبرى كثيرًا ما تتضمن بُعدًا تجاوزيًّا. وبهذا المعنى، تُعبِّر الحركات الاجتماعية الجديدة قبل كل شيء عن تطلعات الفئات الشابة والمتعلمة، الميالة نحو قيم توصف بأنها "ما بعد مادية" ونحو إشباع احتياجات الإنسان الفرد (Inglehart, 1977). وقد خضعت هذه الظواهر لتفسيرات بالغة التباين، حيث رأى فيها أغلب المراقبين تعبيرات إيجابية عن الرغبة في المشاركة، بل ورأوا فيها بالذات تعبيرًا عن مفهوم طموح للديمقراطية تكون الأخيرة بموجبه قريبة من الأفراد الملموسين، حريصة على الاستجابة لتحديات المجتمع المفتوح والتعددي. وطرح آخرون رؤى أقل حماسةً للمفهوم، حيث ركزوا بالأحرى على ما تجسِّده هذه الحركات وتنمّيه من فراغ اجتماعي وطائفية، بل وقَبَلية. وبالرغم من التفاوتات الكبيرة في تقدير أثر الحركات الاجتماعية سلبًا وإيجابًا، فإن ثمة قاسمًا مشتركًا بين هذه التحليلات يتمثل في إشارتها إلى ميل نحو تفتيت، بل تذرير، أشكال الفعل الجماعي ومن ثم الهيئة الاجتماعية عبر عدد لانهائي من المجموعات المطلبية الغيورة علي تميزها.

وضع هذا التيار وتطوره

أثارت مسألة ما إذا كانت الحركات الاجتماعية الجديدة تمثِّل بالفعل قطيعة مع ما سبقها من أشكال احتجاجية العديد من الجدالات الحامية. وعلى الرغم من أن كل حقبة تشهد توالي أنماط مختلفة من الاحتجاج وتقوم دوريًّا بالتجديد الجزئي على الأقل لمجال الحركات الاجتماعية، إلا أن المقارنة بالحركة العمالية قد أسهمت بدون شك في التضخيم المصطنع لخصائص التعارض، وبالتالي الجِدَّة كسمة مميزة لهذا الجيل الجديد من الحركات. وفي المقابل، يدعونا المنظور الذي يركز على قراءة التجربة التاريخية الأوسع إلى إبراز ديناميات واستمرارية الفعل الاجتماعي. يتجلي ذلك عبر علميات المأسسة التي تعرفها دومًا الحركات الاجتماعية، الأمر الذي يخفف نسبيًّا من تبني مقولة القطيعة الصارمة بين "ما قبل" و"ما بعد" (Calhoun, 1993). ومثلما أن النقابية قد بَنت نفسها في أواخر القرن التاسع عشر في مواجهة الأحزاب السياسية، وطرحت نفسها كظاهرة تُدشِّن، هي الأخرى، ممارسات ديمقراطية جديدة، فإن عمليات التعبئة التي ظهرت في الفترة الأخيرة – سواء تعلق الأمر مثلًا بـ"التنسيقيات" أو تيار العولمة البديلة أو نضال الـ"بدون" (بدون أوراق، بدون سكن، بدون عمل)– تكشف بدورها عن إرادة تغيير منحتها وصف "الحركات الاجتماعية الجديدة"، وهو ما يبيِّن الطابع المتكرر لهذه العملية في إطار السياق التاريخي الأشمل. والواقع أن المسائل المتعلقة بهوية وقيم وتنظيم حركة اجتماعية ما نادرًا ما تضرب صفحًا عن الماضي، حتى حينما يجري تعريفها "ضد" هذا الماضي أو "على مسافة" منه. ومن وجهة النظر هذه، فإن سوسيولوجيا نشطاء الحركات الاجتماعية الجديدة غنية بالدروس، حيث تُبرز في حالات كثيرة انتماءهم إلى حركات متعددة تتسم بكونها شابة وصورية ومهيكلة بهذا القدر أو ذاك.

بعض أبرز دراسات الحركات الاجتماعية الجديدة

تُعبِّر قضية حقوق المرأة – إحدى الحركات الاجتماعية الجديدة التي تناولتها الدراسات أكثر من غيرها– تعبيرًا دالًّا عن تعقيد وتداخل المسارات أو الأفكار أو مسارات الفعل المجسدة لهذه الحركات. وثمة شك عميق في طابعها المجدِّد، لأنها تندرج من جهة

ضمن تراث قديم نسبيًّا، يتمثل أحد فصوله الشهيرة في نضال المناديات بمنح المرأة حق الانتخاب في المملكة المتحدة منذ نهاية القرن التاسع عشر، ولأن قيامها ارتبط من جهة أخرى بصلاتها الوثيقة إلى هذا الحد أو ذاك، بمنظمات كلاسيكية، حزبية أو نقابية مثلًا. ويجد الطموح إلى المساواة بين الرجال والنساء تعبيرًا عنه اليوم في مجالات عدة، سواء على الساحة السياسية أو في مجال العمل أو في الدائرة المنزلية، مسهمًا بذلك في الترويج لمسائل انحصرت منذ أمد بعيد في المجال الخاص (هذا هو الحال بشأن العنف الزوجي أو تقسيم المهام الأسرية والمنزلية بوجه خاص). وبالاستفادة من مكتسبات الحركة المدنية للسود الأمريكيين، والمزاج التحرري العالمي المحبِّذ لقضية الفئات المقهورة، نجح دعاة حقوق المرأة في البداية، في الولايات المتحدة ثم في أوروبا، في تحفيز ظهور وعي جمعي (شحذ الوعي أو التوعية consciousness raising)، ثم في نشر أفكارهم في دوائر أوسع فأوسع، حتى حينما كانت تلك الحركات خاضعة لسيطرة أغلبية من الرجال. وقد ظهرت "سياسات النوع" بفضل هذا الجهد، كما بزغت في بعض الحالات نسوية دولتية، خاصةً في البلدان الأنجلوساكسونية، وربما بدرجه أكثر تدرجية وأقل إثارة في بعض مبادرات مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

وبشكل مماثل، استطاعت الحركات المطلبية البيئية أن تحفِّز بالتدريج إنشاء مجال للفعل العام، حيث كانت الظاهرتان (الحركات المطلبية والفعل العام) متكاملتين وتراكميتين من نواحٍ عدة. ففي كل مكان في أوروبا تقريبًا، راحت الحركات البيئية تنتشر اعتبارًا من أوائل سبعينيات القرن العشرين، حيث حازت في بعض البلدان، مثل ألمانيا وهولندا، نجاحًا شعبيًا كبيرًا. وسواء ركزت عمليات التعبئة هذه على حماية الطبيعة، أو الدفاع عن الحيوانات، أو معارضة الطاقة النووية، فإنها خضعت لمأسسة قوية يشهد عليها قيام تشكيلات سياسية وأجهزة عامة محدَّدة متخصصة في معالجة تلك المسائل، وإنشاء وزارات للبيئة تكاد تعم البلدان جميعًا اليوم.

وبهذا المعنى ينبغي إلقاء نظرة تدقيقية على التعارض المفترض بين أفعال "جديدة" و"تقليدية"، حيث كثيرًا ما تحفز الأولى ردود الثانية في إطار من التعزيز المتبادل. وفي الوقت الراهن، تتجلى الإيكولوجيا في جميع أوجه المشاركة السياسية، من الأحزاب الحاكمة إلى أشكال الاحتجاج الأكثر راديكالية وصخبًا بكثير. ومن خلال هذه الجوانب المختلفة

وبدرجات متنوعة، تُعبِّر الحركة الفضفاضة النابعة من الاهتمام بالبيئة عن تجديدٍ ما في منطق الانخراط في الحركات الاحتجاجية، مما يهز ويتحدى الانقسامات التقليدية لأنماط الاحتجاج في تيارات تبالغ في طرح اختلافاتها. وبذلك تبلور الإيكولوجيا اهتمامات محلية وعالمية معًا، مدافعةً عن قيم مثل التضامن بين البشر، ونوعية الحياة، وحق كل إنسان في المشاركة في صياغة شروط ازدهاره.

الانتقادات الموجَّهة إلى التيار ومحاولات التجديد المنهجي

في المجمل، انجرف تيار تحليل الحركات الاجتماعية الجديدة نحو أنساق نظرية منعته بلا شك من استيعاب تنوع الواقع، الذي يصعب اختزاله في قراءة ثنائية بين حركات "قديمة" وأخرى "جديدة". وأدى هذا التصلب إلى تحبيذ التفسيرات التبسيطية، الأمر الذي أفضى في النهاية إلى تشيؤ كلتيهما.

وفي فرنسا بوجه خاص، يمكن لتأثير مايو 68 في الذاكرة الجماعية أن يفسر الميل إلى تقييم عمليات التعبئة التي أعقبت هذا الحدث بمقارنتها به، حيث نُظِر إليه بشكل شبه تلقائي بوصفه اللحظة المؤسِّسة لعصر جديد من أشكال الاحتجاج؛ ولذا فقد عانت دراسة الحركات الاجتماعية الجديدة من منحى سيطرت عليه النظرة التطورية، وقدر كبير من النبوئية وأدلجة مفرطة للظواهر الاجتماعية والسياسية. ومن هنا فإن الحركات المحافظة للغاية، أو الرجعية، ذات المرجعية الدينية في أحوال كثيرة، التي ظهرت هي الأخرى في الفترة ذاتها – مثل عمليات التعبئة ضد الإجهاض– قد تم بوجه عام إقصاؤها بشكل تعسفي من هذا الحقل التحليلي، بلا شك لأنه كان من شأنها أن تثير الجدل بشأن بعض افتراضاته، ولاسيما مقصده التحرري (Pichardo, 1997). ويضاف إلى ذلك أنه جرى استخلاص استنتاجات عامة تدَّعي القابلية للتطبيق في كل السياقات الثقافية، وذلك رغم قلة عدد الحالات المندرجة خارج إطار جغرافي وثقافي محدَّد، حيث إن غالبية هذه الحركات قد رُصِدت في مجتمعات أوروبا الغربية.

ولا شك أن المدرسة الفكرية التي تشكلت في فرنسا حول آلان توران Alain Touraine في بداية سبعينيات القرن العشرين هي المدرسة التي ذهبت إلى أبعد مدى في محاولة الفهم

الشامل للحركات الاجتماعية الجديدة، في مسعى للتعرُّف على علامات بزوغ صراع مركزي وشامل جديد، تتسم به هذه المرة المجتمعات ما بعد الصناعية. ومن هذا المنظور، استُخدم منهج مجدِّد – التدخل السوسيولوجي– لكي يقوم فاعلو هذه الحركات، المنظَّمون على هيئة مجموعة عمل، بتعميق المعنى الذي يعطونه لفعلهم، لاسيما من خلال المواجهة بين تجربتهم وبين محاورين آخرين (شركاء، خصوم)، راسمين بذلك في الوقت ذاته معالم المجتمع الذي يتفاعلون معه. وقد تعرَّضت هذه المقاربة إلى انتقادات كثيرة ولم تصمد أمام اختبار الزمن، حيث اتسمت الحركات الاجتماعية الجديدة بتفتتها وتناثرها أكثر من اتسامها بالقدرة على إفراز رهان شامل. وبالرغم من أخطائه، فإن إسهام علم الاجتماع ذي الإلهام التوراني (نسبةً إلى آلان توران) كان حاسمًا، حيث شكَّل في مجال تحليل الحركات الاجتماعية (الجديدة) أحد التيارات العلمية الفرنسية النادرة المعروفة والمؤثِّرة في الخارج. وفي يومنا هذا، قَلَب ورثة هذا التراث بالكامل الإشكالية الأصلية – إدراكًا منهم لتفسُّخ التعبيرات الكلاسيكية عن المسألة الاجتماعية– وهم يسعون إلى استخلاص نتائج هذا الوضع، لاسيما على سلوكيات الشباب في الضواحي المحرومة، أو على مظاهر التديُّن والطائفية، أو حتى على انتشار الأفعال الإرهابية و/أو العنصرية. وانطلاقًا من تعددية هذه الظواهر، يتبلور بالتالي علم اجتماع لم يعد يُثمِّن دور الأيديولوجيات الشاملة أو المنظمات أو الطبقات الاجتماعية، بل بالأحرى "تجربة الذات الفاعلة".

ديدييه شابانيه Didier Chabanet

إحالات:

دورة التعبئة، الهوية الجماعية، التدخل السوسيولوجي، ريبرتوار الفعل

الحركة المضادة
(Contre-mouvement)

العناية بردود الفعل التي تثيرها حركة اجتماعية مألوفة للغاية في التاريخ، سواء على صعيد دراسة الحركات المضادة أو المقاومات التي واجهت تطور الحركة العمالية. أما في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، فإن هذه العناية حديثة العهد، حيث لم تظهر، بصورة نسقية، سوى في نهاية سبعينيات القرن العشرين حينما راحت عمليات التعبئة "التقدمية" التي شهدها العقد السابق، والتي كانت قد غذت تطوَّر هذا الحقل الفرعي الأكاديمي ذاته، تتراجع وبدأ بعضها يواجه العداء النشط من قِبَل مجموعات محافظة ذات إلهام ديني في أحوال كثيرة. والمثال الأكثر رمزية على هذا الشكل الجديد من الفاعلين هو الصراع آنذاك بين "أنصار الاختيار" و"أنصار الحياة"، ولكن المؤلفين عكفوا في الفترة ذاتها على إعادة قراءة صراعات سابقة مثل حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة في ضوء حركات مضادة لها، مثل تعبئة "مناهضة التجميع" antibusing،[14] أو حركة "كلو كلوكس كلان"[15] أو مجموعات الدفاع الذاتي.

فهم ظهور حركة مضادة

في هذا السياق، عكف أول المنكبّين على فهم مقولة "الحركة المضادة" على ربطها بالحركات المحافظة والرجعية، بل جعلها مرادفًا لـ"اليمين الجديد"، أو اليمين الجذري

14- أفرزت حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة حملة لمكافحة الفصل العنصري بين طلاب المدارس عن طريق نقل الطلاب بين المدارس والإدارات التعليمية على نحو يحقق توازنًا واختلاطًا بين الطلاب البيض والسود في المدرسة الواحدة وفي مدارس الإدارة التعليمية الواحدة. وسمِّيت هذه الحملة "التجميع المناهض للتفرقة العنصرية" (desegregation busing). وفي مواجهة هذه الحملة ظهرت حركة عنصرية تسعى للحفاظ على الفصل العنصري بين الطلاب وحملت اسم "مناهضة التجميع" antibusing.

15- حركة Klu Klux Klan هي سلسلة من ثلاث منظمات يمينية متطرفة مؤمنة بتفوق البيض. ازدهرت في جنوب الولايات المتحدة على التوالي في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، ثم خلال العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين، وأخيرًا في خمسينيات وستينيات نفس القرن، بغرض مكافحة حركة الحقوق المدنية وإلغاء الفصل العنصري [المترجم].

أو المحافظية الجديدة neoconservatism. ويقول تاهي ل. موتل Tahi L. Mottl إن الحركة المضادة "تعبئ موارد بشرية ورمزية ومادية من أجل عرقلة تغيير اجتماعي مؤسسي أو العودة إلى الوضع القائم السابق" (1980، ص 624). ويُفترض أنها نتاج لمجموعات اجتماعية في حالة تراجع يساورها شعور بالتهديد. غير أن هذه الرؤية الثنائية لا تساعد كثيرًا على الكشف، كما أنها لا تخلو من اعتبارات أيديولوجية ومعيارية. ومثلما دعا رالف تورنر Ralf Turner ولويس كيليان Lewis Killian، فمن المفيد أكثر الانطلاق من البُعد الرئيسي للحركة المضادة الكامن في كونها رد فعل، فهي "معنية أكثر بأن تعارض منها بأن تروِّج لمشروع معيَّن، وتميل للتركيز على الوسائل التي تقترحها الحركة الأصلية وليس على الغايات" (1972، ص 318)، وذلك أيًّا ما كان توجهها السياسي. وهذا هو الطريق الذي سلكه المؤلفون أكثر من غيره: هكذا يُقدِّر ماير زالد Mayer Zald وبيرت أوسيم Bert Useem (1987، ص 249) أن "الحركة المضادة هي تعبئة المشاعر المتنامية إلى حد معيَّن في معارضة لحركة ما". ولذا فإن الحركة المضادة تضع نفسها في آن واحد في موقف رد الفعل على الحركة الأصلية والتبعية لتلك الحركة. وبذلك يُرسم منظوران للتحليل: شروط ظهور الحركة المضادة والتفاعلات التي تدخلها مع الحركة المرشدة لها.

وبالنسبة إلى ديفيد ماير David Meyer وسوزان ستانبورج Suzanne Staggenborg (1996)، فإن الحركة المضادة يُرجَّح أكثر أن تنتج عن نجاح الحركة الأصلية (سواء كان نجاحًا فعليًّا أو محتملًا)؛ لأن هذا النجاح يوفر "حدثًا نقديًّا" يؤدي إلى بلورة رد الفعل (على سبيل المثال، تقنين الإجهاض بالنسبة إلى "أنصار الحياة")، ولكن أيضًا لأن هذا النجاح يشهد على انفتاح بنية الفرص السياسية، ويشهد بوجه خاص على انقسام النخب. كما أن الحركة المضادة كثيرًا ما تتلقى العون من جزء على الأقل من النخب، إن لم تكن تدين بوجودها ذاته إلى تلك النخب، التي تستخدمها في التصدي للتحديات التي تواجهها – يسري ذلك على استخدام "النقابات الموالية" من قِبَل الشركات، وحركة حقوق المدخنين من قِبَل صناعة التبغ، وأنصار الحياة من قِبَل الكنيسة الكاثوليكية (في الولايات المتحدة، ولكن ليس في كندا)، فضلًا عن دور إدارة ريجان ثم بوش في ازدهار **اليمين المسيحي الجديد**– أو ضمن استراتيجية معارضة لمستوى آخر من مستويات سلطة اتخاذ القرار أو مواجهة معه. ولذا فإن ظهور حركة "مناهضة التجميع" antibusing شجَّعت عليه

المنافسة بين المحليات وعداء بعضها للسلطة الفيدرالية. ومن هنا جاءت الفكرة القائلة بأن ديناميةالحركة/الحركة المضادة، تكون لديها فرص أكبر في الظهور، وخصوصًا في الدوام، في حالات انقسام السلطة السياسية مثلما هو الحال في الدول الفيدرالية. ويمكن للدعم الذي تقدمه النخب لحركة مضادة أن يصل إلى حد تفويضها في القيام بالأعمال المتدنية أو إظهار سلبية متواطئة مع تجاوزاتها ضد نشطاء الحركة الأصلية، مثلما كان الحال في ولايات الجنوب في الولايات المتحدة إزاء المجموعات المناصرة للفصل العنصري (Luders, 2003)، أو في استخدام جزء من جهاز الدولة الإيطالي لعنف جماعات أقصى اليمين لأغراض التعبئة المضادة خلال "سنوات الرصاص"[16] (Melucci, 1982, p. 110).

وإذا كانت مقاربة الحركة المضادة مفيدة لكونها تتجنب النظر إلى حركة ما بمعزل عن محيطها، فإنه يتعيّن مع ذلك على هذه المقاربة أن تتوخى الحذر إزاء غواية الإفراط في البحث عن الحركة الأصلية "الحقيقية" التي يعود إليها الفضل في تحفيز الحركة المضادة. ذلك أن عزو المسئولية الرئيسية إلى "آخر" كثيرًا ما تكون استراتيجية لكسب المشروعية من خلال تصوير حركة ما لنفسها بوصفها ضحية لا تفعل سوى "رد فعل" على هجوم. ومن غير المؤكد أن تنجلي المسألة عن طريق أطروحة زالد وأوسيم اللذين يضيفان فاعلًا ثالثًا: الحركة المضادة المضادة التي تُولِّدها حركة مضادة، لكنها تكون مختلفة عن الحركة الأصلية (1987، ص 249). والواقع أن الاهتمام بالحركات المضادة كان في أوج خصوبته على صعيد ديناميات الفعل الجماعي من خلال دراسة التفاعلات المستمرة وآثار الاعتماد المتبادل بين الحركة الأصلية والحركة المضادة التي كثيرًا ما تغذي دورات التعبئة. فظهور حركة مضادة يمارس على الحركة الأصلية آثارًا متباينة؛ فالحركة المضادة يمكن أن تسهم في إحياء الحركة الأصلية وتوحيد صفوفها بتأثير الصدمة والتهديد؛ ويمكن أيضًا أن تدفعها إلى التجذر. وتؤثر "دينامية الثنائي" التي تنتج عن ذلك في قيم وأهداف وتكتيكات وأنماط فعل المجموعتين.

16- "سنوات الرصاص" هي سنوات احتدام الصراع الطبقي في إيطاليا والاستقطاب اليميني اليساري بعد عام 1968 [المترجم].

دراسة المواجهات والتفاعلات بين الحركات والحركات المضادة

في تحليلها للحركة المدافعة عن الإجهاض، تتبَّع سوزان ستاجنبورجSuzanne Staggenborg (1991) الأهداف (الكونغرس أو الرئاسة أو المحاكم أو الرأي العام) المفضلة لدى أنصار الاختيار وأنصار الحياة تبعًا للضربات المتبادلة بين الطرفين وكذلك لتطور علاقات القوى السياسية. وتبيِّن المؤلفة كيف أدت خسارة التأييد الرئاسي لقضية مناهضة الإجهاض مع وصول كلينتون إلى البيت الأبيض إلى دفعها نحو تجذير أنماط فعلها إلى حد اللجوء إلى العنف. ويجبر تغيير ساحة الصراع من قِبَل أحد الفاعلَيْن إلى إجبار الآخر إلى خوض الساحة الجديدة بدوره، حيث يضطر إلى تكييف أنماط فعله والكفاءات التي تتطلبها، ومن ثم اختياراته التنظيمية: فإذ اضطرت حركة أنصار الاختيار، تحت تأثير معارضي الإجهاض، إلى أن تتبع هي الأخرى استراتيجية **الضغط** lobbying، فقد راحت تتطور نحو ناشطية أكثر مهنية. كما أن اختيار بعض الجماعات الفاشية الجديدة الإيطالية الانخراط في استراتيجية توتير من خلال ارتكاب أول اعتداء أعمى في ديسمبر 1969، كان هو الحدث الذي عجَّل، لدى الكثير من نشطاء أقصى اليسار، بالتفكير في مسألة مشروعية العنف المسلح، ودفع بعضهم إلى إنشاء هياكل سرية استعدادًا لـــ"التهديد الفاشي". ويعقب ذلك ميلٌ إلى التماثل في الشكل بين المنظمات يمكن أن نجد مثالًا دراميًّا عليه في عسكرة الجماعات الشيوعية والفاشية في فترة ما بين الحربين في ألمانيا والمحاكاة بين أجهزة التأمين التابعة للطرفين.

ويميل التفاعل المستمر بين المجموعات إلى إدامة الصراع ومنع مأسسة التكتيكات في ظل النظرة المحرِّضة لوسائل الإعلام التي يمكن أحيانًا أن تذهب إلى حد تشجيع التجذير. ولكن وجود الحركة المضادة في حد ذاته كثيرًا ما يؤدي إلى إيقاف أو إبطاء التغيير الاجتماعي الذي تروِّج له الحركة الأصلية، الأمر الذي قد تترتب عليه آثار غير مباشرة على مجمل قطاع الحركات الاجتماعية. فنظام التجميع المدرسي الرامي إلى الخلط بين المجموعات العرقية في المدارس (busing) الذي اعتُمد سنة 1971 جرى تخفيفه سنة 1992 بقرار من المحكمة العليا في الولايات المتحدة، وهو قرار لم يكن منعزلًا بأي حال من الأحوال بل اندرج ضمن إعادة نظر أوسع في "الفعل الإيجابي" (affirmative action). وصارت المؤسسات أطرافًا أساسية في هذه المعركة الحميمة بين حركة أصلية وحركة

مضادة، ولعبت أحيانًا دور الحَكَم عن طريق الفصل في النزاعات القضائية أو كفالة الحفاظ على النظام في الأوضاعِ الحرجة للمظاهرات والمظاهرات المضادة المتزامنة. ويجبر نجاح الحركة المضادة الحركةَ الأصلية على تبني استراتيجية دفاعية ترمي إلى الحفاظ على الوضع القائم. فالحركة المضادة تنهكها، وبالتالي لا تترك لها مجالًا سوى رد الفعل على هجماتها. ولنأخذ مثال الحركة النسوية في فرنسا التي كادت تضطر، تحت ضغط الهجمات على الحق في وسائل منع الحمل وحق الإجهاض منذ ثمانينيات القرن العشرين، لتخصيص مجمل مواردها للدفاع عن الحقين. ويؤثر هذا التعامل مع الضربات التي يكيلها الخصم على النشطاء، مفرزًا توترات بل انشقاقات.

تثري مقاربة الحركات المضادة بشدة فهم ديناميات التعبئة، من خلال تتبع دور النخب، والضربات المتبادلة بين الخصوم، وعلاقاتهم المبهمة أحيانًا، والقدرة على الابتكار التكتيكي، وعمليات التأثير المتبادل، وهلم جرّا. وكثيرًا ما تفرز هذه المقاربة تحليلات أكثر تعقيدًا تعيد الاعتبار للقيم والأيديولوجيات، المحجوبة في أحوال كثيرة في سوسيولوجيا الفعل الجماعي، وتنسج خيوط فضاءات مختلفة متفاعلة فيما بينها: فضاء الحركات الاجتماعية بالطبع، ولكن أيضًا الحقل السياسي والحقل الديني، وذلك بغرض تفسير ظواهر مثل نجاح الجماعات المحافظة في الولايات المتحدة. وأتاحت هذه المقاربة بوجه خاص التذكير بأن ظهور الحركات الاجتماعية يدين بالفضل للفرص السياقية وكذلك، بالقدر نفسه، للشعور بالتهديد، وبذلك تنفتح مقاربة الحركة المضادة على المكانة الرئيسية للعواطف في عمليات التعبئة.

إيزابيل سوممييه Isabelle Sommier

إحالات:

دورة التعبئة، العواطف، القطاع، بنية الفرص السياسية



الحرمان النسبي
(Privation relative)

في رد فعل على التحليلات الموروثة من نظرية الجموع، التي كانت تُفسِّر ظواهر العنف الجماعي على أساس "الغريزة" أو "العدوى"، مثَّلت النظريات النفسية-الاجتماعية الأمريكية للسلوك الجماعي اعتبارًا من بداية ستينيات القرن العشرين قطيعة حقيقية من حيث إنها جعلت من العدوان، لا سلوكًا مندرجًا في الطبيعة البشرية، بل سلوكًا ارتكاسيًّا reactive، يستجيب **لحوافز** خارجية: الإحباط و/أو التعلُّم. وبذلك تُشدِّد تلك النظريات على الوضع الاجتماعي للمجموعة المعنية، عن التجارب المشتركة التي تفضي إلى الفعل. ولهذا السبب كثيرًا ما يُطلق على هذه النظريات اسم "نظريات التلاقي" convergence theories، منذ صدور كتاب رالف تورنر Ralph Turner ولويس كيليان Lewis Killian: "تفسِّر نظريات التلاقي السلوكَ الجماعي على أساس إعمال الميول القائمة المشتركة بين أشخاص عديدين على هيئة اتجاهات كامنة" (1972، صفحة 19). ومع ألبيرت باندورا 1973 (Albert Bandura)، تُذكِّر نظريات التعلُّم بأن السلوك العنيف، مثل كل سلوك، هو سلوك مُتعلَّم يشهد ميلًا إلى إقصائه أو الترحيب به وفقًا للثقافات والثقافات الفرعية. ولكن المدرسة الأشهر ضمن هذه المجموعة من النظريات هي مدرسة الإحباط-العدوان، خصوصًا مدرسة الحرمان النسبي التي حسَّنتها.

مفهوم نابع من نموذج الإحباط-العدوان

يتسم النموذج الأصلي المسمى نموذج الإحباط-العدوان، الذي طوَّره جون دولارد 1939 (John Dollard) ثم ليونار بيركوفيتس 1962 (Léonard Berkowitz)،

بالبساطة الشديدة، إلى حد أن خصومه قد وصفوه بأنه "بركاني"، بمعنى أنه يحلِّل انفجارات غضب دون أن يضفي عليها أي عقلانية. والعدوان هو رد على الإحباط، الذي يُعرَّف بأنه "كل تداخُل مع النشاط الجاري للذات الفاعلة، وهو نشاط مُتَّجه نحو هدف" (صفحة 7)، وفقًا للترتيب التالي: غضب – تحديد هدف – إلحاق ضرر – انخفاض الدافع العدواني. ويطرح هذا النموذج مشكلتين على الأقل. فمن جهة، يُقِيم هذا النموذج علاقة ميكانيكية بين العدوان والإحباط الذي يُنظر إليه بوصفه شرطًا ضروريًّا وكافيًا، في حين أنه من الجلي أن العدوان ليس سوى أحد الردود المحتملة على حالة الإحباط، إلى جوار ردود أخرى من بينها العزوف أو الإعلاء. ومن جهة أخرى، ينسب هذا النموذج إلى المجموعة الآليات النفسية للفرد ويجعل من الظاهرة الاجتماعية حاصلَ جمع الإحباطات الفردية.

وانطلاقًا من الوعي بالطابع غير الميكانيكي للعلاقة، قام البعض بتنقيح النظرية مستخدمين مفهوم الحرمان النسبي الذي يرمي إلى إجلاء الطابع الاحتمالي للفعل في ضوء الإحساس الذاتي، من قِبَل الذات الفاعلة، بالاختلال بين تطلعاتها وبين تلبية تلك التطلعات. "يتمثل الشرط الضروري لاندلاع صراع مدني عنيف في الحرمان النسبي، الذي يُعرَّف بأنه إحساس الفاعلين بوجود فجوة بين تطلعاتهم إزاء بعض القِيَم، والقدرات البادية لبيئتهم على إنتاج تلك القِيَم". (Gurr, 1972, p. 37). ومن ثم فإن الإحساس الذاتي، وليس الوضع الموضوعي، أصبح هو أصل الإحباط. فالأخير ينشأ عن التوتر بين تطلعات الأفراد (value expectations، المستوى الذاتي) والتلبية الموضوعية للاحتياجات (value capacities، المستوى الموضوعي).

ويتمثل أحد أشهر تطبيقات هذا النموذج في "المنحنى على هيئة حرف J مقلوب" لجون ديفيز John Davies (1962) لتحليل الظاهرة الثورية. فاستلهامًا لماركس Marx ولكِتاب دو توكفيل de Tocqueville عن الثورة الفرنسية (2004) الذي جاء فيه أنه "لا يحدث دائمًا أن يثور الناس عندما تسير أحوالهم من سيئ إلى أسوأ [...]. وتُعلِّمنا التجربة أن اللحظة الأشدّ خطورة بالنسبة لحكم فاسد هي عادةً تلك التي يبدأ فيها إجراء إصلاحات [...]. ذلك أن الشرّ الذي كان يعانيه الناس بصبر على اعتبار

أنه لا يمكن تفاديه، يبدو أنه لا يُطاق حالما يدركون فكرة الإفلات منه"، يشرح ديفيز أن الظاهرة الثورية تولد من الإحباط الناتج عن الركود المفاجئ التالي لفترة تقدم اقتصادي زاد من تطلعات الناس. وهو يُدلِّل على أطروحته مستخدمًا الثورة الفرنسية والثورة الروسية، التي يعود بأصولها إلى إلغاء القنانة في سنة 1861، ذلك الإلغاء الذي أفضى إلى رحيل الأقنان السابقين إلى التجمعات الصناعية.

وإلى هذا النموذج (المصنف بأنه النموذج باء) المتمثل في **الحرمان التصاعدي** progressive deprivation (الصعود المتزامن للتطلعات ولتلبيتها، قبل أن تتراجع تلبية التوقعات)، يضيف تيد جور Ted Gurr نموذجين آخرين (1970، ص 53-47)، أولهما هو النموذج ألف المسمى **الحرمان التناقصي** decremental deprivation (ثبات مستوى التطلعات ولكن تراجع تلبيتها)، الذي يُفسِّر الحركات الجماعية في المجتمعات التقليدية، مثل الثورات المتعلقة بالحِنطة، التي تهدف حصريًّا إلى الاستعادة. أما النموذج جيم المتعلق بـ **الحرمان التطلعي** aspirational deprivation (ارتفاع مستوى التطلعات وركود تلبيتها)، فإنه قابل لإجلاء الحركات الجارية في المجتمعات النامية، بسبب اندفاعة المطالبات التي تفضي إليها "صدمة الثقافات" الأوروبية/ التقليدية (Mann, 1991, p. 23).

الإشكاليات الأساسية التي يطرحها المنهج وحدوده

بالرغم من التقدُّم المتمثل في هذا الانتقال من نموذج الإحباط-العدوان إلى نموذج الحرمان النسبي، فإن ذلك لم يحلّ المشكلات. وتظل النزعة النفسانية[17] بادية عبر استمرار القياس analogy بين المجموعة الاجتماعية والفرد. ويظل الغموض يكتنف الانتقال من السخط إلى التعبئة. والفرضية القائلة بأن الإحساس بالإحباط يكون متماثلًا لدى الجميع قابلة للنقد الشديد. وأخيرًا، فإن ثمة إشكالية في مجرد قياس الفجوة بين التطلعات والتلبية الموضوعية للاحتياجات. ونحن هنا أمام أحد اختيارين:

17- المقصود بالنزعة النفسانية pshychologism هو التفسير النفسي للظواهر الاجتماعية [المترجم].

- إما أن يندفع الباحث، مثل إيفو فييرابند Ivo Feierabend (1972، ص 136-184)، إلى إنشاء مؤشرات موضوعية عن "التلبية" و"الرغبة" تميل، بحكم زعمها لنفسها طابعًا شاملًا كليًّا بالرغم من كونها نتاجًا لنظام القيم الخاص بالباحث، النابع من سياقه الاجتماعي والثقافي، إلى أن تكون مصطنعة. وهكذا، على سبيل المثال، فإنه يأخذ في الحسبان، كمؤشرات لتلبية التطلعات، الناتج القومي الإجمالي، أو عدد السعرات الحرارية اليومية، أو عدد الأطباء أو الهواتف، كما يهتم، كمؤشرات للرغبة، بدرجة الإلمام بالقراءة والكتابة والانتقال إلى الحضر (urbanization)...

- أو يتعين على الباحث الاتكال على ما يبوح له به الفاعل (أي فاعل؟ ووفق أي معايير للانتقاء وأي طُرق لإجراء المقابلات؟)، وهو ما ينطوي على خطر اعتبار العنف نتاجًا للإحباطات الفردية، مع بقاء الانتقال إلى العنف الجماعي خارج نطاق الفهم.

وبينما يُصر المؤلفون على البعد الذاتي، فإنهم يميلون إلى إسناد حُجتهم إلى معايير موضوعية قابلة لأن تؤكِّد بَعديًا a posteriori حالة الإحباط الضرورية للحركة الاجتماعية التي يَدْرُسونها، حيث ينخرطون بذلك في تفسير لاحق على الواقع ex post، إذ إن غياب الحركة "يُفسَّر" بغياب الإحباط الكافي.

وتتبدى حدود هذه البحوث كذلك بشكل جلي إذا ما نظرنا إلى الدروس السياسية التي يمكن استخلاصها. ذلك أن المقاربات النفسية الاجتماعية كانت، في الأصل، نقدية للغاية لا إزاء المقاربات القائمة للحركات الاجتماعية فحسب، ولكن أيضًا إزاء التوجُّه الذي اتخذه علم الاجتماع في خمسينيات القرن العشرين - والذي تندرج هذه المقاربات ضمنه في أغلبها، بما في ذلك علم النفس الاجتماعي- حيث وجَّهت المقاربات النفسية الاجتماعية سهام نقدها لعلم الاجتماع السائد آنذاك لكونه من جهة "أغفل النظر إلى الصراع" (Mironesco, 1982, p. 17) عبر التركيز المبالغ فيه على السير المتجانس للمجتمعات الصناعية من خلال ثنائي الوظيفة-النظام، ولإسهامه، من جهة أخرى، في وضع جميع أشكال الصراع ضمن مفهوم الانحراف المَرَضي. وفي المقابل، ومن خلال مسعاها المتعاطف، راحت المقاربات النفسية الاجتماعية تدعو السلطات العامة إلى تحبيذ المعالجة الاجتماعية لأسباب العدوان على حساب الإدارة القمعية. ولكن في حين

أن المقصود كان مكافحة المفهوم الذي يرى في العنف جوهرًا ثابتًا، فإن العجز عن الإمساك بالشروط الاجتماعية التي تتيح للإحباطات الفردية أن تتلاقى نحو رد واحد يؤدي، عوضًا عن ذلك، إلى إحياء الخيالات القائلة بوجود غريزة أو قوة دافعة متعذر سبرها. وأخيرًا، فإذا كان العدوان لا يعتمد سوى على الإحباط، فإن ندرته تبيح التفاؤل والشعور بالرضا في صفوف القادة السياسيين.

والواقع أن الإصرار على الإبقاء على التساؤل والمقترح الأصليين يصبح محلًّا لأسفٍ أكبر لكونه أفضى إلى إخفاء مغزى بعض الملاحظات، التي ظلت لهذا السبب عَرَضية أو غير مدرَكة. وينطبق ذلك بوجه خاص على ملاحظات تيد جور المتعلقة بالسيطرة الاجتماعية social control. ففي داخل هذا التيار، كان جور هو الأكثر تساؤلًا عن الشروط البنيوية الضرورية للانتقال من الإحباط إلى العدوان، مبيِّنًا أن ردود الفعل على نفس الإحباط تتفاوت وفقًا للمجموعة والسياق. فالعنف السياسي مشروط، أول الأمر، بمستوى العنف الاجتماعي، الذي ينجم عن الشعور بالحرمان النسبي. ولكن العنف السياسي ينتج كذلك عن عوامل مختلفة ذات طبيعة ثقافية وسياسية. ويميِّز المؤلف ثلاثة من هذه العوامل، ومن بينها عاملان يحثان على العنف: 1) نشر التبريرات المعيارية للعنف، أي نشر أيديولوجيا أو رؤية أخلاقية تضفي المشروعية على اللجوء إلى العنف، وهو ما فعله كلٌّ من نظرية مكافحة الطغيان في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والحق في مقاومة القهر، والماركسية، والأناركية-السينديكالية[18]، ونظريات التحرر؛ 2) نشر التبريرات الذرائعية المستندة إلى الشعور بالتهميش، والمستندة أيضًا بشكل أكبر إلى الفعالية التاريخية للعنف. ويتعلق الأمر هنا بالاقتناع، المستند إلى الخبرات السابقة، بفعاليته العملية – "العنف فقط يؤتي ثماره". ويمكن التخفيف من أثر هذه المتغيرات المواتية أو إبطال أثرها بفعل عامل ثالث: قدرة النظام على تعبئة مؤيدين سياسيين وعسكريين يجعلون اللجوء إلى العنف أقل تبريرًا وأكثر كُلفة. وبذلك يُدخل جور دراسة البيئة وردود الفعل الآتية منها، وبالأخص مسألة شرعية النظام وموارده

18- الأناركية - السينديكالية anarcho-syndicalism هي حركة نقابية ثورية مناهضة لرأس المال والدولة. وقد فضلنا استخدام مصطلح "الأناركية" تجنُّبًا للإيحاءات السلبية في كلمة "فوضوية". أما السينديكالية فهي شكل جذري من العمل النقابي [المترجم].

القسرية. وهو يأخذ في الحسبان أيضًا وسائل الاتصال ووسائط الإعلام.

ونرى إذن أن النظريات النفسية الاجتماعية كانت أبعد ما تكون عن الاقتصار على دراسة المحركات الفردية للعنف، بل إن بعض ممثليها قد أدمجوا صراحة في التحليل البُعد السياسي تحديدًا. بيد أن هذا هو الدرس الوحيد الذي عادةً ما يجري استخلاصه منها من أجل توجيه النقد، عن حق، إلى ما تنطوي عليه من تبسيط ومن حَيْد نفساني. وفي رد فعل على ذلك، ستتوجَّه أنظار نظريات تعبئة الموارد من الأصول إلى عملية التعبئة ذاتها، منحية جانبًا كل ما ترى أنه يَمُتّ بصلة إلى النفسي، مثل العواطف.

إيزابيل سومييه Isabelle Sommier

إحالات:

السلوك الجماعي، العواطف، الإحباطات النسبية، تعبئة الموارد

الخيار العقلاني
(Choix rationnel)

نظرية الخيار العقلاني rational choice theory هي أحد التيارات الرئيسية في العلوم الاجتماعية المعاصرة. ويقع مركز ثقل هذا التيار في العالم الأنجلو-أمريكي، ولكن بحوثًا معبِّرة عنه ظهرت في بلدان عديدة. ويشمل أبرز شخوصه جاري بيكر Gary Becker، وجيمس كولمان James Coleman، وجون إلستر Jon Elster، وتوماس شيلينجThomas Schelling، وبيتر أديل Peter Adell. وفي فرنسا، يُنظر عمومًا إلى ريمون بودان Raymond Boudon على أنه أحد ممثليه، بالرغم من أن فهمه للعقلانية يتمايز من نواحٍ عدة عن المفهوم "المعياري" لهذه الفكرة.

النظريات المختلفة

تعود أصول نظرية الخيار العقلاني إلى التيار الاقتصادي "الحدي" marginalist في نهاية القرن التاسع عشر. بيد أننا يمكن أن نتعرَّف على بعض أفكاره المؤسِّسة لدى روسو وماركس بخاصة. وتُعد هذه النظرية إحدى تنويعات "الفردية المنهجية"، أي المنهجية السوسيولوجية المتمثلة في تحليل السلوكيات الجماعية على أساس السلوكيات الفردية. وتُعتبر نظرية الألعاب game theory أحد أهم مصادر إلهامها.

ومثلما يشير اسمها، تصر نظرية الخيار العقلاني على أهمية عقلانية الفاعلين في تحليل الوقائع الاجتماعية. ويمكننا أن نصنف المفاهيم عن العقلانية في فئتين كبيرتين. تشمل الفئة الأولى نظرية الخيار العقلاني بحصر المعنى، المعروفة أيضًا تحت اسم نموذج "المنفعة المرجُوَّة" أو النموذج "النيوكلاسيكي". وينظر أنصار هذا الفهم إلى الفاعل على أنه **إنسان اقتصادي** homo œconomicus، أي فرد يتمثل هدفه في تقليل تكاليف أفعاله إلى أدنى حد وتعظيم منافعها إلى أقصى حد. وتستند المجموعة الثانية من النظريات

إلى مفهوم أكثر مرونة عن العقلانية. ويذهب هيربرت سيمون 1982 (Hebert Simon) مثلًا إلى أن الأفراد يسلكون على أساس عقلانية "محدودة" (bounded). فحدود قدراتهم المعرفية، وكذلك محدودية الوقت المتاح لهم، يحولان بينهم وبين الحصول على المعلومات الكاملة اللازمة لإجراء اختيار بين الأفعال الممكنة. يؤكد ريمون بودان (2003) من جهته أن العقلانية لا تسري على السلوكيات وحدها، وإنما أيضًا على المعتقدات والقيم، والتي من العبث تناولها من حيث حساب التكاليف-المنافع.

وتمثل نظرية الخيار العقلاني إطارًا تحليليًّا كليًّا تم تطبيقه على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية. بيد أن السلوكيات الجماعية تمثِّل مع ذلك أحد موضوعاته الأثيرة. وفي هذا الصدد، فإن نشر كتاب **منطق الفعل الجماعي** لمانكور أولسن في سنة 1965 قد مثَّل بالتأكيد نقطة تحوُّل (Olson, 1978). وينتمي أولسن إلى الفهم الأول للخيار العقلاني المشار إليه أعلاه، أي مدرسة **الإنسان الاقتصادي**. وهو مؤلف نظرية أفرزت خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين أدبيات واسعة. وتُعرف هذه النظرية تحت اسم "مفارقة الفعل الجماعي".

مفارقة الفعل الجماعي

يمكن التعبير عن مفارقة الفعل الجماعي على النحو التالي: ليس من المرجح أن تقوم مجموعة من الأشخاص تمتلك مصلحة مشتركة، ولديها إضافةً إلى ذلك وعي بهذه المصلحة، بتعبئة نفسها من أجل تحقيق تلك المصلحة. وحتى في الحالات التي تكون فيها منافع الفعل الجماعي مؤكدة، فإن الأرجح هو ألا يقوم الأفراد بتنظيم أنفسهم من أجل الحصول عليها. فنتيجة الفعل الجماعي، أي النتيجة التي يقوم الأفراد من أجلها بتعبئة أنفسهم، هي سلعة عامة. وبحكم التعريف، يمكن لكل شخص أن يتمتع بالسلعة العامة بغض النظر عن مشاركته أو عدم مشاركته في التعبئة. وتفترض نظرية الخيار العقلاني أن كل فرد يرغب في تعظيم منافعه وتقليل التكاليف المترتبة على أفعاله. وفي ظل هذه الشروط، يكون الخيار الأكثر عقلانية بالنسبة للفاعل هو ألا يشارك في الفعل الجماعي، بحيث لا يتحمل تكاليفه. وإذ يفكر كل فرد على هذا النحو، لا تقع التعبئة.

والمشكلة الكامنة في صميم مفارقة الفعل الجماعي هي مشكلة **الراكب المجاني** free rider. وتشير هذه العبارة إلى الحالات التي يتمتع فيها الفرد بسلعة جماعية دون أن يتحمل التكاليف المترتبة عليها. وعلى مستوى أكثر نظريةً، تنبع مفارقة الفعل الجماعي من عدم التطابق الذي كثيرًا ما نلحظه بين المصالح الجماعية والمصلحة الفردية للأشخاص الذين تتكوَّن منهم المجموعة موضع الدرس. وتترتب على عدم التطابق هذا استتباعات حاسمة بالنسبة لسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، حيث إنه يبيِّن أنه لا يكفي أن تكون للفاعلين مصالح مشتركة وأن يكونوا واعين بهذه المصالح، لكي ينخرطوا في فعل جماعي.

وقد جرى تطبيق مفارقة الفعل الجماعي على حالات عديدة، من بينها مشكلة الانضمام إلى نقابات. لماذا نلحظ في بلدان عديدة معدلات ضعيفة للعضوية النقابية، في حين أن النقابات تحصل على منافع حقيقية للأجراء (زيادة الأجور، تحسين شروط العمل)، وأن من مصلحتهم بالتالي الانضمام لها؟ إجابة أولسن هي أن الانضمام إلى نقابة ينطوي أيضًا على تكاليف، لاسيما من حيث الوقت والمال. يمكن بالتأكيد تعويض هذه التكاليف عن طريق المزايا التي سيحصل عليها الفرد. ولكن من وجهة نظر العقلانية الفردية، يكون الوضع الأمثل هو التمتع بالمزايا المكتسبة عن طريق النضالات النقابية دون تحمل تكلفتها من حيث الوقت والمال. ويسري هذا التحليل لا على النقابات وحدها وإنما على جميع المنظمات. ووفقًا لأولسن، يفرض هذا التحليل نفسه بقوة أكبر في حالة المنظمات الكبيرة. فالمجموعات الصغيرة الحجم تُحبِّذ الرقابة المتبادلة بين الأفراد، على نحو يتيح التعرُّف على المرشحين المحتملين للتخلي وثنيهم عنه.

وتتسم نظرية أولسون بطابع سلبي بالأساس. فهي ترمي إلى إبراز العراقيل التي تواجهها عمليات التعبئة الجماعية، أي إلى تفسير أسباب عدم حدوث هذه العمليات في أحوال كثيرة. بيد أن أولسن قد أجمل مع ذلك حلولًا للمفارقة التي أعلن عنها. وهو يرى أن حلها يفترض قيام المنظمات لا بتوزيع السلع العامة وحدها، ولكن أيضًا "حوافز اختيارية" (selective incentives)، تكافئ الأفراد على انخراطهم الشخصي. وتشمل الأمثلة على ذلك قيام نقابة بتشجيع الحراك الاجتماعي لأعضائها، أو قيام جمعية أطباء بتوفير المساعدة القانونية في حالة الخطأ المهني لأحد أعضائها. وتكسر الحوافز الاختيارية منطق مفارقة الفعل الجماعي، حيث إن الحصول عليها يفترض انخراطًا من الفرد كفرد.

وبموجب طابعها السلبي ذاته، طرحت نظرية أولسون تحديًا بالنسبة لتحليل الحركات الاجتماعية. ومن اللافت ملاحظة أنها صيغت في مطلع عِقد – السبعينيات من القرن العشرين– زاخر بعمليات التعبئة الجماعية. وكان لهذه النظرية تأثير هام على التيارات اللاحقة في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، وفي مقدمتها تيار "تعبئة الموارد". صحيح أن هذا التيار سيتباعد تدريجيًّا عن الفرضية الأولسنية، ولكنه يدين لها بالكثير من أفكاره. ويلتزم جون ماكرثي John McCarthy وماير زالد Mayer Zald 1977)) – اللذان ابتكرا تعبير "تعبئة الموارد"– بتحليل التكاليف-المنافع. ونجد محاولة لتجاوز مفارقة الفعل الجماعي في العناية التي يوليانها للدعامات الخارجية التي تتمتع بها الحركات الاجتماعية، وكذلك لتخفيض تكاليف الفعل الجماعي الناجم عن تنظيمه. ويسري الأمر ذاته على المنظور الذي طوَّره أنطوني أوبرشال Anthony Oberschall 1973)). ففي حين أن ميله إلى تحليل المستوى الجماعي بحق لعمليات التعبئة يميِّزه عن أولسن، فإن أوبرشال يتفق معه بشأن الإبقاء على "مبدأ العقلانية" في دراسة تلك العمليات.

ردود الفعل على المفارقة

أفرزت مفارقة الفعل الجماعي نوعين من ردود الفعل. تمثَّل النوع الأول في قبول الإطار التحليلي المقترح من قِبَل أولسن، مع السعي إلى تحسينه أو إلى تطبيقه على موضوعات جديدة. ويمكن أن تندرج في هذه الفئة أعمال راسل هاردين 1982) Russell Hardin)، وجوردون تولوك Gordon Tullock، ودينيس شونج Dennis Chong، وجيمس كولمان، من بين آخرين. وهكذا، يذهب تولوك (1974) إلى أن المشاركة في ثورة تُفسَّر بالمنافع التي يأملها الأفراد من نجاحها (من حيث الحصول على مزايا مثلًا)، أو بالمخاطر التي يخشونها في حالة فشلها (لاسيما من حيث القمع).

أما شونج (1991)، فقد طبَّق نظرية الخيار العقلاني على حركة الحقوق المدنية الأمريكية. وهو يصر بخاصة على الأهمية التي يوليها الفاعلون لسمعتهم عند اتخاذهم قرار الانخراط. فالشخص الذي يعبِّر عن رأي علنًا سيشعر بضغط من قِبَل محيطه

لتحويل أقواله إلى أفعال. ومن هنا يمر حل مشكلة **الراكب المجاني** عبر تأثير الوسط الاجتماعي للفرد. ويدفع شونج من جهة أخرى بأن منافع التعبئة ليست مادية فقط، بل يمكن أن تكون معنوية أو "تعبيرية"، أي أن تنبع من الشعور بالرضا الذي تجلبه التعبئة، خصوصًا في مرحلة صعودها.

وتنبع أبرز التحسينات التي أُدخِلت على المقاربة العقلانية للفعل الجماعي من العناية المتزايدة التي أوليت للعمليات التقريرية (بمعنى اتخاذ القرار) والمعرفية للفاعلين. وأقام بيرت كلاندرمانس 1984) Bert Klandermans) مثلًا علاقة بين نظرية الخيار العقلاني والتحليلات الآتية من علم النفس الاجتماعي. ويستند نموذجه إلى التطلعات الذاتية للفاعلين بشأن حجم التعبئة وحصيلتها، وكذلك من حيث القيم التي تحركهم. ويقيِّم كلاندرمانس تأثير هذه العوامل بطريقة إمبريقية، الأمر الذي يتيح له أن ينسب إلى الفاعلين نفسية **واقعية**. ومن جهته، أصر سيجوارت ليندنبيرج Siegwart Lindenberg على أهمية "الأطر الذهنية" في فهم دوافع انخراط الأفراد، لاسيما في الحالات التي لا يدفعهم فيها حساب التكاليف-المنافع إلى التعبئة (Lindenberg, 1989).

ويشمل النوع الثاني من ردود الفعل على مفارقة الفعل الجماعي الكتَّابَ الذين شككوا في مقاربة أولسن. ويلحظ ألبيرت هيرشمان 1983) Albert Hirscman) أن الفاعلين العقلانيين الذين تستند إليهم تلك المقاربة ليسوا مجرَّدين فقط من النفسية، بمعنى أن معتقداتهم أو قيمهم ليست مدروسة، ولكن أيضًا من التاريخ. وهو يرى أن أسباب الانخراط – أو غياب الانخراط– من قِبَل فرد لا يمكن فهمها دون مراعاة مساره الشخصي. وينازع هيرشمان من جهة أخرى فكرة التمييز الجذري بين التكاليف والمنافع في مجال الحركات الاجتماعية. فالمشاركة في الحياة العامة، بعيدًا عن أن تُشكِّل خسارة للوقت والمال، يمكن فهمها إيجابيًّا. وعندئذٍ لا يُفسَّر قرار الانخراط بخصم تكاليف التعبئة من منافعها، بل **بإضافة** القيمتين.

وتعرَّض مفهوم "الحوافز الاختيارية" أيضًا لانتقادات. فإذا كانت هذه الحوافز تفسِّر في التحليل الأخير انخراط الأفراد، فإننا لا نفهم لماذا لا ينتمي هؤلاء إلى أي حركة اجتماعية تتيح لهم الحصول على تلك الحوافز. والواقع أن التشديد على الحوافز الاختيارية يبدو مقوِّضًا لمفهوم المصالح الجماعية ذاته، أي للفكرة القائلة بأن هذه المصالح تُسهم في

حدوث التعبئة. ويضاف إلى ذلك طابع تحصيل الحاصل الذي كثيرًا ما يتسم به مفهوم الحوافز الاختيارية. ذلك أن عوامل عديدة – الإشباع، المتعة، الشعور بالذنب– يمكن أن تُشكِّل حوافزَ للمشاركة في حركة اجتماعية، إلى الحد الذي يذيب إلى حد كبير القيمة التفسيرية للتحليلات المستندة إلى هذه المقولة (Ferree Marx, 1992).

وكانت نظرية أولسون ترمي أصلًا إلى فهم عمليات التعبئة الجارية في المدى الطويل، من النوع الذي يتبلور في منظمات (نقابات، أحزاب، جماعات مصالح). وهي تبدو من هذه الزاوية محدودة الملاءمة لتحليل الحركات الاجتماعية المتسمة بكونها أكثر عفوية وأقل دوامًا. ولا شك أن انطباع عدم الملاءمة هذا يُعزِّز منه كون أولسن قد أعلن نظريته في لحظة كان فيها تحليل الحركات الاجتماعية آخذًا في الانفصال المتنامي عن تحليل السلوكيات الجماعية، حيث لم يعد يُنظر إلى الأولى بوصفها مجرد حالة خاصة للثانية. بيد أن تأثير نظرية أولسن على سوسيولوجيا التعبئة الجماعية يظل كبيرًا مع ذلك، وتظل هذه النظرية تحتفظ بأهميتها في تأسيس هذا التخصُّص. وثمة اعتراضات أخرى تتعلق بمشكلة **الراكب المجاني**. فوجود أفراد يسعون إلى الانتفاع بالسلع العامة دون تحمل تكلفتها قد يكون إشكاليًّا بقدر يزيد أو يقل حسب الحركات الاجتماعية المدروسة. ويبدو جليًّا مثلًا أن التعبئة المناهضة لحربٍ ما، التي تجمع ملايين الأشخاص في العالم، لا تعاني معاناة كبيرة من غياب متعاطفين قرَّروا عدم الخروج في المظاهرات. وفي المقابل، يتأثر الإضراب في شركة بشكل مباشر أكثر من وجود **راكبين مجانيين** يتيح تخليهم عن الإضراب مواصلة الإنتاج. ودفعت ملاحظات كهذه بعض الكتَّاب إلى التوصية باستخدام هذا المفهوم على نحو أكثر مراعاة للظروف المحدَّدة (Fireman et Gamson, 1979).

رازميج كوشيان Razmig Keucheyan

إحالات:

التحليل الصوري، تعبئة الموارد

دورة التعبئة
(Cycle de mobilisation)

مفهوم دورة التعبئة cycle of mobilization (أو دورة الاحتجاج cycle of protest أو دورة الفعل الجماعي cycle of collective action) اقترحه سيدني تارو Sidney Tarrow في دراسته للحركات الاجتماعية في إيطاليا في نهاية ستينيات ومطلع سبعينيات القرن العشرين. ويُقصد بالمفهوم "موجات صعود ثم هبوط من الأفعال الجماعية الوثيقة الصلة بعضها ببعض ومن ردود الفعل المولَّدة ردًّا على تلك الأفعال" (1995، ص 95). ويشتمل مفهوم دورة التعبئة على خمسة عناصر: تزايد كثافة الصراع؛ انتشاره الجغرافي والاجتماعي؛ ظهور أفعال عفوية، وكذلك مجموعات منظمة جديدة؛ نشوء رموز جديدة، وتفسيرات جديدة للعالم وأيديولوجيات جديدة؛ تنوع الأفعال الممكن القيام بها. وتمر كل دورة تعبئة بمراحل ثلاث: مرحلة صاعدة من التمرد – تتمثل في "لحظة الجنون" حيث يبدو كل شيء ممكنًا، لنستعِر تعبيرًا لأريستيد زولبيرج1972 (Aristide Zolberg)، ثم مرحلة بلوغ الذروة، وهي مرحلة تتسم بالراديكالية المتزايدة للأفعال، وأخيرًا مرحلة انزواء، تنقسم هي ذاتها إلى أربع إمكانيات محتملة الحدوث (إنشاء منظمات جديدة؛ إضفاء طابع روتيني على الفعل الجماعي؛ التلبية، الجزئية على الأقل، للمطالب؛ الانسحاب).

الدراسات الأولى عن الحركات الدورية

تطرح العلوم الاجتماعية منذ أمد طويل، بدءًا من علم الاقتصاد الذي يستلهمه تارو بشكل صريح، سؤالًا بشأن الحركات الدورية التي قد تُشكِّل إيقاع الحياة البشرية. ويقع هذا السؤال في صميم فرضية ألبيرت هيرشمان Albert Hirscman عن تعاقب دورات الانخراط ومراحل الانسحاب لمجال الحياة الخاصة. ويُفسَّر هذا التناوب بين "السعادة الخاصة" و"العمل العام" من خلال الإحباط الذي يُفترض أن ينتهي إليه حتمًا كل

استثمار يحمل في طياته "أسباب فنائه": وفقًا لهذا المنطق، يُشكِّل الانخراط، رغم كلفته، مصدرًا للمتعة، إلا أن الرضا الذي يجلبه يميل إلى أن يتبدد. وفي مواجهة مانكور أولسون Mancur Olson، يبرز هيرشمان إذن بقوة أن "المنفعة الفردية الناتجة عن الفعل الجماعي لا تتمثل في الفارق بين النتيجة المرجوة والجهد المبذول، بل هي حاصل جمع تلك النتيجة وذلك الجهد" (1983، ص 150). واستنادًا إلى وجهة نظر مختلفة كثيرًا، لا سيما منهجيًّا، اقترح إدوارد شورتر Edward Shorter وشارلز تيلي Charles Tilly، انطلاقا من دراستهما الكمية للإضرابات في فرنسا من 1830 إلى 1968، مفهوم "موجات الإضراب" لوصف لحظات التعبئة القصوى في الاحتجاجات التي تتحقق حين يتجاوز "عدد الإضرابات والمضربين في سنة بعينها بأكثر من 50% المتوسط السائد خلال السنوات الخمس السابقة"، وهو المفهوم الذي رأى فيه المؤلفان خصوصية فرنسية. وتعرضت هذه الأطروحة الأخيرة لنقد قوي على يد مؤرخين كثر اهتموا، على العكس، بدراسة الحالة الفرنسية ضمن السياق الأوروبي الأشمل. وتتيح النظرة المقارنة بالفعل التعرُّف على لحظات الذروة الاحتجاجية المتماثلة والمتزامنة نسبيًّا في عدة بلدان في فترات عدة مثل نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، و1920-1919، و1936، و1947، ونهاية ستينيات القرن العشرين. ويقود اعتراض هؤلاء المؤرخين على مفهوم "موجات الإضراب" إلى سؤال آخر مختلف عن ذلك المتعلق بالاتجاهات الطويلة الأمد في الانخراط والانسحاب على طريقة هيرشمان، وهو سؤال ينصب على فهم آليات انتشار الحركة الاجتماعية خارج حدودها الاجتماعية أو الجغرافية الأصلية.

دراسة بيئة الحركات الاجتماعية

يندرج مفهوم دورة التعبئة ضمن نموذج العملية السياسية، ومن ثم ضمن المدخل البنيوي لنظريات تعبئة الموارد. وهو يهتم، على عكس تحليلات السلوك الجماعي، بفهم الحركات الاجتماعية في مجموعها وعبر التركيز على بيئتها، ولا سيما السياق السياسي. ويتداخل هذا المفهوم أيضًا لدى تارو على نحو وثيق مع مفهوم بنية الفرص السياسية (Structures of Political Opportunity (SPO)، حيث يرى المؤلف أن توسيع تلك

الفرص يُشكِّل الشرط الضروري لبدء دورة، إلى جانب شروط أخرى مثل وجود "صراعات بنيوية"، وهو ما لا يتعمق المؤلف كثيرًا في شرحه.

ويتداخل مفهوم دورة التعبئة أيضًا مع مفهوم ريبرتوار الأفعال Repertoire of action لدى تيلي (1978)، إذ إن الدورة الواحدة كثيرًا ما تقترن بنمط بارز ومحدَّد لفعل مثل الاعتصام في ستينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة، والمظاهرات الكبيرة في "الثورات المخملية" التي أدت إلى انهيار الكتلة الشرقية، أو شكل "المنتدى" الذي تتبناه مجموعات التعبئة الداعية إلى عولمة بديلة alter-globalization اليوم. وبالنسبة إلى تارو، فإن "لحظات الجنون" تلك التي تميِّز بداية دورات التعبئة هي تحديدًا ما يتيح، عبر جِدتها وإبداعاتها، لدورة التعبئة التطور، بينما تؤدي ديمومة "مجموع" الأفعال الممكنة في الوقت نفسه إلى خفوت لحظات الجنون وأفولها. وهكذا، تتسم الدورات باستلهام أشكال عدة من الاحتجاج: فالأنماط الكلاسيكية تتعرض للتكيُّف أو الابتكار أو إعادة الاكتشاف (اللجوء، على سبيل المثال، خلال "الخريف الساخن" الإيطالي سنة 1969، إلى إضرابات التباطؤ أو الإضرابات الدوارة أو إضرابات "الاتباع الحرفي للقواعد"[19]، أو "المواكب" داخل الورش الرامية إلى إقناع العمال بالإضراب، بوسائل من بينها ممارسة الضغوط عليهم)، في حين أن المنظمات القائمة، بل التقليدية، تنخرط في الممارسات المبتكرة للفاعلين الجدد. وتسهم أشكال الاحتجاج تلك، بما لها من أثر ومن تصاريف متعددة بحسب المجموعات والسياقات، في انتشار النزاعات، وأحيانًا ما تتواصل بعد انتهاء الدورة على نحو يؤدي إلى إثراء ريبرتوار الأفعال القائم، ومن ثم إلى تبدله. وبالمثل، فإن الحركات الاجتماعية الجديدة لسبعينيات القرن العشرين استوحت خطابيًّا وماديًّا الكثير من التيمات وأنماط الفعل إلى ظهرت حول 1968. ويمكن القول إن ثمة تفاعلًا بين مفهوم دورة الاحتجاج لسيدني تارو ومفهوم ريبرتوار الأفعال لتشارلز تيلي، حيث يُقدِّم الأول إجابة على سؤال الثاني حول ثبات وتغير الريبرتوارات، ويُوفِّر كذلك مفتاحًا لقراءة الإيقاعات الاحتجاجية من منظور زمني ممتد.

19- إضراب "الاتباع الحرفي للقواعد" (work-to-rule strike) هو نوع من إضراب التباطؤ يقوم على المبالغة في الالتزام الحرفي بالقواعد الإدارية على نحو يؤدي إلى بطء إنجاز العمل [المترجم].

عمليات التعبئة كمسارات قيد التطور

يكمن المغزى الرئيسي من مفهوم الدورة في رصد الحركات الاجتماعية على أرضية دينامية وعلاقاتية. ويتيح المفهوم تتبع تطوُّر الحركات الاجتماعية، عبر تقسيمها إلى مراحل متعاقبة، في ضوء الاستجابات للاحتجاج، وردود الفعل التي يثيرها الاحتجاج، من قِبل الحركات المضادة مثلًا، وكذلك العلاقات بين المجموعات المنظمة التي تحمل بصمات مختلف الاحتجاجات وتعكس علامات المنافسة والتحالف والتناقض، وهلم جرّا. وعلى سبيل المثال، فإن لحظات تزايد الراديكالية التي شهدتها دورة الاحتجاج في التجربة الإيطالية (وأفضت إلى استنفادها من خلال مغادرة الصفوف وبفعل ارتفاع كلفة الانخراط) قد اتسمت بعنف المنافسة بين الجماعات. وفي الواقع، فإن تحليل دورة التعبئة التي يرصدها ضمن إطارها الزمني الأوسع وعبر التركيز على العلاقات التنافسية الداخلية التي تُميِّزها، يتيح تفادي دراسة تصاعد الاحتجاجات بمنطق "العدوى" القابلة للانتشار. فانتشار التعبئة إلى خارج حدودها الاجتماعية أو الجغرافية الأصلية هو أمر يُشجِّع عليه تداول المعلومات، لاسيّما عن طريق وسائل الإعلام، كما تُشجِّع عليه بنية الشبكات القائمة، تلك البنية التي تعيد إنتاج معناها خلال تفاعلها ضمن دورة التعبئة (مثلًا: تأثُّر الكنائس والجامعات بحركة الحقوق المدنية؛ وتأثر علاقات الجوار بكوميونة باريس لعام 1871 وفقًا للدراسة التي أجراها روجر جولد 1995) (Roger Gould). ويؤدي الالتفات إلى انتشار التعبئة إلى إيلاء عناية خاصة للدور الذي يضطلع به الوسطاء brokers في نسج الصلات بين الفضاءات الاجتماعية أو المجموعات المنفصلة، مسهمين بذلك في تعميم الصراع والدخول به في حالة أزمة سياسية حلَّلها ميشيل دوبري Michel Dobry 1986). وقد وفَّر دوج ماك آدم Doug McAdam امتدادًا لجهود تارو الرامية إلى تجاوز "رؤية إستاتيكية للفعل الجماعي تُعلي من شأن البنية على حساب السيرورة، كما تُعلي من شأن الحركات المنفردة على حساب دورة الاحتجاج" (1995، ص 218) أو لـ"أُسر الحركات" المضطلعة بدور الفاعل في تلك الأفعال الجماعية. وهو يُميِّز بين الحركات "الرائدة" (initiator movements)، التي "تُعلن أو تُطلق دورة تعبئة يُمكن تبيُّن معالمها"، والحركات "التابِعة" (spin off movements) التي "تستمد زخمها وإلهامها، بصور مختلفة" من الحركات الأولى: فالحركات التابِعة تُكيِّف النموذج التنظيمي للحركات الرائدة، بل قد تتطوَّر داخلها وتصطف ضمن الإطار الرئيسي master frame (مثلًا، إطار "الحقوق المدنية" في الدورة الأمريكية في ستينيات القرن العشرين الذي

امتد من حركة السود وصولاً إلى مجمل الجماعات: الطلابية، النسوية، المسالمة، المثلية جنسيًّا، المناهضة للسلاح النووي... إلخ.) ويُعبِّر كلا النوعين من الحركات عن محدِّدات اجتماعية مختلفة: إذا كان ماك آدم يتفق مع تارو على جعل توسيع الفرص السياسية العامل الرئيسي وراء ظهور الحركات الرائدة، فإن الأمر يختلف فيما يتعلق بالحركات التابِعة، خصوصًا حينما تظهر الأخيرة في بلد غير بلد الأول: فالعمليات المعرفية والثقافية تلعب دور المحرِّك الرئيسي بالنسبة لها. ويستلهم ماك آدم هنا تحليلات التبادلات الثقافية ليشرح تصوره للشبكات ولأنواع الصلات التي تُشجِّع انتشار الحركات الاجتماعية. وبفضل إضافات ماك آدم، تقل أحادية الشروط اللازمة لظهور دورة تعبئة، كما تخفُت صلتها العضوية بمفهوم بنية الفرص السياسية. وبالمثل، فمن خلال الاقتران بمفهوم ريبرتوار الأفعال الخاص، يصبح تحليل دورات الاحتجاج عُرضة لانتقادات مماثلة: فعلى غرار الانتقاد الذي سبق لمؤرخين إبداؤه إزاء مفهوم "موجة الإضرابات"، يميل نموذج تارو في آنٍ واحد إلى إهمال رصد "الدفعات الثانوية" أو الحركات المتابِعة ليضخم من منطق القطيعة بين الدورات المختلفة. ولذا تظل المشكلة الرئيسية التي ينطوي عليها هذا النموذج هي بداية ونهاية دورة الاحتجاج وأساليب تحديدها. فالبحث الرائد الذي قام به تارو استند إلى تفحص جريدة يومية إيطالية بين عامي 1966 و1973، دون شرح أسباب اختيار هذين التاريخين بطريقة مُقنعة، وهو الأمر الذي يجدر معه التساؤل عمّا إذا كانت الدورة محل الدراسة ليست سوى نتاج لأداة القياس، وهو ما من شأنه الإفراط في إحداث فصل تعسفي لإبراز سمات الدورة، بل وتعليقها، زمنيًّا في غياب أي بُعد آخر يتصل بالامتداد الزمني. ومثلما يُشدِّد أوليفييه فيليول (2007)، فإن هذا النوع من التحليل ينطوي على عدد من المسالب التي تخلط بين دورات الاهتمام الإعلامي بالاحتجاج ودورات الاحتجاج، وذلك ما لم تُضف إليه، حسبما يقترح ماك آدم، أدوات أخرى مثل تحليل الشبكات المشاركة في دورة الاحتجاج.

إيزابيل سوميه Isabelle Sommier

إحالات:

تحليل الحدث، الحركة المضادة، ريبرتوار الأفعال، بنية الفرص السياسية



ريبرتوار الأفعال
(Répertoire d’action)

يشير مفهوم ريبرتوار الأفعال Repertoire of action إلى المخزون المحدود لوسائل الفعل المتاحة للمجموعات الاحتجاجية في كل مرحلة وفي كل مكان. ويُعرِّفه شارلز تيلي Charles Tilly، الذي ندين له بهذا المفهوم، بأنه "سلسلة محدودة من العادات المتعلَّمة والمشتركة والمطبقة عبر عملية اختيار واعٍ ومقصود نسبيًّا (1995، ص 26). ويستند المؤلف إلى المجازات المستعارة من عالم موسيقى الجاز أو المسرح أو اللغة لكي يبيِّن كل ما يدين به المفهوم إلى فكرة البنية السابقة الوجود من وسائل الفعل التي تُقيِّد خيار الفاعلين، ولكي يكشف أيضًا عمّا ينطوي عليه المفهوم من رصد لهامش الحرية المتروك لابتكار المحتجين. ويُوضح تيلي، من جهة أخرى، أن "كل تعبير يندرج تحت هذا المفهوم يدور بين طرفين على الأقل، مُطلِق الفعل وموضوع هذا الفعل. وكثيرًا ما يضاف إليهما طرفٌ ثالث يتمثَّل في ممثلي النظام السياسي من أمن وبيروقراطية على سبيل المثال، حيث يضطلعون (حتى حينما لا يكونون مَوْضِع اتهام مباشر) بضبط وتنظيم وتيسير وقمع أنواع شتى من الأفعال الجماعية" (Tilly, 1986, p. 542). والواقع أن مخططات القمع السائدة هي أحد العوامل التي تُفسِّر تكوُّن وتطوُّر الريبرتوار المتاح لفئة بعينها من الناس، إلى جانب عوامل أخرى مثل معايير القانون والعدالة لدى هؤلاء الناس، أو عاداتهم اليومية (وتلعب خصائص نمط العيش الحضري دورًا هامًّا هنا)، أو تنظيمهم الداخلي، أو تجربة الفعل الجماعي المتراكم عبر السنين (Tilly, 1978).

تطوُّر المفهوم ومنظوره الممتد عبر الزمن

طوَّر تيلي مفهوم ريبرتوار الأفعال الجماعية ليحل محل تصنيفه السابق للأفعال وفقًا للمطالب المعبَّر عنها (1995). وقد كان هذا التصنيف الأخير يُميِّز بين أنماط

الفعل التنافسية (على طلب الموارد المستهدفة من قِبَل مجموعات أخرى)، أو الدفاعية (جهود المجموعة من أجل استرداد حقوق موضِع تهديد)، أو الاستباقية (طرح مطالب لم يسبق المطالبة بها) (Tilly, 1978). واختار تيلي فيما بعد أن ينقل تركيزه من المطالب وأنماطها إلى أشكال الفعل الجماعي، بغرض تجنُّب تغليب نزعة غائية في دراسة الحركات الاحتجاجية. وتمثَّل إسهامه الرئيسي، الذي يرجع إلى تكوينه كمؤرخ اجتماعي، في البرهنة – بفضل اشتغاله على فترات زمنية طويلة من تاريخ بلدان مختلفة مثل فرنسا أو بريطانيا العظمى– على أن ريبرتوارات الأفعال قد شهدت تغيرات على مر الزمن. وساق تيلي أمثلة في هذا الصدد، أشهرها التطوُّر الكبير على أنماط الفعل في فرنسا خلال أربعة قرون (Tilly, 1986): فالجَلَبة charivari (المتمثلة في التجمع الصاخب باستخدام أدوات موسيقية مرتجلة تحت نوافذ الأشخاص المراد إدانة سلوكهم)، وانتفاضات الحبوب، والثورات ضد الضرائب أو عمليات احتلال الحقول السائدة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، ستتوارى لصالح أنماط جديدة للفعل في القرن التاسع عشر مثل الإضراب أو المظاهرة.

وبفعل عدد من العوامل التاريخية مثل ظهور الدولة–الأمة المركزية، وبزوغ الرأسمالية، وتطور أشكال الاتصال، تغيرت خصائص الريبرتوارات. فريبرتوار الأفعال القديم كان محليًّا وخاصًّا: بمعنى أن التكتيكات كانت مرتبطة مباشرةً بالتظلمات، ومسنودًا: حيث كان المحتجون غالبًا ما يلجئون آنذاك إلى دعم أعيان يتوسطون باسمهم لدى السلطات. وعلى العكس، بعد سنة 1848، صار الريبرتوار قوميًّا وقابلًا للتداول: أي أن نمط الفعل الاحتجاجي أصبح من الممكن استخدامه للتعبير عن مطالب مختلفة من قِبَل فاعلين مختلفين وفي أماكن مختلفة، ومستقلًّا عن رموز السلطة التقليدية المستهدفة. وعمومًا، تتسم التطورات التي تعكس الانتقال من ريبرتوار إلى آخر بالبطء والتدرُّج، غير أن عمل تيلي ركز بالأساس على إبراز كيف أن 1848 تمثِّل خطوة حاسمة، أو قطيعة بين الريبرتوار القديم والجديد للفعل.

وبالإضافة إلى هذين الريبرتوارين، القديم والحديث، يميل بعض المؤلفين إلى إضافة ريبرتوار ثالث وليد ومقترن بالقرن العشرين. وعليه، فإن مُنظِّري الحركات الاجتماعية الجديدة في ستينيات القرن العشرين سيرصدون سمات جِدَّة الرهانات والقيم والفاعلين المميزة لهذا الجيل الجديد من الريبرتوارات، علاوة على جِدَّة أنماط الفعل

التي تتضمنها، والتي تعكس تعبيرًا عن هويات عوضًا عن التوجُّه الاستراتيجي لتحقيق أهداف محدَّدة، وتتسم بترك حيِّز كبير للفعل المباشر. وبطريقة أقل إثارة للجدل، وجد مؤلفون آخرون في عملية تدويل الريبرتوارات علامة تحوُّل حاسمة. فمثلًا، طرح إيريك نوفو Eric Neuveu (2005، ص 98) الفرضية القائلة بأننا نواجه اليوم، في مطلع القرن الحادي والعشرين وفي ظل الأهمية التي اتخذتها ظواهر العولمة، ظهور ريبرتوار من الجيل الثالث يدور في فضاء ما بعد-قومي"، "يستهدف رهانات تقنية للغاية" ويعطي "مكانًا رئيسيًّا للخبرة والمهارات".

ومن ناحية أخرى، استخدم سيدني تارو Sidney Tarrow، انطلاقًا من منظور تاريخي، مفهوم ريبرتوار الأفعال استخدامًا واسعًا في دراسته لدورات التعبئة (Tarrow, 1989, 1995). وأظهر مدى أهمية دراسة تلك الدورات من أجل فهم تطوُّر الريبرتوارات من منظور زمني. فخلال المراحل الأولى من كل دورة بعينها، نشهد استخدام أنماط فعل عنيفة وتصادمية، وكثيرًا ما تنشأ في هذه اللحظة بالتوازي ابتكارات تكتيكية تستخدمها عدة مجموعات ومنظمات خلال الدورة، وهو الأمر الذي يبرهن على الطابع القابل للنسخ والتداول على مستوى الريبرتوارات. ويعود كثير من الفضل في هذه الابتكارات إلى كون المراحل الأولى تشهد غالبًا ظهور فاعلين جدد ومنظمات جديدة، وهو ما يتيح بالتالي إمكانيات غير مسبوقة للتفاعل بين الفاعلين. وقد أظهرت دراسة تارو لدورة الاحتجاج الإيطالية في نهاية ستينيات القرن العشرين أن لقاء الطلاب بالعمال يفضي بوجه خاص إلى ابتكار أنماط فعل جديدة للتخفيض الذاتي[20]، حيث راح استخدامه ينتشر في المصانع والجامعات وفي أشكال من الإضراب (مثل الامتناع عن سداد الإيجار). أما في الفترات العادية، وعلى العكس من دورات الاحتجاج التي تشهد إذن ابتكارات هامة، فإننا نشهد تعديلات في هامش أنماط الفعل الجماعي.

20- التخفيض الذاتي (auto réduction) هو بمثابة ممارسة مناهضة للرأسمالية وجماعية تتمثَّل في قيام مجموعة من الناس بفرض تخفيض سعر، أو حتى مجانية، منتج أو خدمة، حيث يعتبر النشطاء أن السلعة أو الخدمة المستهدفة هي سلعة أو خدمة ضرورية وينبغي أن تكون متاحة بطريقة متساوية للجميع [المترجم].

تطبيقات المفهوم على السياقات المعاصرة

طبَّق تيلي وزملاؤه مؤخرًا (لاسيما Tilly, 2006; Tarrow et Tilly, 2008) مفهوم الريبرتوار ليس فقط لرصد دراسة التطور التاريخي للمجتمعات الغربية، وإنما لتفسير اختلافات ريبرتوار الأفعال في القرن العشرين وفقًا لتنوع النظم السياسية، موسِّعين بذلك مجال تركيزهم الجغرافي إلى البلدان غير الغربية. وراحوا بالتالي يُدرجون في حقل التحليل، إلى جوار الحركات الاجتماعية، الثورات والانقلابات. وهكذا توازى المدخلان: ذلك الذي يرصد السياق الراهن، والآخر الذي يسعى لدراسة الريبرتوارات عبر الزمن، وبالذات أثر تغيرات النظام السياسي في البلد الواحد على ريبرتوارات الأفعال. وهنا اهتم هذا التيار بتصنيف النظم السياسية ليميِّز بينها حسب "المقدرة الحكومية"، أي إلى أي حد يتملك العملُ الحكومي قدرات فعلية على التعقُّب ضمن إقليم الحكومة، و"نطاق الديمقراطية" الذي يحيلنا إلى فعالية الحقوق السياسية وإلى تأثير السكان على خيارات الحكام والسياسات العامة. ومن خلال مزج هذين المدخلين: تعقُّب الريبرتوارات وتنميط النظم السياسية، يستنتج المؤلفون (انظر مثلًا Tarrow et Tilly, 2008) أن الاحتجاج يتخذ أشكالًا بالغة التنوُّع في أربعة أنواع من النظم: النظم غير الديمقراطية ذات المقدرة العالية، التي تواجه معارضات سرية ومواجهات وجيزة غالبًا ما تُقمع بقسوة؛ النظم غير الديمقراطية ذات المقدرة المنخفضة، التي تشهد أغلب الحروب الأهلية؛ النظم الديمقراطية ذات المقدرة المنخفضة، التي غالبًا ما تكون عُرضةً للانقلابات العسكرية والصراعات بين المجموعات اللغوية والإثنية؛ وأخيرًا النظم الديمقراطية ذات المقدرة العالية، التي تنمو فيها الحركات الاجتماعية. وردًّا على الانتقادات المشيرة إلى الطابع الاستاتيكي المفرط لمفاهيمهم، أضاف تيلي وزملاؤه ابتكارًا آخر عبر استخدام مصطلح "الأداء" performance في وصفهم لمكونات الريبرتوارات، حيث ينصب التركيز بالتالي على الابتكارات المستمرة التي تنتج داخل كل تفاعل خاص بين الفاعلين. كما سعى الباحثون إلى الأخذ في الحسبان العمليات التي ينطوي عليها هذا التفاعل. ففي كتابه المنشور بعد وفاته، 2008) Contentious Performances)، والمكرَّس للريبرتوارات، واصل تيلي هذا التطوير المفهومي الرامي إلى تجنُّب الاستخدام الاعتباطي لمصطلح الريبرتوار، مميزًا

بوجه خاص بين مستوى الأفعال (الغناء، السير... إلخ.)، وذلك المرتبط بالأداءات (المواكب، التجمعات... إلخ.)، وما يتصل بالأحداث (خليط محتمل من الأداءات، مثل التجمع الذي يتواصل على هيئة مظاهرة).

وبالإضافة إلى هذه المؤلفات المتعلقة بالمحدِّدات والتحولات البنيوية الكلية للريبرتوارات، فقد افتتح التقليد البحثي لتيلي العديد من الدراسات بشأن التطور عبر الزمن لاستخدام نمط معيَّن للفعل، مثل المتاريس أو الإضراب عن الطعام من جهة، ودراسات للريبرتوار التكتيكي لمنظمة أو حركة بعينها ومحدِّداته. مثالٌ على ذلك العمل الذي قامت به كلٌّ من فيرتا تايلور Verta Taylor ونيلا فان دايك Nella Van Dyke (2004) لإظهار أن ثلاثة عوامل داخلية خاصة بالمنظمات تؤثِّر في التكتيكات التي تستخدمها: مستوى التنظيم، ونمط الأطر الثقافية (cultural frames)، ومساحة القوة البنيوية للمشاركين. وفيما يتعلق بالعامل الأول، ثار الجدل بشأن ما إذا كان التنظيم الرسمي للحركات قد يحول دون استخدام وسائل الاحتجاج التصادمية، حيث ذهب بعض الباحثين، مثل فرانسيس بيفن Frances Piver وريتشارد كلوارد Richard Cloward (2007)، إلى طرح أطروحة العفوية كشرط محفز للتصعيد. واهتمت دراسات أخرى بالعلاقة بين الخصائص التنظيمية اللامركزية والتشاركية من جانب والميل إلى استخدام أنماط الفعل المباشر كريبرتوار للحركة. كما تمت الإشارة إلى أن الأطر الثقافية للمنظمة، وبشكل أوسع أيديولوجيتها أو هويتها الجماعية، يمكن لها أن تلعب دورًا في اختيار أنماط الفعل، سواء كانت استراتيجية أو آنية. وأخيرًا، جرى تحليل الوزن البنيوي للمشاركين داخل المجتمع، لتحديد مدى قدرتهم على اللجوء إلى أشكال تقليدية لعرض المطالب وكذلك الموارد والكفاءات المتاحة لهم، مما قد يُسهم في اللجوء إلى بعض أنماط الفعل على حساب غيرها.

ثغرات المفهوم والمخاطر التي ينطوي عليها

يتعرض مفهوم ريبرتوار الأفعال الجماعية كما بلوره تيلي لعدة انتقادات. فهو لا يأخذ في الحسبان، ضمن مُتصل continuum الأفعال، "أشكال الاحتجاج المفتوح والجماعي والمنفصل (Tilly, 1995, p. 32)، مما يودي إلي إهمال "الأشكال الفردية للنضال والمقاومة" وكذلك "العمل الروتيني للأحزاب السياسية والنقابات"، وذلك على الرغم من كونها تمثل جانبًا مهمًّا من الاحتجاجات في النظم غير الديموقراطية. كما أنه من الوارد أن تُراوح المنظمات بين اللجوء إلى الأشكال الروتينية للفعل وبين تبنِّي الأشكال الاحتجاجية. من ناحيه أخرى، يحول مفهوم ريبرتوار الأفعال الجماعية دون الأخذ في الحسبان الاستمرارية التاريخية المحتملة بين أشكال المقاومة وأشكال الاحتجاج، وذلك لفصله – شبه التعسفي– بين أنواع الفعل، وهو ما جرى بيانه في حالة وضع اليد (Péchu, 2007). من ناحية ثالثة، لا يراعي التمييزُ بين الاحتجاج "المفتوح" والاحتجاج "غير المرئي" أن الرصد هنا ينصب علي الإشهار وليس الفعل وكذلك على عرض المطالب أكثر من أسلوب عرضها. وأخيرًا، فإن استخدام التعارض الثنائي بين احتجاج مفتوح ومغلق، جماعي وفردي، يغفل أن هذين القطبين لا يتبعان في الواقع هذا الفصل التحليلي بطريقة حاسمة، حيث يمكن لبعض الأفعال أن تكون جماعية دون أن تكون بالضرورة مفتوحة، وينطوي هذا الفصل على مسلب آخر وهو إغفال وجود أشكال من الاستمرارية continuums بشأن تلك الجوانب: فالفعل يمكن أن يكون أكثر أو أقل علنيةً، كما أن المجموعة قد تكون متموضعة objectified بهذا القدر أو ذاك.

وكمحاولة لمعالجة أوجه قصور مفهوم ريبرتوار الأفعال والتأكيد على جانبه الرمزي المهمل نوعًا ما، يقترح ستاينبيرج 1995) Steinberg) النظر داخل كل حركة إلى الريبرتوارات الأدواتية والريبرتوارات الخطابية، وإلي أشكال التفاعل بين هذين الريبرتوارين. كما يُبرز ميشيل دوبري 1990) Michel Dobry) من جهة أخرى خطر "التحيُّز الموضوعوي" الذي ينطوي عليه مفهوم ريبرتوار الأفعال: فمن خلال المساواة بين مختلف وسائل الفعل المستخدمة فعليًّا من قِبَل حركة بعينها، من الممكن أن ننسى "المعضلات العملية التي يواجهها الفاعلون في واقع ما يقومون به من عمليات التعبئة".

وفي الاتجاه ذاته، يقترح أوليفييه فيليول (2009) الالتفات أكثر، في تفسير اختيار نمط الفعل، إلى آثار الحركات المضادة أو المنافسات بين المجموعات، كما يضيف بعدًا آخر هو الأهداف الداخلية لكل مجموعة، والمتمثلة في بناء المجموعة وصورتها العامة. وعلى الرغم من هذه الانتقادات، فإن مفهوم ريبرتوار الأفعال يظل محوريًّا في إبراز آليات اختيار أنماط الفعل من قِبَل الحركات، ويُشدِّد على أن هذه الخيارات تحدث دومًا تحت ضغط، وبالأساس تحت ضغط خبرة الماضي والموارد المتاحة للمحتجين.

سيسيل بيشو Cécile Pechu

إحالات

المتاريس، دورة التعبئة، الحركات الاجتماعية الجديدة، وضع اليد، العفوية، القمع، عبور القوميات/التدويل



سير النشطاء
(Carrière militante)

منذ نحو عشر سنوات، شهدت الدراسات السوسيولوجية عن النشطاء تجديدًا شاملًا من خلال مفهوم عن سير النشطاء بوصفها نشاطًا اجتماعيًا ممتدًّا عبر الزمن وينطوي على مراحل من الالتحاق واستمرار الانخراط والانسحاب. وفي هذا الإطار ظهر المفهوم ليحيل مباشرة إلى التراث التفاعلي لمدرسة شيكاغو، الذي استخدم تعبير "السيرة" في سياق أوسع لدراسة تجارب تؤثر عبر تضافراتها المختلفة على المسيرة الإجمالية لتجربة الناشط أو المجموعة في إطار أفعال التعبئة والاحتجاج.

مفهوم السيرة

طرح إيفريت هيوز Everett Hughes مفهوم السيرة (1958) في مسعى لفهم مراحل الالتحاق بمهنة وممارستها كسلسلة من التغيرات الموضوعية في المواقع وما يقترن بها من تبدلات ذاتية. وهنا التقط هوارد بيكر Howard Becker الخيط لافتًا النظر لوجود بعدين في مفهوم السيرة عند هيوز: "في بعدها الموضوعي، تتكون السيرة من سلسلة من الأوضاع والوظائف المعرَّفة بوضوح، أي من سلاسل نموذجية من المواقع والإنجازات والمسئوليات بل والمغامرات. أما في بعدها الذاتي، فتتكون السيرة من تغيرات في المنظور الذي يرى الإنسان من خلاله وجوده ككل شامل، ويفسر عبره معاني مختلف سماته وأفعاله، وكذلك كل ما يحدث له (Becker, 1985, p. 121).

وتتجلى بشكل ملموس محصلة ما يفعله الفاعلون أثناء نشاطهم عبر تناول العمليات الجارية والجدلية الدائمة بين التاريخ الفردي والسياقات والمؤسسات. كما يتيح هذا النهج إعادة بناء "سلسلة متعاقبة من المراحل، والتغيرات السلوكية، والرؤى التي يتبناها الفرد. ويقتضي رصد كل مرحلة تفسيرًا كما تقتضي الدراسة فهم الأوزان النسبية والمتفاوتة في

أهميتها لكل عامل من العوامل، إذ إن العامل الفاعل خلال إحدى المراحل قد لا يكون له سوى قدر ضئيل من الأهمية في مرحلة أخرى [...]. ويشكِّل تفسير كل مرحلة إذن عنصرًا من عناصر تفسير السلوك النهائي [...]. والمتغير الذي يهيئ الفرد للدخول في مرحلة معينة يمكن أن يكف عن الفعالية في مرحلة لاحقة بسبب عدم بلوغ الفرد اللحظة التي تتيح خطو هذه الخطوة" (Becker, 1985, p. 45-46).

ويكمن هذا المنظور في صميم التحليل الشهير الذي أجراه بيكر وأسماه "سير الانحراف" لمدخني الماريجوانا، وكذلك البحوث الأحدث التي تناولت ظواهر متنوعة مثل عمليات الانفصال بين الزوجين (Vaughan, 1986)، أو الرجال المتشبهين بالنساء (Ekins, 1997)، أو فقدان الشهية (Darmon, 2003, 2008).

وقد تم استخدام مفهوم السيرة وتطبيقه على الانخراط السياسي، ليتيح فهم كيف تتحدد المواقف والسلوكيات، في كل مرحلة من حياة الإنسان، عبر المواقف والسلوكيات السابقة، وكيف أنها بدورها تُكيِّف حقل الممكن في المستقبل، وبذلك يعاد وضع مراحل الانخراط ضمن المسار الأطول لدورة الحياة. ولذا فإن مفهوم السيرة يتيح تناول مسائل الاستعداد المسبق للناشطين، والانغماس في الفعل، والأشكال المختلفة والمتنوعة عبر الزمن التي يتخذها الانخراط، وتعددية أنواع الانخراط في إطار التجربة الحياتية للفرد (عمليات الانسحاب والانتقال من مجموعة إلى أخرى، من نوع من الناشطية إلى آخر)، وتقليص أو توسيع الانخراط في أطر احتجاجية متنوعة (Fillieule, 2001).

ويفترض تحليل السيرة الأخذ في الحسبان بعدين أساسيين للهويات الاجتماعية. أولهما، من منظور زمني ممتد، هو بُعد **تحوُّل الهويات** والآليات الاجتماعية المؤثرة بشكل متعاقب على تلك التحولات؛ وثانيهما، من منظور تزامني، يتمثل في **تعددية مواقع انتماء** الفاعلين الاجتماعيين في إطار ذات اللحظة التاريخية.

وفي كتابه المعنون **مرايا وأقنعة** 1992 (Miroirs et Masques)، يكشف أنسيلم ستراوس Anselm Strauss عن الطريقة التي تكون بها الهويات عرضة لتغيرات مستمرة، وذلك في ضوء المستجدات التي تطرأ على البنية الاجتماعية وفي المواقع المتوالية للفاعلين في هذا الإطار، مما ينعكس عبر المراحل المختلفة من حياة الشخص على صعيد قدرته على التفسير الذاتي للتغيرات المعيشة. ويُحلِّل المؤلف بذلك ما يسميه "التغيرات

المؤسسية" (تغيرات في الوضع ناجمة مثلًا عن الدخول في حياة العمل أو الزواج... إلخ.)، و"العوارض الحياتية" (أزمات، إخفاقات، حالات حداد... إلخ)، مركزًا بوجه خاص على عمليات "تخفيف الهوية" (مراجعة المكونات الأولية للهوية لدى الفرد) و"تلقين الأصول" (تلقين الفرد عدد من القواعد على أنها أصول مؤسسة) مما قد يفضي إلى تغيرات بيِّنة على مستوى مضمون الهويات، أي في التصورات والمواقف والدوافع.

أما عن مفهوم التعددية، فهو يحيل، عند ستراوس واستمرارًا لجورج هـ. ميد George H. Mead، إلى فكرة مفادها أن انتماء الفاعلين الاجتماعيين إلى عوالم وعوالم فرعية اجتماعية متعددة سمة من السمات الأساسية للحياة الاجتماعية المعاصرة (Strauss, 1993, p. 41–43). ومن هنا تأتي الفكرة القائلة بأن المنظمات الناشطية تتكون أيضًا من أفراد منتمين إلى أماكن متعددة ضمن الفضاء الاجتماعي ذاته. ولذا فهم يخضعون على الدوام لواجب الامتثال لأعراف وقواعد مختلفة وأنواع شتى من المنطق ربما تضاربت أحيانًا، كما يتعين عليهم الامتثال لمبادئ تنشئة مستبطنة يمكن لها أن تتضارب، بل وأن تتناقض، بحكم أنه قد تم استيعابها كقواعد ثابتة (Lahire, 2002).

سير النشطاء كتحليل للسياق

تحيل هذه الصلة الملحوظة بين السياقات الاجتماعية من جهة والاستعدادات – كعامل ثابت أو متغير- من جهة أخرى إلى الفكرة القائلة بأن الخصائص الاجتماعية المعيَّنة – كالجنس أو السن أو الوضع المهني– ليس لها قدرة تفسيرية إلا بمقدار طرحها ضمن حالة محدَّدة المعالم والسمات. وتجب قراءة هذه الحالة على مستويات ثلاثة:

أولًا، على صعيد **السياق السياسي:** والواقع أنه يجري تحقير أو على العكس تثمين بعض الخصائص الاجتماعية والاستعدادات، في لحظة زمنية معينة وفي قطاع بعينه من الناشطية، لهذا النموذج أو ذاك لما يتم تصنيفه على أنه سمات للـ"ناشط الجيد"، كما تتفاوت القيمة الاجتماعية لقضية ما، وكذلك قيمة الإسهام في دعم القضية، في ضوء التحولات في الفضاء الذي تحدث في إطاره تلك القضية.

أما على صعيد **ردود الفعل المتوقعة:** فتتكون الاستعدادات ضمن التلاقي المتكرر

والمتغير بين الخصائص الاجتماعية والسياقات المتنوعة للتنشئة. فالجنس، على سبيل المثال، لا يشكِّل في حد ذاته متغيرًا تفسيريًّا للعلاقة بالنشاط السياسي وبالانخراط، حتى لو كنا نلحظ دائمًا اختلافًا جندريًّا في مستويات وأنماط الانخراط. ولكن في المقابل، فإن الأخذ في الحسبان بآثار الانتماء إلى فئة ضمن عالم فرعي اجتماعي بعينه، في مرحلة أو أخرى من مراحل الحياة، يتيح الإلمام الدقيق بالبعد الجندري للأنماط المتنوعة والمتوقعة للإدراك والمواقف (Fillieule, 2009).

وأخيرًا، على المستوى **الوسيط للمنظمات** meso level، يجب النظر في شتى صنوف المنطق الاجتماعي والسياسي للانتقاء ولتوجيه الأنشطة التي تنفذها المنظمات، وذلك بغية استيعاب التقييمات المتغيرة للصفات الاجتماعية لأعضائها. وقد اقترح هانز جيرثHans Gerth وشارلز رايت ميلز (Charles Wright Mills 1954) مجموعة من الأدوات المفهومية التي تتيح التفكير في تلك العلاقات بين الأفراد والمؤسسات. ونستخلص منها ثلاثة دروس:

أولًا، نلاحظ أن الانخراط في أنشطة احتجاجية هو نتاج لتكيُّف بين الطلب والعرض في مجال الناشطية. ولا يقتصر هذا العرض على تنوع القضايا المتاحة في لحظة بعينها، بل يحيل أيضًا إلى الطريقة التي تقوم بها الجماعات بتحفيز أو التقليل من شأن أحد أشكال الانخراط عن طريق التأثير على الصورة العامة للنشطاء، وذلك بالإضافة إلى مجموع أدوات الانتقاء التي تشكل حاجزًا أمام الدخول أو آلية فرز تُخرج البعض وتوجِّه البعض الآخر نحو أدوار بعينها.

وثانيًا، إذا اعتبرنا مع جيرث وميلز أن المؤسسة هي منظمة تتكون من أدوار متمايزة وتراتبية يتعين على الأعضاء الامتثال لها، فمن المعقول الاعتقاد بأن تبنِّي تلك الأدوار يمر عبر آليات التعلُّم والتنشئة الثانوية التي تجب دراسة مدى قوة رسوخها – عبر تتبع أشكال التعبير التي تمتد من "التبدل" (Berger et Luckman, 1986) إلى التكيف الاستراتيجي أو اللاحق على اللحظة– واستمرارية تأثيرها على مستوى الآثار الحياتية على مختلف مجالات العيش.

ولذا، فإن هذا التمييز التحليلي بين **آثار الانتقاء** و**آثار الزمن** (Fillieule, 2001)، وهو تمييز ليس ببعيد عن مفهوم "السيرة الأخلاقية" الذي نحته إيرفينغ جروفمان

Erving Groffman (1975)، يحيل من جهة إلى **انتقاء الأشخاص** (حوافز وحواجز أمام الدخول، وتوجيهات للأنشطة)، ومن جهة أخرى إلى **التنشئة التنظيمية**، أي إلى آثار الناشطية المتعددة على التنشئة، تلك الآثار التي تحددها جزئيًّا قواعد وأنماط عمل المنظمات، شريطة أن نفهم تلك القواعد والأنماط كعالَم تحكمه مجموعة من القواعد (أوضاع، أنشطة مقترحة أو محجوزة، **قيادة**... إلخ).

سير النشطاء والتنشئة المؤسسية

وفقًا لجيرث وميلز، "تنتقي المؤسسات أعضاءها وتلفظهم في ضوء نطاق واسع من القواعد الرسمية والأعراف غير الرسمية. والمعايير الرسمية التي تتيح تلبُّس دور أو التخلي عنه يمكن أن تتمثل في معايير محدَّدة مثل السن والجنس والحالة الصحية" (1954، ص 165). وفي حقل الأنشطة الاحتجاجية، يمكن أن يتم انتقاء الأشخاص بطريقة موضوعية أو ملتوية إلى هذا الحد أو ذاك، وعلى أساس صفات صريحة أو ضمنية. ويعطي دوج ماك آدم Doug McAdam مثالًا لافتًا على ذلك في تحليله للأبعاد المتصلة بنوع الجنس في تجنيد المتطوعين من أجل "صيف الحرية" Freedom Summer[21] في 1964 (McAdam, 1992).

وبخلاف آليات الانتقاء، تقوم المنظمات أيضًا بعمل هام يتصل بتنشئة أعضائها، بمعنى دفعهم إلى **تبني أدوار** على نحو يتيح للفرد القيام بمهامه وتحديد الأدوار المنوط به القيام بها بشكل سليم. ويمكن لهذه التنشئة الثانوية أن تتخذ أحيانًا شكل التلقين الصريح، بهدف كفالة تجانس المفاهيم الفكرية للنشطاء وطريقة تصرفهم داخل المنظمة وباسمها (Sibot, 2002, 2003)، ولكن في أغلب الأحوال يعتمد هذا المستوى من التنشئة على كياسة النشطاء وقدرتهم على استنتاج "معنى عملي" يعمل على مستوى أبعد من نطاق الوعي المعرفي (Bourdieu, 1980). وإذا كانت "المؤسسات تترك بصمتها على الفرد على نحو يُعدِّل سلوكه الخارجي وحياته الداخلية"، وفقًا لجيرث وميلز (1954، ص

21- "صيف الحرية" Freedom Summer هي حملة جرى شنها في الولايات المتحدة في 1964 بهدف تسجيل أكبر عدد ممكن من الناخبين من الأمريكيين من أصل إفريقي في ولاية ميسيسيبي. وقد درس هذه اللحظة دوج ماك آدم وأفرد لها في عام 1992 كتابًا مهمًا يحمل نفس العنوان [المترجم].

173)، فإنه يتعيَّن إذن الاهتمام في آن واحد بمضمون ونمطيات عملية التنشئة المؤسسية. وينبغي هنا التمييز بين أبعاد ثلاثة.

من جهة، اكتساب **موارد** – الخبرة والفطنة. فالمشاركة في نشاط احتجاجي يمكن أن يتيح اكتساب موارد، تتنوع بالطبع بحسب الرساميل المتوفرة للشخص من مصادر خارجية وسابقة على الانخراط في إطار شكل تنظيمي، مما قد ينتج عنه اكتساب مزايا أو مكانة.

ومن جهة أخرى، اكتساب **أيديولوجية**. والحاصل أن التنشئة الثانوية يمكن أن تتصل أيضًا بتبنِّي رؤية للعالم، ولمكان الجماعة ضمن هذا العالم، ومكان الفرد ضمن الجماعة. وتُدار المجموعات الناشطية في واقع الأمر "عن طريق قواعد مكتوبة وغير مكتوبة، تنتقل عبرها عادات وأنماط تفكير، يتبناها إلى حد بعيد نشطاؤها ومسئولوها (Lefebvre et Sawicki, 2006, p. 42-43). وتتيح مراقبة الممارسات، في هذا الصدد، رؤية كيفية قيام المؤسسات بإضفاء المشروعية على بعض أنواع الخطاب والممارسة على حساب غيرها، وكيف أن الأعضاء، في مواجهة تلك القيود، لا يتمتعون بنفس الموارد بغرض تقليل أثر أو تجديد الأيديولوجيات المسيطرة.

وهنا، تكون الموارد المؤسسية بحق – مثل ممارسة وظيفة قيادية رسمية أو غير رسمية، والقرب من الدوائر القيادية أو الانتماء إليها، والشرعية ضمن الأقران من النشطاء عبر معايير قائمة على الأقدمية أو على ما تم تقديمه بالفعل من تضحيات- ولكن أيضًا الموارد الاجتماعية والمكوَّنة خارج المكافآت التي تمنحها المنظمة – مثل القدرات الناجمة عن امتلاك خبرة أو السلطة المعنوية المقترنة مثلًا بالمهنة- تكون تلك الموارد محدِّدة للقدرة على مقاومة، وفي التحليل الأخير إعادة التفاوض بشأن رؤى العالم التي تفرضها المنظمة.

وأخيرًا، تمر التنشئة داخل المنظمات عبر عملية إعادة توزيع عميقة بهذا القدر أو ذاك لـــ **شبكات التفاعل الاجتماعي**، سواء في دوائر الناشطين أو في سائر العوالم الاجتماعية الفرعية، وهو ما يفترض بذل جهود بشأن **الهويات الفردية والجماعية**. وثمة مؤلفات ثمينة في حقل علم النفس الاجتماعي تتيح فهم الآليات التي يجري من خلالها كفالة **تماسك** الجماعة. ويستند التماسك، الذي يُعرَّف عن طريق الصلات الشعورية بين الأفراد والتعلق العاطفي، إلى آليتي **الهجر renunciation والتوحد communion**

(Kanter, 1972)). ويشير الهجر إلى الانسحاب من كل علاقة اجتماعية خارج الجماعة. وأما التوحد، فيرتبط بجميع طرق تعزيز شعور الانتماء إلى جماعة متماسكة من خلال الانصياع إلى ثنائية: الإجماع/الإقصاء. ويمر ضمان التماسك أيضًا عبر وسائل وتقنيات سيطرة تتراوح بين أشدها نعومة وأشدها جذرية، وتدور كلها حول معاني التضحية والزهد وكبح الرغبات الذاتية، حيث يهجر المرء رغباته واهتماماته، ويتم التخلي عن الهوية الفردية لصالح التماهي مع الجماعة في ظل ولاء غير مشروط لسلطة الجماعة وما تمليه من قواعد ومشاعر.

أوليفييه فيليولOlivier Filieule

إحالات:

الآثار البيوجرافية للانخراط، وقف الانخراط، النوع والناشطية، الهوية الجماعية.



عبور القوميات/التدويل (Transnationalisation/internationalisation)

كبديل للمقاربة "الواقعية" للعلاقات الدولية، المتمحورة بإفراط حول العلاقات بين الدول، اقترح روبرت كيوهين Robert Keohane وجوزيف ناي Joseph Nye في سنة 1972 الاهتمام بالصلات وأشكال التضامن بين الفاعلين من غير الدول. وقد عرَّفا آنذاك العلاقات العابرة للقومية بأنها "الصلات والائتلافات والتفاعلات الجارية عبر الحدود الدولية بعيدًا عن سيطرة الهيئات المركزية الحكومية المعنية بالسياسة الخارجية". وكانت هذه بمثابة دعوة إلى الأخذ في الاعتبار، في جملة أمور، الحركات الاجتماعية. والواقع أن الإطار الضمني لتحليل الحركات الاجتماعية، والمتمثل في الدولة–الأمة، أدى لأمد طويل إلى إهمال بُعدها الدولي. ومنذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، اختار أخصائيو الحركات الاجتماعية "الانعطافة العابرة للقوميات". وإذ انضم إليهم الباحثون في المجالين المقارن والدولي، راحوا يدرسون ظواهر التقاطع بين تيمة "العولمة"، وزيادة عدد المنظمات غير الحكومية منذ نهاية الحرب الباردة، وظهور حركات العولمة البديلة في النصف الثاني من التسعينيات.

الأشكال المتنوعة للعابر للقوميات في الحركات الاجتماعية

من الناحية الفعلية، لم يكن البُعد الدولي مع ذلك غائبًا قط عن الاحتجاج: تأمَّل مثلًا هوجونوتيي سيفين[22] الذين لجئوا إلى هولندا عقب إلغاء مرسوم نانت، أو التعبئة الدولية ضد العبودية في القرن التاسع عشر، أو انتشار تيمة واحتجاجات ربيع الشعوب في أربعينيات

22- الهوجونوتيون Huguenots هم بروتستانتيون فرنسيون انتشروا في منطقة تلال سيفين Cévennes في جنوب وسط فرنسا في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وقد منحهم مرسوم نانت Edict of Nantes الذي أصدره الملك هنري الرابع في عام 1598 حقوقًا أساسية. ومع إلغاء هذا المرسوم في عام 1685 وتصاعد اضطهاد البروتستانتيين في فرنسا، اضطروا إلى الخروج من فرنسا واللجوء إلى البلدان المجاورة، وخصوصًا هولندا [المترجم].

القرن التاسع عشر، أو نشطاء القضية العمالية منذ القرن التاسع عشر في أوروبا...

ويشمل البُعد العابر للقوميات تنوعًا كبيرًا من العمليات الناشطية. وقد يتعلق الأمر بالفعل المتزامن أو المنسق في بلدان عدة (كالاحتفال بأول مايو)، أو بعمليات محاكاة وتحويل لاستراتيجيات حركة كنتيجة لعمليات التعبئة الجارية في الخارج (إنهاء الاستعمار، انهيار نُظم أوروبا الشرقية...)، أو بنقل الموارد، أو بناء وتوطيد منظمات ذات بُعد دولي، أو الالتزام المادي بقضايا بعيدة، أو النضال ضد ممارسات (لدول أو شعوب أو شركات) بعيدة ومثيرة للخلاف (عمل الأطفال...). ويمكن لهذه الناشطية أيضًا أن تجمع بين فاعلين غير حكوميين وإداريين في إطار تحالفات قطاعية داخل منظمات دولية. وتُميِّز دوناتيلا بورتا Donatella Porta وسيدني تارو Sidney Tarrow (2005، ص 3-2) بين عمليات الانتشار diffusion، التي يجري عبرها تدويل أفكار وممارسات حركة ما، وإضفاء الطابع المحلي domestication، حيث يشهد إقليم إحدى الدول نزاعات تجد أصلها في الخارج، وأخيرًا استدعاء الخارج externalisation، حيث تُستدعى منظمات فوق قومية supranational للتدخل في مشكلات أو نزاعات محلية.

ولا تُحدِّد الأدبيات الصادرة مؤخرًا دومًا ماهية العابر للقوميات أو الدولي في الحركات الاجتماعية المرصودة، وأحيانًا ما تبالغ في تقدير جِدَّة هذه الحركات، وهي جدَّة قد تتعلق بالسياق ("الكوكبة" أو "العولمة") أو بممارسات وخطابات تُعتبر تجديدية، أو بتغير نطاق العمليات الاحتجاجية. وبالرغم من حجمها، فإن المنتديات الاجتماعية العالمية والإقليمية لم تفتتح عهد التجمعات الدولية الكبرى للنشطاء، ذلك العهد الذي كانت قد استهلَّته، بطريقتها الخاصة، مؤتمرات الأممية الثانية في نهاية القرن التاسع عشر في أوروبا. وإذا كانت ثمة جِدَّة في الأمر (هناك بالفعل جِدَّة من حيث الدرجة)، فهي تكمن بالأحرى في الاحتجاج على سياسات التقشف التي تُروِّج لها مؤسسات الحوكمة العالمية، لا سيما بمناسبة اجتماعات تلك المؤسسات (مجموعة السبعة ومجموعة الثمانية، ومنظمة التجارة الدولية، والقمم الأوروبية أو قمم الأمريكتين...). وتُضاف إلى ذلك المظاهرات في البلدان الفقيرة ضد سياسات التكيف الهيكلي. وليست جميع عمليات التعبئة هذه "عابرة للقوميات" بالكامل: فهي تتكوَّن إلى حد كبير من سكان "محليين"، يحملون جنسية البلد الذي يجري فيه الاحتجاج.

أُطر عالمية

يُبرز سيدني تارو (Sidney Tarrow 2001) المشكلة التي يثيرها الخلط بين التأطير العالمي لنشاط ما وحقل الفعل الخاص بهذا النشاط من الناحية العملية. ومن الممكن بشكل متجانس الربط بين التحوُّل في أشكال الاحتجاج والتحوُّل في أشكال السيطرة، الاقتصادية والسياسية، أو تطوُّر وسائل الاتصالات. ولكن مجيء حركة العولمة البديلة أعطى الانطباع بالتطابق الميكانيكي بين شكل محدَّد للرأسمالية العالمية وتطوُّر الحركات العابرة للقومية المحتجة على ذلك الشكل، في حين أن الوعي بتلك المشكلات يعود بلا شك إلى إثارتها أو طرحها من قِبَل تلك الحركات نفسها، وكذلك من قِبَل المنظمات الدولية التي تستند إليها. فالوجود الموضوعي للمشكلات، حتى لو كانت "عالمية" الطابع، لا يكفي في حد ذاته لإطلاق عمليات التعبئة. ولذا يتعيَّن علينا الاهتمام بشروط نجاح بعض التأطيرات والأيديولوجيات ذات الصبغة العالمية، وبإمكانية اندراج عمليات تعبئة محلية أو قومية ضمن سِجل يجمع ما بين عمليات تعبئة بالغة التنوع في بعض الأحيان. ومن الممكن لتلك السجلات أن تكون، إلى هذا الحد أو ذاك، توافقية ومدعومة بقواعد دولية. ويُصر كلٌّ من مارجريت كيك Margaret Keck وكاثرين سيكينك (Kathryn Sikkink 1998)، وجون بولي John Boli وجورج توماس (George Thomas 1999) على الطريقة التي يستند بها الفاعلون العابرون للقومية إلى القواعد الدولية لحقوق الإنسان. فماذا إذن عن "تدويل النضالات حول أرثوذكسيات جديدة ذات صبغة عالمية" مثل حقوق الإنسان (Dezalay et Garth, 2002)، والمسارات المهنية التي تفضي إليها تلك الخبرات؟ الواقع أن عددًا من أولئك الذين يريدون تكوين سيرة مهنية في تلك المجالات يبدءون في منظمات غير حكومية ناشطية قبل أن يتحولوا إلى قطاعات أكثر رغدًا.

ولا شك أنه من الأسهل للشبكات العابرة للقوميات المعنية بالدفاع عن قضايا أن تستند إلى قواعد دولية (كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان مثلًا) وليس إلى مبادئ بديلة تُنازع تلك القواعد أو تَجهَد في الاستناد إليها. وفي المقابل، تجد عمليات التعبئة المناهضة للعولمة (أو المطالبة بعولمة بديلة) صعوبة أكبر في إيجاد حلفاء داخل المنظمات التي تحتج عليها (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية)! ويتعيَّن هنا أن نعي الطابع

المحلي جدًّا أحيانًا لتلك "القواعد العالمية"، وأن نأخذ في الحسبان استراتيجيات أولئك الذين يناهضون تلك القواعد أو يتخذون إزاءها موقفًا انتهازيًّا بامتياز. ومن شأن إجراء المزيد من الأعمال حول الحركات الإسلامية، أو حركات مناهضة الإجهاض، أو الحركات المعادية جذريًّا لبعض القواعد الدولية، أن يحول بيننا وبين التوصُّل إلى تعميمات انطلاقًا من جزء فقط من عمليات التعبئة العابرة للقوميات. وبالمثل، فإن عمليات التعبئة التي يقوم بها المهاجرون، لا سيما ما يسميه أندرسون "القومية عن بُعد"، وكذلك عمليات التعبئة السياسية-الدينية العابرة للقومية، تُمثِّل بعض أرسخ أشكال لا عمليات التعبئة العابرة للقومية فحسب، ولكن ربما أيضًا الحركات الاجتماعية العابرة للقومية: فهي تُسهم إسهامًا قويًّا في بناء هويات متخيَّلة، وتستند إلى تفاعلات متواصلة أحيانًا بين أعضاء الشبكة الاحتجاجية، دون أن تكون على القدر نفسه من التوافق الذي نجده في الدفاع عن حقوق الإنسان!

وامتدادًا للتيار الأمريكي لتعبئة الموارد، ينصبُّ الاهتمام على الأساس التنظيمي للاحتجاج العابر للقوميات، أي إلى المنظمات "الحاملة" للحركات الاجتماعية. ويعطي كيك وسيكينك دورًا مركزيًّا للمنظمات غير الحكومية داخل "شبكات المناصرة العابرة للقومية" [Transnational Advocacy Networks]. وتلجأ جاكي سميث وآخرون Jackie Smith et al إلى فئة "منظمات الحركات الاجتماعية العابرة للقومية" [Transnational Social Movement Organisation]، حيث ترى في المنظمات غير الحكومية المندرجة ضمن اتحاد الجمعيات الدولية مؤشرًا تجريبيًّا أساسيًّا لتلك الفئة. ولكن أساس عمليات التعبئة العابرة للقومية لا يقتصر على تلك المنظمات، بل يشمل أيضًا النقابات والمؤسسات والمنظمات الدينية (الكنيسة الكاثوليكية، أو الإسلام السني، أو الكنائس الخمسينية) التي تسهم بقوة في ترسيخ الشبكات وفي تحديد معالم الفعل الجماعي العابر للقوميات. وعلاوة على ذلك، فإن جميع المنظمات التي تساهم في الحركات الاجتماعية العابرة للقوميات ليست هي ذاتها هياكل عابرة للقوميات.

تحولات المنظمات وعملية تقسيم العمل في الناشطية

تتيح دراسة المسار الفردي للنشطاء فهم ما يمكن أن يجعلهم ميالين إلى هذا الاستثمار في الدولي. والواقع أن الحساسيات الدولية لدى النخب الاجتماعية منذ عدة قرون هي مثال على هذه الميول. وتؤكد دراسات السيرة الاجتماعية عن الأحداث الاحتجاجية ذات البعد العالمي (Agrikoliansky et Sommier, 2005) فرضية تارو عن مشاركين ليسوا مُنبَتِّي الجذور بقدر كونهم "كوزموبوليتانيين متجذرين" (rooted cosmopolitans) وفقًا لديلا بورتا Della Porta وتارو Tarrow (2005، ص 237). ولكن التدويل لا يقتصر على النخبة، مثلما تُبيِّن آن كاترين واجنر Anne-Catherine Wagner (2005) بشأن الكونفيدرالية الأوروبية للنقابات.

ويحمل التدويل في طياته آثارًا إقصائية هامة (عن طريق اللغة، والقدرة غير المتساوية على السفر...)، ترتبط مباشرة بتقسيم العمل بين النشطاء. ويزداد تقسيم العمل هذا تعقيدًا في ظل ما يشير إليه تارو وماك آدم McAdam وتارو باعتباره "تغيير نطاق" scale shift (في Della Porta et Tarrow, 2005). ويفترض ذلك فهم ما يدفع فاعلين ومنظمات إلى التدويل: "القيم"، ولكن أيضًا الأسباب المالية، وحراك بعض الشبكات (المهاجرون، التجاذبات الثقافية عبر حدود الدول...). ويدعونا ذلك أيضًا إلى الاهتمام بأنواع الروابط القائمة بين أبطال الفعل الجماعي العابر (التفاعلات الجارية وجهًا لوجه، ودوران الموارد المالية، و"الجماعات المتخيلة" العزيزة لدى مُنظِّري القومية، والروابط الموضوعية، سواء كانت مُدركة أم لا، في التقسيم الدولي للعمل الاقتصادي). ويؤدي تدويل المنظمات وإضفاء الطابع العابر للقوميات عليها إلى التوليد التدريجي لفضاءات موسعة لتعريف القضايا، على نحو يفضي إلى مضاعفة مستويات التدخل وأخذ الكلمة وإمكانيات النزاعات وأوجه سوء الفهم.

وفي عمليات إضفاء الطابع العابر للقوميات على الاحتجاج هذه، تكون الدول والمؤسسات في آن واحد هدفًا للاحتجاج وجهات تنسيق أو تيسير للاحتجاج. ويشير كيك وسيكينك (1998) إلى استراتيجية "رد الكيد" (boomerang) لدى نشطاء يستندون إلى منظمات دولية ومنظمات غير حكومية من أجل الضغط على حكوماتهم الوطنية غير المنصتة إلى مطالبهم عن طريق الالتفاف على تلك الحكومات. وعن طريق مجاز "الشّعب المرجاني"، يُذكِّرنا تارو (2001) بأن المنظمات الدولية، بما في ذلك تلك التي تكون موضع احتجاج،

هي أماكن للألفة بين النشطاء من مختلف الدول. ويمكن في هذا المقام أن نأسف لعدم المبالاة إزاء النطاق الإقليمي لجزء كبير من النشاط العابر للقوميات، إذ إن الأعمال الجارية حول أوروبا ومنطقة التجارة الحرة الأمريكية تتجنب التعميمات المتعجلة وتُبيِّن أهمية الاحتجاجات الموجَّهة مباشرة إلى الحكومات الوطنية (Imig et Tarrow, 2001). وتُبرز هذه الأعمال تاريخية الدفاع عن القضايا والاهتمامات المحدَّدة لمنطقة بعينها، كما تُبرز الفرص التي تتيحها الاندماجات الاقتصادية-السياسية الإقليمية (من حيث الإمكانيات القانونية، وعمليات التبادل على نطاق قاري...).

ولا يمكن إغفال دور بعض الدول الكبيرة في دعم الاحتجاج العابر للقوميات (لاسيما دور البرازيل ومجموعة العشرين في فشل المفاوضات الجارية في مؤتمر قمة منظمة التجارة العالمية في كانكون في سنة 2003). ولا ينبغي إهمال التحالفات الجزئية بين المنظمات والدول الكبيرة في الجنوب ضد بعض أشكال المنطق المهيمن، حيث تؤكد تلك التحالفات الطابع الجدلي للصلة القائمة بين الحركات الاجتماعية والدول.

تحوُّل ريبرتوارات الأفعال

يُطرح سؤال تحوُّل ريبرتوارات الأفعال: فما يتجلى اليوم هو على الأقل "أسلوب عابر للقوميات" في الاحتجاج. ولذا يُفترض أن الريبرتوار "المحلي والمرعي (الخاضع للرعاية)" الذي وصفه شارلز تيلي، قد تلاه الريبرتوار "القومي والمستقل"، ثم الآن ريبرتوار "عابر للقوميات وتضامني".

وتشير فرضية الريبروتوار الثالث عن حق إلى دور وسائل الإعلام والمنظمات والمنتديات الدولية كأماكن "تكتل" لشبكات عابرة للقوميات، وصياغة لتيمات يجري بعد ذلك إعادة تبنّيها محليًّا. وتُسلط هذه الفرضية الضوء على دور الأحداث السابقة على الناشطية مثل الحفلات الموسيقية الكبرى حول تيمات تضامنية (ضد المجاعة، من أجل إلغاء الديون...) (Lahusen, 2001). وتستند هذه الحملات الدولية إلى أحداث ذائعة الصيت إعلاميًّا تَدين بالكثير إلى عولمة صناعة الترفيه والإعلام، تلك العولمة التي تُسهم في العناية بأحداث تقع على الحدود ما بين الاحتجاج والتسلية، وفي تعريف الأوضاع الاحتجاجية. والواقع أن

المجالات التي يبدو فيها أن ثمة اختلالًا بين النموذج القومي – المستقل لدى تيلي من جهة والفعل الجماعي العابر للقوميات من جهة أخرى، تحيل بالفعل إلى صيغة المنظمات غير الحكومية، مصحوبة بأنواع من الرعاية من قِبَل بعض الدول (أو حتى الشركات)، وكذلك إلى الدفاع عن المصالح المطروحة بوصفها عالمية أو معبِّرة عن مجموعات صغيرة مهدَّدة بفعل أشكال من المنطق العالمي، وإلى صناعة الترفيه ووسائل الإعلام، لا سيما الناطقة باللغة الإنجليزية، وإلى وزن الخبرة (الموجودة بالفعل مع ذلك خلال تحوُّل الريبرتوار على الصعيد القومي)، وإلى الممارسة المحدَّدة للقمم المضادة، وأخيرًا إلى نموذج "الاجتياز" الذي يُفضي إلى صلة أحيانًا ما تكون بالغة الرخاوة بين الحدث الاحتجاجي والمنظمة أو الأيديولوجيا التي يمكن أن يستند إليها.

الجدول (1): ريبرتوار ثالث؟

1850–1650	1980–1850	1980–2000 وما بعدها
محلي ومرعي	**قومي ومستقل**	**عابر للقوميات وتضامني**
انتفاضات غذاء	إضرابات	حفلات "باند إيد" Band Aid الموسيقية
تدمير الحواجز الجمركية في مداخل المدن	اجتماعات انتخابية	تليثونات*
تخريب الماكينات	اجتماعات عامة	قمم الأرض، المرأة...
طرد جامعي الضرائب	انتفاضات مسلحة	حملات مقاطعة دولية

المصدر: كوهين Kohen وراي Rai، 2000، ص 15.

* "التليثون" Telethon (مزيج بين كلمتي "تليفزيون" وماراثون" هو حدث يُنظَّم لجمع التمويل لصالح قضية خيرية يدوم لساعات طويلة ويُذاع تلفزيونيًا [المترجم].

ويبقى أن الريبرتوارات القديمة والجديدة تتعايش وتتنوع في الفضاء، وأن "الريبرتوار الثالث"، في حالة وجوده، لا يبدو مرتبطًا بظاهرة إضفاء الطابع العابر للقوميات وحدها.

وتدعو فرضية الريبرتوارات مع ذلك إلى دراسة التحولات في النشاط القمعي للسلطات

في مواجهة الاحتجاج العابر للقوميات، فضلًا عن تكييف تكتيكات المحتجين بما يلائم ردود السلطات (أدى عقد مؤتمرات قمة في أماكن يصعب بشكل متزايد الوصول إليها إلى تراجع ممارسة القمم المضادة). وأخيرًا، فإن التفكير باستخدام مقولتَيْ الريبرتوارات والممارسات الاحتجاجية يعني أخذ مسألة التمويل في الحسبان. ففي يومنا هذا، يتهيكل الفعل الجماعي العابر للقوميات بقوة من قِبَل جهات فاعلة تُسهم في تدويل هذا الفعل على الرغم من عدم اقترانها عفويًّا بعالم المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية. وهذا هو حال المؤسسات الأمريكية الكبيرة ومراكز التفكير think-tanks التي تُسهم في تمويل المنظمات غير الحكومية ومن ثم في هيكلة الشبكات الدولية (مثل مؤسسة فورد في مجال حقوق الإنسان، أو منظمة "المجتمع المفتوح" لجورج سوروس، التي تربط ما بين الدفاع عن المجتمع المدني وعن السوق).

والواقع أن تاريخ الحركات الاجتماعية لم يكن قط تاريخًا وطنيًّا واحدًا، وهو ما يدعونا تاريخ الأمميات والحركات العمالية إلى تذكُّره. ولكن ربما لم تَعُد سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، منذ أمد طويل، مرادفة لسوسيولوجيا الحركة العمالية.

جوهانا سيميونJohana Simieant

إحالات

تحليل الشبكات، دورة التعبئة، الفضاء الجغرافي والحركات الاجتماعية، الخبرة، وسائل الإعلام، الرأي العام، ثورات وأزمات وانتقالات، النقابية

العريضة
(Pétition)

المقصود بـ"العريضة" هو "نص مطلبي من المستهدف أن يتبناه عدد من الأشخاص منهم شخص واحد على الأقل لم تُتح له إمكانية تعديله".

ويتطابق هذا التعريف مع المعنى العادي اليوم لـ"العريضة"، وهو يميزها عن أشكال أخرى من النصوص المدعومة من مجموعة ما أو مجموعات، مثل "الرسالة المفتوحة" الموقعة غالبًا من عدد محدود للغاية من الأفراد بحيث يتسنى لكل منهم المشاركة في صياغتها، أو "المذكرة" التي تصوِّت عليها جمعية عامة ويجري اعتمادها جماعيًّا، أو "المانيفستو الفني" الذي لا يتضمن مطالب.

بيد أن هذا التعريف لا يتطابق مع ما يُطلق عليه القانون هذا الاسم، حيث لا تنطبق صفة "العريضة"، في فرنسا مثلًا، سوى على الطلبات المكتوبة الموجَّهة إلى رئيس أحد المجلسين البرلمانيين والمسجَّلة بهذه الصفة من قِبَل هذين المجلسين، سواء كانت تلك الطلبات فردية أو جماعية. وبالتالي، فمن الناحية القانونية، يمكن لطلب العفو الفردي الموجَّه إلى رئيس الجمعية الوطنية أن يُسجَّل بوصفه "عريضة"، في حين أن "عريضة" موقعة من قِبَل أكثر من ستة ملايين فرد ضد التجارب النووية الفرنسية لن تحصل على هذه الصفة إذا كانت موجَّهة إلى رئيس الجمهورية. ويضاف إلى ذلك أن أكثر من 80% من "العرائض" المسجلة في الجمعية الوطنية بين عامي 1988 و1998 كانت "عرائض" فردية.

ممارسة بديهية

"من المرجح ألا تجذب العريضة انتباه الأشخاص، لكن يرجح أيضًا أنها لن تضايق أحدًا" (Crozat, 1998, p. 59). في هذا الاقتباس، يجمع ماتيو كروزاه Matthew

Crozat ما يبدو أنه التصوُّر السائد لموضوع "العريضة" في الأدبيات السوسيولوجية المعاصرة. ولا يبدو تقديم العرائض "وسيلة بالغة الفعالية ببساطة للاحتجاج" (Kaase et Marsh, 1979, p. 83). ولكنه لا يتطلب سوى "القليل للغاية من الجهود من قِبَل المشاركين" (Duyvendak, 1994, p. 108).

ولذا كانت دراسة هذا النمط من الفعل تثير القليل من الاهتمام السوسيولوجي، لاسيما في ضوء الإشكالية التي كانت أصلًا لتجديد سوسيولوجيا عمليات التعبئة: نقصد الإشكالية المتعلقة بالفعل الجماعي. فالموقِّع على عريضة يعرف بالطبع أن إمضاءه لا يجعل العريضة أكثر فعالية، وهو يعرف بالطبع أيضًا أنه إذا ما قُدِّر الحصول على السلعة العامة المطلوبة، فإنه سيستفيد منها حتى لو لم يوقِّع، ولكن حيث إن هذا التوقيع لا يكاد يكلفه شيئًا، فإنه لا يكون لديه سببٌ للامتناع عن التوقيع: في حالة العرائض، يصبح "الراكبون المجانيون" (free-riders) "راكبين يسيرين" (easy-riders) (Mitchell, 1979, p. 102).

ومن هنا نفهم الندرة النسبية للأعمال المكرَّسة لهذا النمط من الفعل، إلى حد أن إحدى الدراسات القليلة التي اختارت أن تجعل من العريضة موضوعًا للبحث، تطرح على نفسها مهمة أن تجعل من العريضة "موضوعًا يستحق البحث" (Neiman et Gottdiener, 1985). وهذه الأعمال هي بوجه عام من أربعة أنواع. توجد دراسات تتناول الحق في تقديم العرائض لكي تبرز طابعه البالي وتراجعه. ثم تحليلات تركز على "بيانات الشخصيات"، التي تتسم سِمَتها الرئيسية في شهرة الأفراد الموقعين عليها، في ظل فرضية ضمنية مفادها أن هذه البيانات ستحظى بفعالية ومغزى اجتماعيين لا يتوافران لـ"العرائض الموقعة من مجهولين" (Duval et al., 1998, p. 59). وتستخدم بعض أعمال علم النفس، من جهتها، العريضة في التجارب التي تجريها، كذريعة لدراسة ظواهر التأثير، حيث يُفترض أننا هنا نكون إزاء مثال نموذجي لتلك الإسهامات الرمزية (token contributions) التي تكون تكلفتها لأصحابها أقل من تكلفة الإسهامات الفعلية (Oliver, 1984). ويميل مؤلفو هذه الأعمال، فضلًا عن ذلك، إلى إظهار أن العوامل المتعلقة بالأوضاع (situational factors) تلعب دورًا أكبر في التوقيع على العرائض من القناعات الشخصية أو العوامل الشخصية.

ونجد أخيرًا بعض دراسات سوسيولوجيا عمليات التعبئة التي تتناول العرائض، لكنها تتناولها بالأساس كقطعة ضمن قطعة أخرى من ريبرتوار الأفعال الجماعية الأوسع، التي تُشكِّل الموضوع الحقيقي للتحليل. ويتعلق الأمر هنا أساسًا بمقارنة مستوى ممارسة تقديم العرائض في مختلف البلدان (انظر الجدول 1) بغية التوصل مثلًا إلى استنتاج مفاده أن "الأمة الفرنسية أميل إلى إظهار درجة أعلى من التسامح إزاء الأشكال الاحتجاجية الأكثر تصادمية مقارنة بالبلدان الأخرى، لكنها أميل أيضًا إلى رفض الأشكال الأقل تصادمية" (Crozat, 1998, p. 64)، وبغرض ربط هذه النتيجة ببُنى الفرص السياسية الخاصة بكل بلد (Duyvendak, 1994, p. 108): في مواجهة دولة "قوية" و"مغلقة" نسبيًّا، يكون تقديم العرائض قليل الجدوى. وبالتالي يظل تقديم العرائض موضوعًا قليل الحظ من الدراسة، سواء اعتُبر مجرد أثر من الماضي في زمن وسائل الإعلام السمعية البصرية، أو نُظر إليه كشكل احتجاجي بديهي لا يستحق الوقوف عنده.

الجدول 1: معدل ممارسة تقديم العرائض في أربعة بلدان

	بحث الفعل السياسي 1974(1)	بحث القيم العالمية 1981	بحث القيم العالمية 1990	بحث ISSP 2004 (2)
فرنسا	–	% 44	% 51	% 73
بريطانيا العظمى	% 22	% 63	% 44	% 44
الولايات المتحدة	% 58	% 61	% 70	% 67
ألمانيا	% 30	% 46	% 55	% 53

(1) بالنسبة لبريطانيا العظمى وألمانيا، تعود البيانات إلى سنة 1974. وبالنسبة للولايات المتحدة، تعود إلى سنة 1975.

(2) البرنامج الدولي للمسح الاجتماعي، 2004 (International Social Survey Programme 2004).

المفارقة المزدوجة لتقديم العرائض

يبقى أنه عند فحص الجدول، يبدو من الصعب الموافقة على الأطروحة القائلة بأن العرائض مجرد أثر من الماضي. وعلى العكس، فإن تقديم العرائض هو النشاط الوحيد من بين الأنشطة السياسية التي نُسميها، بشكل غير ملائم بلا شك، "غير تقليدية" الذي يُمارَس من قِبَل زهاء نصف السكان، في مختلف الديمقراطيات الغربية. كما أن هذه الممارسة لا تزال تميل إلى الانتشار، في حين أنه يمكننا اعتبارها متقادمة في عصر التليفزيون واستطلاعات الرأي والعودة إلى الديمقراطية المفرَّدة (individualized democracy).

وبالمثل، فإن القول بأن تقديم العرائض هو نشاط قليل التكلفة عمومًا بالنسبة للأفراد، بدعوى أن التوقيع على نص لا يُكلِّف وقتًا ولا مالاً ولا طاقة، هو قول يُهمل تلك السمة الفريدة للتوقيع على عريضة، ألا وهي الأثر المكتوب الذي يُفترض أن يتركه هذا النشاط دليلًا على التزام للفرد يحمل اسمه وتوقيعه، بل وعنوانه غالبًا. إنه التزام فردي يتخذ شكلًا موضوعيًّا، يكاد يكون تعاقديًّا، يمكن أن يترتب عليه عدد من المخاطر بالنسبة للموقعين، بل ومخاطر أكبر بالنسبة لمروِّجي العريضة: مخاطر قانونية، مخاطر جسدية، وبوجه خاص مخاطر معنوية.

أما إذا اعترفنا بأن الممارسات المتمثلة في توقيع العرائض ليست، عند مستويات معيَّنة على الأقل، بلا تكلفة ولا بلا مخاطر، وإذا أضفنا أن هذه الأنشطة لا تتمتع، في أعين الباحثين، بالفعالية، فإننا نعود أدراجنا إلى شكل متفاقم من "مفارقة الفعل الجماعي". والسبب في الشكل المتفاقم هو أننا نضيف إلى العناصر التقليدية لهذه المفارقة بُعدًا إضافيًّا. فالأفراد لا يقبلون فقط التوقيع على عرائض بينما يعلمون أن توقيعهم لن يغيِّر شيئًا بالنسبة لفعالية هذه العرائض. وهم لا يقبلون فقط التعرُّض لبعض المخاطر من أجل الحصول على مكسب لن يعود عليهم شخصيًّا. بل إنهم، ومنظِّمي هذه العرائض، يواجهون هذه العواقب بينما يعلمون/يعتقدون أن هذا النشاط لن يحقق لهم المكسب المنتظر. هذا هو ما يمكن أن نسميه "المفارقة المزدوجة لتقديم العرائض". وهي مفارقة تؤثر على مستويين: مستوى المشاركين، ومستوى المبادرين.

موضوع خصب لإثارة التساؤلات حول سوسيولوجيا عمليات التعبئة

يبدو إذن أن ممارسات تقديم العرائض تُوفِّر مدخلًا خصبًا لإثارة تساؤلات من داخل ومن خارج سوسيولوجيا عمليات التعبئة. من الخارج، أولًا، لأن الإقرار بأن العريضة يمكن أن تكون أقل فعالية من غيرها من أشكال الفعل في حين أنها ليست أقل تكلفة وليست أقل استخدامًا، يدفع إلى القول بعدم جواز اختزال كل شيء في فرضية العقلانية، وإلى ضرورة الأخذ في الحسبان بشكل من "المعنى العملي" للعريضة ينبغي توضيح شروط تحققه.

ولكن الأمر يدفع أيضًا إلى طرح تساؤلات من داخل نموذج التكاليف – المكاسب مطبقًا على عمليات التعبئة. فليس من المستطاع فهم عقلانية تقديم العرائض إلا بالتخلي عن نموذج التأثير الذي يميل إلى تقييم نجاح وعقلانية مشروع التعبئة بمعيار قدرته على تحقيق مطلب أو مطالب صريحة. وليس بمقدورنا فهم الأمر سوى عن طريق عقلانية سنصفها بأنها علاقاتية.

ينبغي، بدايةً، فهم العريضة في علاقتها بأنماط الفعل الأخرى المتاحة، المستخدمة فعليًّا في أغلب الأحوال: فتقديم العرائض يتخذ موقعه ضمن تعاقب معيَّن لأشكال التعبئة، داخل ريبرتوار الأفعال الجماعية التي تُشكِّل بنية (Contamin, 2005). ثم في علاقتها، بعد ذلك، بالتوقعات التي يُكوِّنها كل شخص بشأن ما سيفعله الآخرون، باسم "ميتاعقلانية" (metarationality). وفي علاقتها، أخيرًا وبالذات، بمناطق (جمع منطق) التملُّك المتباينة لدى الفاعلين الذين يتبنون العريضة. فإذا قبلنا بأنه من الاستثنائي أن يتفق جميع المشاركين في "تكوين" العريضة – أي ليس فقط المبادرون بطرح العريضة، وإنما أيضًا الموقعون عليها، وغير الموقعين، والمعلقون، والمعارضون، والأشخاص المستهدفون بالعريضة في نهاية المطاف، أي جميع أولئك الذين يمكن اعتبارهم، بشكل أو بآخر، "مشاركين في صنع" هذه العريضة– على ما يبحثون عنه فيها، فإنه يصبح من الممكن فهم الطريقة التي "تتكوَّن" بها العريضة، لا عن طريق عقلانية واحدة، ولكن بتضافر عقلانيات وعمليات تملُّك مختلفة ومتنافسة، بل أحيانًا متناقضة. ولذا فمن خلال الاستخدامات المختلفة للعرائض – استخدامها مثلًا لاختبار الصدى الذي تحظى به مسألة ما لدى الجمهور، أو إطلاق النقاش مع الموقّعين المحتملين، أو تكوين

ملفات بأسماء المتعاطفين، أو شَغل النشطاء...- يمكننا فهم استمرارها. وبهذا المعنى، ينبغي لنا، لكي نحيط بفعل تقديم العرائض، أن نفهم أن العريضة ليست نصًّا مطلبيًّا جامدًا ينبغي لكل موقِّع من الموقِّعين تبنيه بالكامل، ولكنه بالأحرى نص محوري تقبل مجموعة من الأشخاص ممن لم يشاركوا في صياغته، لأسباب متفاوتة، الارتباط به بالرغم من التباينات العميقة فيما بينها إزاءه، وبشرط أن يكون بمقدور هؤلاء الأشخاص، رمزيًّا على الأقل، إدراك هذه التباينات والاحتفاظ بخصوصيتهم (Contamin, 2001).

وهذه إشكالية يمكن مدها إلى أنماط أخرى للفعل لكي نجعل منها واحدة من الإجابات المحتملة على مفارقة الفعل الجماعي.

جون-غابريال كونتامين Jean-Gabriel Contamin

إحالات

تحليل الأطر، المتاريس، المقاطعة، الاختيار العقلاني، المسح الاستبياني، الإضراب عن الطعام، الإضراب، المثقف المحدَّد، المظاهرة، احتلال المواقع، ريبرتوار الأفعال، نجاح وإخفاق الحركات الاجتماعية، الاعتصام، وضع اليد، بنية الفرص السياسية

محاماة من أجل قضية
(Cause Lawyering)

يشير مصطلح "محاماة من أجل قضية" Cause Lawyering في ذات الوقت إلى أمرين: أولًا، التيار البحثي ذي الأصل الأمريكي؛ وثانيًا، نوع النشاط محل الدراسة في هذا التيار من سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية. وقد نحت هذا المصطلح كلٌّ من أوستين ساراتAustin Sarat وستيوارت شينغولدScheingold Stuart، في إطار إشرافهما على مشروع البحث الجماعي الذي استهدف بلورة تعبير كاشف لهذا النوع من الأنشطة. تم هذا الجهد في بداية تسعينيات القرن العشرين بغية رصد أنماط مختلفة من القانونيين تحت تسمية مشتركة: محامون نشطاء يساريون، محامون متخصصون في الدفاع عن الأقليات أو عن حقوق المرأة، محامون يعملون في منظمات مدنية أو مؤسسات تهدف إلى تمكين الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانًا في حالات اللجوء إلى التقاضي... وتصعب ترجمة المصطلح بدقة، لاسيما أن لاحقته "-ing" تسعn لإظهار النشاط القانوني كممارسة اجتماعية، أو نشاط، وهي الأبعاد التي لا يتم الإفصاح عنها صراحةً عند تبني مصطلح "محامٍ ذي قضية" cause lawyer الذي اعتمده لوسيان كاربيك Lucien Karpik 2001)) لوصف هذه الصورة للمحامي الملتزم ذي الأصول الأمريكية الشمالية.

المحامي الملتزم

تتمثل سمة التجديد هنا، في إطار دراسات سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية، في التركيز على المحامين، أو بوجه أعم على القانونيين، حينما يسخّرون معارفهم ومواردهم المهنية لصالح قضية يؤمنون بها. ويسمح هذا التركيز بفهم أية ممارسات وأي أطراف مهنية يتم تعبئتها ضمن عملية استخدام البعد القانوني أو القضائي في المجالين المجتمعي والسياسي، كما يسمح برصد الاستخدامات الجديدة للقانون من قِبَل الحركات الاجتماعية،

وكذلك الأشكال المتنامية التي تلجأ إليها تلك الحركات من تسخير للخبرات القانونية في إطار أنشطتها.

تُمثل "المحاماة من أجل قضية" إذن مفردات مستحدثة وتيارًا بحثيًّا جديدًا يندرج معظمه تحت مظلة ما سمي حينها بـ"الشبكة البحثية التضامنية" التابعة لـ **جمعية القانون والمجتمع**. وقد تمثل تيار **المحاماة من أجل قضية** بشكل ملموس كمشروع معرفي وكظواهر قابلة للملاحظة عند صدور خمسة مؤلفات جماعية متتالية، نُشرت تحت إشراف سارات وشينغولد (1998، 2001، 2005، 2006، 2008). وركز كل مؤلف منها على إشكالية محورية مختلفة. فجاء المؤلف الأول منصبًّا على الموقع الذي يشغله المحامون ذوو القضية cause lawyers ضمن جماعتهم المهنية الأرحب وعن التوترات التي قد يسهمون في ظهورها ضمن هذا الإطار المهني، وذلك من خلال التركيز على دراسة آليات المزج بين استخدام الموارد المهنية والممارسات غير المعتادة أو المتوقعة من قبل ممارسي المهنة، أو تلك الخاصة بخدمة الفئات المهمشة عبر اللجوء إلى القانون واستخدام فحواه لخدمة قضايا المحتجين أو المستضعفين، وكان لهذا التركيز على آليات المزج أثر واضح في تصوير المحامين محل الدراسة علي أنهم مهنيون ذوو طابع هجين. ولعبت هنا كلٌّ من التغطية الإعلامية المتعاظمة لهذا النوع من الأنشطة القانونية من ناحية، والتوقعات الاجتماعية الكلاسيكية إزاء مهنة المحاماة من حيث إن الأصل فيها أن تُجسِّد قيمة "الدفاع" من ناحية أخرى، لعبت هذه وتلك دورًا هامًّا في إظهار هذه الفئة من المحامين بوصفهم عناصر مثيرة للبلبلة تمارس قطيعة مع الحياد الظاهري للقانون والعدالة بغية وضعهما في خدمة قضايا سياسية واجتماعية، وقد كانت هذه هي التصورات الذائعة حينها من قِبَل الفاعلين الآخرين في عالم القضاء عن الأنشطة محل الدراسة والرصد. ويُعد المحامون المناضلون من أجل إلغاء عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة الذين درسهم سارات وشينغولد (1998) من أهم الأمثلة عن كيفيه النظر لهذه الفئة من القانونيين من قِبل أقرانهم المهنيين. على جانب آخر، مكنت هذه الدراسات بعض المحامين ذوي القضية من تطوير أفكار ناقدة إزاء الممارسات السائدة مهنيًّا، كامتداد لمدارس النقد القانونية التي ظهرت خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وذلك من حيث اتساق هذه الممارسات مع مساعي القانون بوجه عام، مضيفةً بذلك بعدًا نقديًّا جديدًا للمحاماة أكثر من كونها مهنة تقوم على تقديم الخدمة لعميل في مقابل أتعاب.

وبعيدًا عما يقوم به المحامون ذوو القضية من جهد محدد بغية تيسير لجوء الفئات المحرومة إلى القانون، عبر ابتكار ممارسات مهنية تسعى إلى تقليل اللاتكافؤ بين عالمي القانون والمهمشين، فإن دورهم ينطوي على رهانات سياسية تستهدف التأثير على المستوى الاجتماعي الأكثر عمومية، انطلاقًا من افتراض أن الحقل السياسي ككل من الممكن تغييره عبر مبادرات المحاماة من أجل قضية cause lawyering. فالدولة أولًا يمكن أن تكون عُرضة للمساءلة باسم عدد من المطالب المنصوص عليها في القانون، التي طالما تم تقديمها كمفردات مفضلة من جانب الدولة، وهذا هو ما بيِّنه بشكل رائع ريتشارد أبِل Richard Abel (في Sarat et Scheingold, 1998) حيث أوضح الشروط التي يمكن في ظلها للقانون أن يقف، بل وأن ينقلب، ضد الدولة. وقد حظي هذا البُعد بأولوية في المجلد الثاني الجماعي من المؤلفات الخمسة المشار إليها أعلاه عن المحاماة من أجل قضية cause lawyering، انطلاقًا من فرضية محورية مفادها إعادة النظر في دور الدولة في سياق اجتماعي وسياسي معولم، تسوده تحولات تفضي إلى تعددية مستويات القرار والتدخل الممكنة في مستويات فوق قومية، يلعب فيه المحامون ذوو القضية دورًا مناهضًا لتصرفات الشركات المتعددة الجنسيات، أو عبر اللجوء إلى محاكم دولية للتقاضي الدولي. بيد أن المحامين ذوي القضية cause lawyers يمكن لهم كذلك أن يتحركوا كفاعلين في عملية العولمة، وذلك عبر تفعيل الأنشطة الشبكية على الصعيد الإقليمي أو الدولي، أو عند اعتناقهم ودفاعهم عن قيم عابرة للقوميات، أو قضايا سجالية محل جدل، مثل النضال من أجل حقوق الإنسان أو حق تقرير المصير. ويستند مثال الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، الذي طرحته ليزا هجار Lisa Hajjar (في Sarat et Scheingold, 2001) إلى دراسة لعمل المحامين المؤسسين لجمعيات ناشطة قانونيًّا، الذين حاولوا اعتبارًا من سبعينيات القرن العشرين، استخدام مسارات المنازعات الخاصة لبناء خطط تقاضٍ استراتيجي أكثر عمومية يؤسس لتناول قضايا موكليهم من الفلسطينيين بوصفها متعلقة بالقانون الدولي، وذلك عبر وضع قانونية الاحتلال الإسرائيلي موضع اتهام. ولذا فإن العولمة بمعنى الاستدعاء الممكن لقواعد قانونية ومنابر دولية، قد تمثل، في مستوى ما، موردًا يجري تسخيره في التعبئة القانونية والسماح بالتراوح بين المستويين المحلي والعالمي في التقاضي.

وسواء سعى المحامون ذوو القضية إلى تجنب المحاكم الوطنية أو تحالفوا مع فاعلين وطنيين آخرين ضد بعض آثار العولمة، فإن مجالات عمل هؤلاء المحامين تتأثر بالتعددية القانونية الناجمة عن تنوع مستويات القواعد القانونية الناشئة ضمن سياق العولمة. رغم هذه التحولات الطارئة، تظل هناك ثوابت، مثل الاستناد إلى القانونية كأساس ومبرر للفعل والنشاط. ومن المفارقات أن هذا الاعتقاد المنصب علي "قضية القانون"، الذي يمثل القاسم المشترك لمختلف أنواع التعبئة للمحامين من ذوي القضية، من شأنه أن يُقرِّب المحامين الملتزمين من بعض خصومهم المهنيين في المحاكم، بل أن يكشف، مثلما يفعل يواف دوتون Yoav Dotan (في Sarat et Scheingold, 2001)، عن حالات انتقل فيها قانونيون من الدفاع عن قضية إلى الطرف الآخر من المواجهة حيث تقلدوا مناصب ممثلين للدولة في إطار النزاع القانوني بشأن نفس نوع القضايا.

أما المجلد الثالث، المنشور في 2005، فيمثل نقطه تحول مقارنة بالمجلدين السابقين حيث يتبني موقفًا أكثر تحليلية، خصوصًا فيما يتعلق بالقضايا محل اهتمام سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية التي تجسدها ظواهر المحاماة من أجل قضية. ويختلف توقيت هذا التغير في المسار من كاتب لآخر، ولكنه يتلاقى من حيث استهدافه فك هذا التيار البحثي من أسر مدرسة **القانون والمجتمع** الأمريكية التي ظل مقترنًا بها وبأبحاثها القانونية لفترة طويلة حتى وإن حاولت تبنّي مداخل غير تقليدية، لصالح إدراجه ضمن إطار التجديد في دراسات تحليل الحركات الاجتماعية، والمتأثرة بتوجهات مقتربات البنائية السوسيولوجية sociological constructivism. ويتجلى هذا التغير في المسار في العنوان الفرعي ("البنية والفعل في الممارسة القانونية" Structure and Agency in the Legal Practice) للمجلد، كما تنعكس أيضًا في مقدمته، وتظهر بشكل واضح في أعمال لين جونز Lynn Jones (في Sarat et Scheingold, 2005)، حيث تربط هذه الكاتبة في أبحاثها بين المقاربات المتعلقة بـ المحاماة من أجل قضية cause lawyering ونظرية تعبئة الموارد التي طالما مثلت حجر الزاوية في دراسة سوسيولوجيا التعبئة، ويظهر الجهد المبذول في توسيع أفق هذا المنظور كذلك في أعمال دوج ماك آدمDoug McAdam (1999) وديفيد سنوو David Snow (Benford et Snow, 1998)، حيث يتم التركيز علي مسألة هوية المحامين ذوي القضية cause lawyers، المتمثلة في المراوحة المستمرة بين البُعد المهني والبعد الناشطي، عبر ما يتيحه تناول تصورات هؤلاء

الفاعلين عن أنفسهم وعن نشاطهم من بناء فرضيات. ولذا فإن الأدوار المتضاربة التي يواجهونها ويحاولون التوفيق بينها، لاسيما من خلال استحداث ممارسات مهنية بديلة، تكمن في صميم التشكلات التي تعكسها أنشطتهم. ويتعمق هذا البُعد في المجلد الرابع، الذي يعالج مباشرة مسألة دور المحامين ذوي القضية في الحركات الاجتماعية (2006). ويمكن رصد التطور الأخير في هذا المنظور في عام 2008، حين تم إلقاء المزيد من الضوء علي التقاطع بين تحليل التصورات الثقافية وتواتر الأعمال المنصبة - بوجه خاص- على التناول الإعلامي لهؤلاء المحامين الملتزمين. هنا، اهتم توماس هيلبينكن Thomas Hilbinkn على سبيل المثال بمسلسلات تليفزيونية ظهرت في سبعينيات القرن العشرين، لعب فيها دور البطولة محامون ملتزمون يعملون لصالح أشد الفئات حرمانًا (في Sarat et Scheingold, 2008) ليعكس أنماطًا لهذه التصورات الثقافية وتصدرها المنتجات التلفزيونية.

المحاماة من أجل قضيه كموضوع رائج

يعكس الازدهار الاستثنائي، خلال السنوات الأخيرة، للأعمال المتعلقة بـ **المحاماة من أجل قضية**، إضافة إلى الشعبية المتزايدة لهذا المصطلح في دوائر تتجاوز نطاق المتخصصين في دراسة هذه الظواهر، بلا أدنى شك متانة الصلة بين آليات البناء السياسي للقضايا والدور الذي يلعبه القانون في تلك العملية، كما تتم صياغته من قِبَل مهنيين ملتزمين. فعلاوة على ابتداع لغة اصطلاحية جديدة، ينبغي التشديد على الأسس الواقعية التي يستند إليها هذا التيار البحثي من حقائق معيشة وقابلة للملاحظة، بشكل يتجاوز المثال الأمريكي في حد ذاته، إلي أمثلة مثل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني من جهة أو المحاماة من أجل قضية في البلدان النامية من جهة أخرى. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إنتاج عدد من الأبحاث عن هذه الأمثلة غير الأمريكية. وفي المقابل، فإن الغياب النسبي للأمثلة المدروسة في البلدان الأوروبية – باستثناء بعض الأعمال عن بريطانيا العظمى وفرنسا– يستدعي التساؤل والدهشة. فعلاوة على هذه التغطية المجتمعية والجغرافية اللامتوازنة، والتي تطرح تحدي التعميم على سياقات مجتمعية أخرى ومصادر متنوعة من القانون، فإن هذا التيار البحثي يعاني كذلك من افتقاده المتدرج والحثيث للقضايا

التي تميزه كمجال بحثي، وذلك كنتيجة – يا للمفارقة– لرواج التعبيرات والمفردات الخاصة بهذا التيار في أنواع متعددة من الأبحاث والدراسات ذات الموضوعات الشبيهة. فسواء حدث ذلك عبر الانفتاح على محامين ملتزمين يمينيين، لدحض الفرضية القائلة بأن الأغلبية العظمى من المحامين الملتزمين بقضية يأتون من دوائر اليسار، أو من خلال ضم فئات جديدة كموضوعات للدراسة كالمحامين الأقرب إلى التقنية منهم إلى الناشطية والمعروفين بتميزهم المهني وما يقترن به من سجل من الانتصارات القضائية، أو من خلال السعي – أحيانًا على الرغم من الكُتَّاب أنفسهم– إلى إدراج نماذج مهنية أخرى ضمن الفئات محل التحليل، مثل المحامي السياسي الفرنسي الذي أبرزه لوسيان كاربيك (Lucien Karpik 1995). وإنها فعلًا لمفارقة أن يكون مروجو هذا المفهوم هم من أسهم بالأساس في إضعافه كمدخل بحثي هام في دراسة الحركات الاجتماعية، وذلك عبر سعيهم الدءوب إلى توسيع نطاق الدراسات بشكل شابَهُ التسرع والتنوع غير المحكوم. ولكن يبقي في التحليل الأخير أن نثمن الإسهام الكاشف لتحول العديد من الحركات الاجتماعية نحو القانون من جهة، وإعادة الاهتمام بتحليل الدور الذي كثيرًا ما يجري إهماله لمهنيي القانون والعدالة في بلورة ودعم الفعل الجماعي من جهة أخرى، وذلك على الرغم من محدودية أثر العديد من الدراسات المنتمية لهذا التيار.

ليورا إسرائيل Liora ISRAËL

إحالات

الخبرة، الخيار العقلاني، تعبئة الموارد، ريبرتوار الأفعال، عبور القوميات/التدويل

نجاح وإخفاق الحركات الاجتماعية
(Réussitte et échec des mouvements sociaux)

تؤثر الحركات الاجتماعية بأشكال عديدة يصعب تحديدها وتصنيفها. فعلى سبيل المثال، يمكننا إجراء تمييز أولي بين الآثار السياسية والآثار الثقافية والآثار الفردية أو البيوجرافية. مع التسليم بأن هذه الآثار يمكن أن تكون مقصودة أو لاإرادية.

ويثير موضوع نجاح أو إخفاق الحركات الاجتماعية في ذات الوقت صعوبة إبستمولوجية وتحديًا يتعلق بتحديد حقل التحليل. وتكمن الصعوبة في أن مفهومَي "النجاح" أو "الإخفاق" يعبران بوضوح عن نظرة ذاتية، سواء أتت هذه النظرة الذاتية من الفاعلين المنخرطين في الحركة الاجتماعية أو من أطراف أخرى. كما يتلوَّن معنى النجاح والإخفاق بالمدى الزمني الذي يتم الرصد في إطاره. فإذا ما انتقلنا إلى إشكالية تحديد حقل التحليل، نجد أن تقييم النجاح أو الفشل غالبًا ما يوجِّه اهتمامنا إلى النتائج، أي إلى الأهداف المعلنة للحركات أو النتائج المقصود تحقيقها.

وتنطوي أدبيات الحركات الاجتماعية على العديد من التنميطات، حيث يُميِّز بعضها بين نوعين من الآثار (Gamson, 1990): قبول الحركات كطرف ذي شرعية من قِبَل السلطة السياسية، وهي نتيجة إجرائية الطابع، والقدرة على إحداث تغييرات في السياسات العامة، وهي نتائج ملموسة متعلقة بالمحتوى. ويضاف إلى هذين النوعين من الآثار نوع ثالث أكثر ندرة، وذلك حينما تنجح الحركات في تعديل السياق الذي تعمل في إطاره، وهو ما يمكن أن نسميه بالنتائج البنيوية (Kitschelt, 1985)، كإسقاط حكومة مثلًا.

ويمكن إضافة نمط رابع إلى هذه الثلاثية، وهو يتعلق بالقدرة على إجبار السلطات العامة على تقديم تنازلات من جهة، وإحداث تغيير حقيقي فيما يتعلق بقضايا الصراع من جهة أخرى، على نحو يُلبي مطالب الحركة الحاشدة. وعليه، فإننا نستطيع التمييز بين ثلاث درجات شبه متتالية من نجاح الحركات الاجتماعية: الاعتراف بالحركة من قِبَل

خصومها؛ تلبية مطالب الحركة كليًّا أو جزئيًّا؛ إدماج الحركة في النظام السياسي على نحو يُسهم في تمأسسها. كما يمكننا أن نضيف نمطًا أخيرًا يتعلق بآثار الحركة على الرأي العام، إذ كثيرًا ما تُشكِّل توعية الرأي العام أحد الأهداف الرئيسية للحركات الاجتماعية؛ ولذا يصعب تناول النجاح أو الإخفاق إلا بعد تبيُّن العلاقة السببية بين التعبئة وأيٍّ من النتائج المعتمدة في إطار تلك التنميطات.

الآثار السياسية للحركات الاجتماعية

التفتت الأدبيات بشكل خاص إلى الآثار السياسية للحركات الاجتماعية، وبوجه أخص أثرها على السياسات العامة. وقد جرى تناول هذا النوع من التأثير وفقًا لأربعة نماذج نظرية مختلفة: نموذج الحركات الاجتماعية؛ النموذج الاقتصادي؛ نموذج بنية الفرص السياسية(Structures of Political Opportunity (SPO؛ ونموذج الوساطة السياسية (Amenta et al., 1985). ويوفِّر كلٌّ من هذه النماذج تفسيرًا محددًا لظهور الحركات الاجتماعية وآليات لدراسة آثارها، كما يرصد التغيير الحادث في السياسات العامة. فعلى حين يعزو نموذج الحركات الاجتماعية الفضل في إنتاج تغييرات في السياسات العامة إلى قوة الحركات ومواردها الداخلية، بحيث يقترن بشكل ما بنظرية تعبئة الموارد، نجد أن النموذج الاقتصادي يركِّز على الظروف الاقتصادية بوصفها تُشكِّل المحفِّز الرئيسي لظهور الحركات الاجتماعية من جهة وللتغيرات المترتبة عليها في السياسات العامة من جهة أخرى. وتندرج أيضًا ضمن هذا الإطار نظريات التحديث، وكذلك النظريات التي تربط بين التراجع الاقتصادي ومستوى الإنفاق العام كمصدر للشرعية. ولا تبتعد نظريات السلوك الاجتماعي كثيرًا عن هذا المنحى، إذ تتبنى ثنائية الإحباط/العدوان كمفتاح لتفسير أثر الحركات الاجتماعية. وهكذا تتفق النظريات السابقة في افتراض أنه ليس للحركات أثرٌ مستقل ناشئ من داخلها.

وعلى صعيد مختلف، يربط نموذج بنية الفرص السياسية ظهور الحركات وآثارها بعوامل خارجية ترتبط عمومًا بالسياق السياسي، كأن يقرر مثلًا حزبًا حليفًا للحركة وشريكًا في السلطة أو قريبًا منها تعديل تشريعات ما في الاتجاه المأمول من المشاركين

في الحركة. وهكذا لا يُعزى الفضل مرة أخرى، من حيث المبدأ، إلى التعبئة التي تقوم بها الحركة، بل يُفترض أن هذه الأخيرة لا يمكن لها إنتاج أثر مستقل. ويأتي أخيرًا نموذج الوساطة السياسية، الذي يرى أن تأثير الحركات يعتمد بالأساس على درجة وأشكال تنظيمها وعلى مستوى التعبئة، ولكنه يُبقي على بنية الفرص السياسية ضمن العوامل المحدِّدة لدراسة الحركات الاجتماعية، ولكن كمحفز ذي وزن في قدرة الحركة على التأثير. ويتضح هنا كيف أن هذا النموذج الأخير لا يعدو أن يكون تنويعة على النموذج السابق، حيث يطرح السياق السياسي كحلقة وسيطة بين الحركة من حيث أفعالها ومن حيث التأثير المتولِّد كأثر للتعبئة. هكذا تصبح التعبئة – وفقًا لنموذج الوساطة السياسية- شرطًا ضروريًّا ولكن غير كافٍ.

ويمكن لنا من منظور مختلف التمييز بين ثلاث طرق في فهم تأثير الحركات الاجتماعية (Giugni, 2004): مقاربة التأثير المباشر، ومقاربة التأثير غير المباشر، ومقاربة التأثير الظرفي غير المتوقع. ويُقصد بالتأثير المباشر كون الحركات تتمتع بتأثير مستقل، دون حاجة إلى اللجوء إلى موارد خارجية. ويطابق هذا التأثير، إجمالًا، منحى نموذج الحركات الاجتماعية. أما التأثيران الآخران، فيكمنان في الظروف والموارد الخارجية، مثل وجود حلفاء سياسيين أو رأي عام مناصر للحركة الاحتجاجية، ورغم ذلك يختلف دور كلٍّ من التأثير غير المباشر والتأثير الظرفي: فالتأثير غير المباشر يتحقق حينما تُعيد الحركة في مرحلة أولى تشكيل بعض جوانب السياق، وحينما تُنتج تلك الجوانب، في مرحلة لاحقة، الأثر الملموس. وأخيرًا، يذهب التأثير الظرفي إلى ضرورة تزامن كلٍّ من تعبئة الحركة والظروف أو الموارد الخارجية، حتى تزيد فرص تحقيق تأثير للحركة الاجتماعية.

تطور دراسة الحركات الاجتماعية

جرى تجاهل دراسة آثار الحركات الاجتماعية في المدى الطويل. ويعود ذلك إلى عدة عوامل من بينها وجود عراقيل منهجية (Earl, 2000)، منها ما يلي: مشكلة رصد الأسباب المؤدية للتأثير؛ مشكلة تحديد الإطار الزمني المناسب وأنماط التأثير المختارة للدراسة؛ مشكلة قدرة الحركة على تكييف أهدافها؛ مشكلة الآثار المصاحبة أو غير المرغوبة أو حتى

الضارة. بيد أن عددًا متزايدًا من الباحثين قد اهتم مؤخرًا بهذه المسألة.

وبشيء من التبسيط، يمكننا أن نُميِّز في تاريخ هذا التخصص الفرعي بين موجتين كبيرتين من الأسئلة: تقع الموجة الأولى بين نهاية ستينيات القرن العشرين وعِقد السبعينيات. وقد اتبَّعت دربين متمايزين، وإن ظلا متلازمين (Giugni, 1998). فطرحت سؤالًا عن دور أشكال الفعل الراديكالية مقارنةً بالأشكال المعتدلة. واهتمت من جهة أخرى بتأثير السمات التنظيمية المختلفة. وقد أفرزت هذه المسألة تعارضًا بين من يركزون على فعالية التنظيم (Gamson, 1990) وأولئك الذين يعتقدون أن الحركات تكون لديها فرص أكبر في نيل مطالبها إذا ما تجنَّبت الهياكل التنظيمية الجامدة (Piven et Cloward, 1979). وبشكل أعم، أفضت هذه المسألة الثانية إلى نقاش مكثَّف حول الوزن النسبي للعوامل الخارجية أو الداخلية في فرص نجاح الحركات أو إخفاقها. وإذا كان مؤلفون عديدون قد ذهبوا إلى أن العامل الأهم يتمثل في القوة الداخلية للجماعات، فقد بيَّن آخرون أن التأثير السياسي للحركات يعتمد إلى حد كبير على الظروف الخارجية. ومن بين العوامل الخارجية التي جرى إبرازها أكثر من غيرها، نجد أولًا تأثير السياق السياسي (Amenta, 2006). وقد استقر العرف تحديدًا على التسليم بأن وجود حلفاء سياسيين يزيد من فرص تأثير الحركات. وبشكل أندر، اهتمت الأدبيات بالدور المساند للرأي العام (Burstein, 1998).

أما الموجة الثانية، فقد بدأت اعتبارًا من أواخر تسعينيات القرن العشرين، وانصب تركيزها على دور العوامل الخارجية، وبوجه أخص، رصد أشكال التفاعل بين تلك العوامل الأخيرة ودرجة تعبئة الحركات (Soule et Olzak, 2004).

ماركو جيوجني Marco Giugne

إحالات:

السلوك الجماعي، الآثار البيوجرافية للالتزام، الإحباطات النسبية، تعبئة الموارد، الرأي العام، السياسات العامة، العفوية، بنية الفرص السياسية

النضالات من أجل الاعتراف
(Luttes pour la reconnaissance)

وفقًا للفهم الأكثر شيوعًا في الفلسفة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية، يحيل مفهوم "النضالات من أجل الاعتراف" إلى النضالات التي يدور الرهان الأساسي فيها حول هويات، أو اختلافات ثقافية، أو نُظم قِيَم. ويُفترض أن يتيح هذا المفهوم فهم الدور البادي الحدة للمطالب المتعلقة بالهوية وبالشمول الرمزي والقانوني للفاعلين الأفراد أو الجماعيين المحرومين من الاعتراف. وعلى سبيل المثال، فإن الحركات الاجتماعية والسياسية التي تنخرط فيها أقليات إثنية، أو مجموعات مُشكَّلة بخصوص ممارسات جنسية يُحَط من شأنها اجتماعيًّا، أو هويات موصومة، تُجسِّد بامتياز تلك النضالات من أجل الاعتراف. غير أن الفحص الأعمق يشير إلى أن مسألة الاعتراف تكمُن في صميم العديد من الصراعات، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على السواء، وتتجاوز، فعليًّا، هذا الفهم التقييدي. كما أن حصر هذه النضالات من أجل الاعتراف في المجال الرمزي أو الهوياتي وحده لا يلتفت إلى الرهانات السوسيولوجية والنظرية التي يثيرها هذا المفهوم. فالمفهوم يقترح في واقع الأمر مقاربة عامة لمحركات الفعل الجماعي، والخبرات الأخلاقية التي ينطلق منها هذا الفعل، ومحفزات الفعل، وأنماط صياغة القضايا.

تأكيد للاختلافات الثقافية

خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، تم تطبيق مفهوم النضالات من أجل الاعتراف، في العالم الأنجلو-ساكسوني أولًا، على معارك الأقليات التي تعاني من حالة إقصاء أو التي تكون ممارساتها أو ثقافتها مهدَّدة. وبالنسبة إلى شارلز تيلور Charles Taylor (1992)، من بين آخرين، فإن عمليات تعبئة تلك الأقليات تندرج ضمن تأكيد **الاختلاف الثقافي** والدفاع عنه، وهو الأمر الذي لا يمكن ضمانه إلا من خلال الاعتراف

الفعلي بتنوع الانتماءات الثقافية. ومع ذلك، فإن تلك الاختلافات إنما يُهملها نموذج الإدماج الاجتماعي الذي يدور حول مبدأ المساواة الشكلية، وهو مبدأ يتسم باللامبالاة إزاء كل ترسُّخ ثقافي معيَّن للذوات الفاعلة الفردية والجماعية. ووفقًا لتيلور، فإن النضالات من أجل الاعتراف تشهد على الدور الأساسي للانتماء إلى جماعة بعينها في التكوين الفردي والجمعي، كما تشهد على ضرورة حماية ذلك الانتماء مما يحيق به من تهديدات. بيد أن تيلور يرى أن المفهوم الذري والأناني للشخص الإنساني السائد في المجتمعات الليبرالية ليس كفيلًا بضمان هذه الحماية، إذ يبقى ذلك المفهوم غافلًا عن ذلك الترسخ الأساسي للأشخاص في مرجعيات دلالية تتصل بعوالم ثقافية بعينها. وتكمن هنا أهمية الدفاع عن مبدأ الاختلاف الذي تحمل لواءه عمليات التعبئة تلك، وهو مبدأ يتجسد بشكل ملموس عبر المطالبة بحقوق جماعية بالأساس. ووفقًا لهذا المنظور، فإن الفاعلين الاجتماعيين من حاملي لواء النضالات من أجل الاعتراف يتمثلون بادئ ذي بدء في الأقليات الإثنية أو الثقافية أو اللغوية التي تطالب بالاعتراف باختلافها باسم مبدأ التعددية – حيث لا يكون رفض هذا الاعتراف سوى شكل من أشكال القهر وفقًا لتيلور.

ومن نفس المنظور النقدي إزاء النموذج الليبرالي العالمي ودفاعًا عن مبدأ الاختلاف الثقافي، ذهبت إيريس ماريون يونج Iris Marion Young إلى أن الحركات الاجتماعية (في الولايات المتحدة في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين) تخوض نضالًا من أجل الاعتراف في تأكيد إيجابي لاختلافاتها الثقافية يرمي إلى مواجهة ما تتعرَّض له تلك الحركات من إقصاء ووصم بالعار، كما يرمي إلى تأمين الشمول السياسي، وهو الضمان الوحيد للعدالة الاجتماعية (Young, 1990). وعلى صعيد العلوم الاجتماعية والسياسية، جرى اللجوء إلى إطار مماثل للتفكير في "الحركات الاجتماعية الجديدة" (كاستلز Castells، إيدر Eder، ميلوتشي Melucci، أوف Offe، توران Touraine... إلخ) المعنية برهانات رمزية وهويات اجتماعية أكثر منها بمسائل اقتصادية. وهكذا أمكن النظر إلى جهود الحركات الإقليمية والإثنية والحركات المدافعة عن ثقافة أو لغة معيَّنة، وكذلك حركات المثليين والمثليات جنسيًّا أو الحركات النسوية باعتبارها تندرج ضمن النضالات من أجل الاعتراف.

إعادة فهم الصراع الاجتماعي

بيد أن هذه المقاربة التي تُعنى فحسب بالرهانات الرمزية والهوياتية للنضالات من أجل الاعتراف، تُؤدي إلى طمس الرهانات النظرية الأساسية التي يطرحها المفهوم. غير أننا نشهد، منذ قرابة العقدين، أعمالًا هامة في إعادة فهم الصراع الاجتماعي ومحركات النضال، وهو عمل اضطلع ضمنه كتاب أكسيل هونيت Axel Honneth الصادر سنة 1992 بعنوانKampf um Anerkennung (النضال من أجل الاعتراف، وقد صدرت ترجمة فرنسية له سنة 2000) بدور هام. ويتسم مشروع هونيت بالطموح، حيث يرمي إلى إعادة التفكير في مفهوم النضال الاجتماعي وبلورة "النحو المعنوي للصراعات الاجتماعية".

وعبر العودة إلى فكرة النضال من أجل الاعتراف عند هيجل، يبلور هونيت مفهومًا للنضال يختلف عن المفهوم السائد في الفلسفة والعلوم الاجتماعية الذي يحمل إرث "الفردية التملُّكية (possessive individualism) وفهمها الذري للشخصية الفاعلة الاجتماعية – ذلك الإرث المنتمي إلى تراث الليبرالي الأنجلو-ساكسوني منذ هوبز Hobbes وصولًا إلى رولز Rawls. وينظر هذا التراث إلى الصراع بوصفه شكلًا متمركزًا حول "الحفاظ على الذات" بحسب نموذج المنافسة المتعلق بالحفاظ على **مصالح** الأطراف المشارِكة وحدها. ولذا تُترجَم دوافع حركات التمرُّد والمقاومة إلى مصالح ناجمة عن التوزيع اللامتساوي لوسائل العيش، دون ربط تلك الدوافع بخبرة إنكار التطلعات المعنوية.

وفي مواجهة هذه الفكرة، يقترح هونيت نموذجًا يهتم بميلاد الصراعات الاجتماعية نتيجة لخبرات معنوية سلبية، ويفهم دوافعها بالرجوع إلى التطلعات المتصلة بالاعتراف. ولهذا الغرض، يعيد هونيت رصد خطوات "تراث سُفلي" في الفلسفة الاجتماعية (ماركس Marx، سوريل Sorel، سارتر Sartre... إلخ) يربط الصراعات الاجتماعية، على النقيض من النموذج النفعي، بعدم احترام قواعد الاعتراف الاجتماعي. ووفقًا لهذا النموذج، لا يناضل الفاعلون من أجل الحفاظ على الذات، الذي يسير يدًا بيد مع "إلغاء الآخر"، بل من أجل تغيير التقييمات الجماعية والحصول على التقدير الاجتماعي، أي بكلمة واحدة من أجل بلوغ الشروط الاجتماعية للاعتراف. وبناء عليه، فإن دوافع النضال ليست ذات طبيعة ذرائعية وإنما معنوية، حيث إن هذا النضال لا يتغذّى على المصالح المحدَّدة سلفًا

وإنما على المشاعر الأخلاقية المتعلقة بالاحتقار والظلم.

ومن خلال توسيع مجال تطبيق مفهوم الاعتراف، بالمقارنة بأعمال تيلور، ليشمل مجمل التطلعات المتصلة بالاعتراف في العلاقات بين الأفراد، يقترح هذا النموذج تمييزًا بين مجالات الاعتراف يتيح أيضًا فهم أنواع مختلفة من النضالات الاجتماعية. ففي مجال أوَّل لعلاقات القرابة الشعورية، تدور النضالات من أجل الاعتراف حول الحب والشعور المتبادل بين الأشخاص المنخرطين في علاقة حميمة. وفي مجال ثانٍ، يرمي النضال إلى الحصول على حقوق ضمن جماعة قانونية، على نحو يكفل للأشخاص المعنيين الاعتراف الكامل. وأخيرًا، وفي مجال ثالث، يستهدف النضال من أجل الاعتراف كسب التقدير الاجتماعي انطلاقًا من صفات وممارسات الأشخاص المعنيين. ولذا فإن هذا المفهوم عن النضال من أجل الاعتراف مُركَّب بما يكفي للتمييز بين مستويات معيارية مختلفة للصراعات، بل وأنواع متمايزة من النضالات الاجتماعية.

وهكذا فإن نظرية الاعتراف تُبرز بذلك "النحو المعنوي للصراعات الاجتماعية" الذي يتيح فهم الدوافع المعنوية للصراعات للتمرد والمقاومة الاجتماعيين انطلاقًا من الخبرة السلبية الناجمة عن إنكار الاعتراف. وعلى الصعيد السوسيولوجي، تمنح هذه النظرية منظورًا عامًّا لتحليل الصراع الاجتماعي يسعى إلى فهم وإعادة تأسيس الدوافع المعنوية للتمرد والقواعد المطلبية للنضالات الاجتماعية. ومن هذه الزاوية، يمكن فهم **حركة البدون أوراق** sans-papiers كنضال من أجل الاعتراف يخوضه فاعلون أفراد وجمعيون محرومون من حقوقهم في الوجود القانوني ضمن مجتمع سياسي. كما أن صراعات العمل التي تنشب حينما يطالب الأجراء بزيادة في تقدير أنشطتهم، سواء من حيث التقديرات الإيجابية (الشهادات، الصورة الاجتماعية... إلخ) أو من حيث الأجور، يمكن فهمها بوصفها تندرج كليًّا ضمن النضالات من أجل الاعتراف.

وقد تصوَّر أكثر من منظور إمكانية نشوب صراعات اجتماعية يتصل رهانها لا بمصلحة الذات والحفاظ على الذات بقدر اتصاله بتأسيس شروط الاعتراف الاجتماعي. وإذا كانت نظريات مختلفة تتفق على فكرة توسيع مفهوم النضال ليشمل البُعد الثقافي أو الرمزي، فإن وجهات النظر تتفاوت بشأن نطاق هذا البُعد وبخصوص النموذج التفسيري المستخدم.

نماذج تفسيرية مختلفة

يعطي علم اجتماع بيير بورديو Pierre Bourdieu حيزًا مركزيًّا لمسألة الصراع ولمفهوم الاعتراف. وتتيح أعماله الإثنولوجية المبكرة في منطقة القبائل المجال لنموذج للصراع الاجتماعي قريب من نظرية النضالات من أجل الاعتراف (Bourdieu, 1972). وهكذا يفهم بورديو "معنى الشرف" كشكل للتنافس يعتمد عليه مدى ما يحظى به الشركاء المختلفون من تقدير اجتماعي، وهو تقدير يضعونه بشكل منتظم موضع الاختبار في "مبارزات" يجري خلالها إعادة تعريف "قيمتهم الرمزية". ومع ذلك، وبدلًا من الاستمرار في هذا الطريق باتجاه نظرية للنضالات من أجل الاعتراف، فضَّل بورديو النموذج الكلاسيكي للمصلحة في فهمه للصراع. ومن هنا، لم يعد النضال هو الرهان الذي ينصبّ عليه النضال المتبادل، وإنما أصبح حالة يعترف بموجبها الخاضعون على سبيل الخطأ بالمسيطرين بينما **يجهلون** في الوقت ذاته مصالحهم الخاصة. وبالنسبة إلى بورديو، لا يمكن أن يكون الاعتراف علاقة بين الذوات الفاعلة intersubjective relation إذ إنه هو الذي يحبس الأشخاص في دائرة الخضوع. ومن ثم يصبح من المستحيل إرجاع النضالات الرمزية إلى فئات النضال من أجل الاعتراف، إذ تحيل تلك النضالات إلى المنافسة من أجل المكانة الاجتماعية، وفقًا للنموذج النفعي للحفاظ على الذات (Voirol, 2004).

وعلى العكس، يتصوَّر هونيت مفهومًا "إيجابيًّا" للاعتراف، كشكل معنوي للتقدير المتبادل خالٍ من الدوافع الاستراتيجية ولا غنى عنه، فضلًا عن ذلك، في كل علاقة إيجابية بالذات وبالآخرين. ويتسم منظور هونيت بالاتساع الكافي لفهم كل النضالات بمعيار دوافع الاعتراف.

ولا تشاطره نانسي فرازر Nancy Fraser هذا المنظور حيث تعتبر أن الرهانات التي ينطوي عليها الاعتراف لا يمكن أن تغطي تلك المتعلقة بإعادة التوزيع الاقتصادية (Fraser, 2005). وهي ترى أننا لا نستطيع أن نعالج بالطريقة ذاتها المظالم التوزيعية التي تتطلب إعادة هيكلة سياسية-اقتصادية (أجور، قرارات... إلخ) والمظالم الثقافية التي تستتبع تعديل نُظُم القيم والتمثيل. ويسير هذا التمييز يدًا بيد مع تصوُّر لحوافز مختلفة للنضال تختلف حسبما كان النضال المذكور يدور حول مسائل تتصل بإعادة

التوزيع أو بالاعتراف. وفي مواجهة نموذج النضالات من أجل الاختلاف لدى تيلور، تقترح فرازر المفهوم الفيبري لــ **المكانة** من أجل فهم النضالات التي لا تستهدف إقرار الحق في الاختلاف الهوياتي وإنما الاعتراف بكل شخص كعضو كامل العضوية في الحياة الجماعية، وهو الأمر الذي يستتبع بادئ ذي بدء مبدأ المشاركة المتساوية. ولذا فإن إنكار الاعتراف يتأتى حينما يجري انتهاك هذه المشاركة المتساوية (السياسية والاقتصادية والرمزية) في الحياة الجماعية. وخلافًا لهونيت، يضفي هذا النموذج بالتالي طابعًا نسبيًّا على حيِّز النضال من أجل الاعتراف في الصراعات الاجتماعية والسياسية.

ولا شك أن هذه المفاهيم عن النضال من أجل الاعتراف وحيِّزه في الرهانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للزمن الحاضر تسهم في جعل المفهوم صعب التعبئة إمبريقيًّا في علم الاجتماع السياسي. بيد أن هذا المفهوم يتيح إمكانية فحص بواعث الاحتجاج التي تمثِّل أساس النضالات الاجتماعية ودراسة الفعل الجماعي الذي يتمايز جذريًّا عن النموذج النفعي، وهو النموذج الذي تحمل بصماته ضمنًا أغلبُ نماذج الفعل الجماعي للعلوم السياسية. وإذا كان الفاعلون الاجتماعيون ينخرطون في النضالات، فإن هذا لا يرمي إلى تعظيم مصالحهم على أساس حساب استراتيجي بقدر كونه ردًّا على جرح تطلعاتهم المتعلقة بالاعتراف؛ ولذا فإن النضال هو وسيلة لإعادة إقرار صورة إيجابية عن الذات وبلوغ الشروط الاجتماعية للاعتراف. ويطرح هذا النموذج بديلًا عن الفهم الاستراتيجي للفعل الجماعي ويتيح حيزًا أساسيًّا للمشاعر الأخلاقية في ظهور التمردات الاجتماعية. وأخيرًا، فإن نظرية الصراع التي تسير يدًا بيد مع هذا المفهوم تثير مشكلة تشكيل القضايا وصياغتها المحتملة في لغة مطلبية وتندرج، بهذه الطريقة، في صميم المسائل المتعلقة بتكوين الفاعلين الجماعيين.

أوليفييه فوارول Olivier Voirol

إحالات:

التحليل الماركسي، السلوك الجماعي، العواطف، الإحباطات النسبية، الهوية الجماعية، تعبئة الموارد، الحركات الاجتماعية الجديدة، السياسة الاحتجاجية.

النقابية
(Syndicalisme)

يشير مفهوم النقابية Syndicalisme [23] في آن واحد إلى الفعل الجماعي في مجال العمل وإلى المنظمات التي تطرح على نفسها هدف الدفاع عن الأشخاص ذوي المصالح المهنية المشتركة. وتوسعًا، تحيل النقابية إلى الحركة العمالية حيث تُشكِّل النقابية (أو العمل النقابي) أحد تعبيراتها التاريخية. وتأتي تعددية المعاني التي ينطوي عليها المصطلح من المستويات المختلفة للفعل التي يُشير إليها: من نشاط التمثيل والتعبئة وطرح المطالب في مكان العمل، إلى النهج النقابي كحركة جماعية يندرج تطورها في المراحل المختلفة للرأسمالية وفي عملية تشكيل ثم تحويل الدولة الاجتماعية الوطنية. وهذا المنظور الثاني هو الذي غالبًا ما جرى التركيز عليه للحديث عن النقابية ككل – بغض النظر عن الاختلافات التنظيمية– وفهمها كفاعل في مجال علاقات العمل، وكذلك في الفضاء السياسي. وقد أنتج هذا المفهوم تواريخ (جمع تاريخ) عدة للحركة النقابية من خلال إضفاء الاستقلالية عليها بالمقارنة بتعبيرات أخرى عن الاحتجاج الاجتماعي وعبر تركيز التحليل حول أنماط هيكلة العمل النقابي (على الصعيدين الجغرافي والمهني)، والانقسامات الداخلية، وتطوُّر الأعداد، والعلاقة بالأحزاب السياسية، والقدرة على إطلاق الإضرابات أو التأثير على التشريع الاجتماعي.

23- في اللغة الفرنسية، كلمة Syndicalisme تشير إلى النقابية أو العمل النقابي عمومًا، أما في الإنجليزية فإن Syndicalism تشير إلى الأشكال الجذرية من العمل النقابي بينما يُطلق مصطلح Trade Unionism على العمل النقابي عمومًا، ويعود هذا الاختلاف إلى أسباب تاريخية تتمثل في سيادة النقابية الجذرية (التي ارتبطت باسم "السينديكالية") في المراحل التأسيسية للعمل النقابي الحديث في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في بلدان أوروبا اللاتينية، ولاسيما فرنسا وإسبانيا، بينما هيمنت النقابية "المعتدلة" في بريطانيا في الفترة ذاتها، ومن ثم جاء التمييز بين المصطلحين في اللغة الإنجليزية. ونحن هنا نستخدم مصطلح "السينديكالية" للإشارة إلى الأشكال الجذرية من النقابية [المترجم].

نظرية تراجع النقابية

تُفهم النقابية كمجموع منسجم وعالم محدَّد، ويطرحها دارسوها خلال القرن التاسع عشر كحركة اجتماعية بامتياز، حيث يتفق هذا المنظور التحليلي مع المفاهيم السائدة داخل المنظمات النقابية ذات التوجُّه الثوري (المنظمات السينديكالية). وبوصفها أداة للطبقة العاملة وتعبيرًا عنها، يُنظر إلى النقابية كأن لها رسالة شبه طبيعية لتمثيل تلك الطبقة في العلاقة الصراعية التي تضعها في مواجهة مالكي وسائل الإنتاج. وبناء على هذا التعريف، فإن النقابية تنشأ عن علاقات العمل الأجير وتجد مبررها في وجود تضاد بين رأس المال والعمل، يُفهم بوصفه تضادًا رئيسيًّا مقارنةً بأشكال أخرى من السيطرة. والفترة التي شهدت التوسُّع الكبير للحركة النقابية – لاسيما العقدين 1970–1950 في أوروبا– هي أيضًا لحظة فرض إطار تفسيري لمنظمات الحركة العمالية، من أحزاب ونقابات، تنظر عبره تلك المنظمات إلى نفسها باعتبارها مركزية، وتُحدِّد على أساسه تراتبيةً ما لقضايا النضال وأشكاله.

وقد أسهمت غلبة هذه المقاربة السوسيولوجية الكلية macrosociological والتاريخية الكلية macrohistorical للحركة النقابية إسهامًا واسعًا في التمهيد للخطابات حول تراجع، بل نهاية، هذه الحركة، واقتصار التحليل على تقدير مدى الأزمة التي تمر بها اليوم. وتلتقي هنا عدة تيارات تحليلية في التأثير على هذا المجال البحثي. فمن ناحية، لا تزال النظرية التي طرحها بالأخص آلان توران Alain Touraine حول المأسسة النهائية للنقابية كنتيجة في آن واحد للانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع ما بعد الصناعي من جهة ولاندماج المنظمات النقابية في نظام العلاقات المهنية من جهة أخرى، لا تزال هذه النظرية تمارس تأثيرًا واسعًا (Touraine, Wieviorka et Dubet, 1984). ووفقًا لهذه النظرية، فإن النقابية التي كانت فاعلًا كبيرًا في الصراع المركزي للرأسمالية الصناعية قادرًا على حمل مشروع اجتماعي مضاد بينما يشترك مع خصمه المباشر في مجموعة من القِيم، مثل قِيم التقدم التقني، صارت الآن عقبة أمام ظهور حركة اجتماعية جديدة ولم تعُد تُؤطِّر سوى التعبيرات الفئوية الآتية من فئات مهنية اجتماعية "متميزة" داخل القطاع العام. ومنذ قرابة عشرين عامًا، راحت هذه الرؤية القائلة بأن النقابية فاعلٌ

تجاوزه الزمن، بات مرشحًا لأن تحل محله أشكال جديدة من التعبئة، تُغذي تعليقات إعلامية كثيرة.

ويُعزِّز هذه القراءةَ في فرنسا تيارٌ تحليلي آخر يُركِّز على مقياس أزمة النقابية، وهو مقياس يتمثَّل في المقام الأول في الأعداد، وعلى تفسير الأسباب الخارجية والداخلية لتلك الأزمة (Andolfatto, 2004). ويُنظر في هذا الصدد إلى المعدل الضعيف للعضوية النقابية بين صفوف السكان العاملين (بين 8 و9% منذ بداية تسعينيات القرن العشرين) كتعبير عن استثنائية الوضع الفرنسي. غير أن هذا التركيز على معدل العضوية النقابية يحول دون الالتفات إلى تحليل عميق لمغزى هذا المؤشر في البلدان المختلفة، وإلى صعوبات – تتعلق بالتواصل بين الأجيال وبالقطيعة بين القطاعين الخاص والعام– تواجهها أيضًا منظمات نقابية أوروبية أخرى (Pernot, 2005)، وبوجه خاص إلى واقع الممارسات النقابية اليومية (Dufour et Hegge, 2002). وهكذا تتحول البيانات الإحصائية إلى حقائق لا سبيل إلى تجاوزها، الأمر الذي يحد من إمكانيات استخدامها بشكل نقدي.

عزلة النقابية في مقابل الدراسات عن عمليات التعبئة الجماعية

أسهم توجُّه الدراسات نحو مسألة أزمة النقابية وحدها في عزل تلك الدراسات عن الصلات المثمرة بالدراسات المهتمة بعمليات التعبئة الجماعية التي انتشرت في العلوم السياسية الفرنسية بدءًا من تسعينيات القرن العشرين. والأدوات المفهومية التي يجري تناولها بالنقاشات النظرية والاختبارات الإمبريقية – حول ريبرتوارات الأفعال، وأُطر التفسير، وأشكال الانخراط– تظل مجهولة من قِبَل أغلب البحوث المهتمة بالنقابية. ويسود ضمن هذه البحوث توجُّهان كبيران: أولهما هو التاريخ السياسي للاستراتيجيات النقابية وللصراعات الأيديولوجية داخل الأجهزة القيادية؛ والثاني، في المقابل، هو التناول المنفصل عن السياسة ضمن سوسيولوجيا العلاقات المهنية، مع التنظير لأنماط تسوية الصراعات. ولكن إذا كانت سوسيولوجيا النقابية قد ظلت إلى حد كبير غير مهتمة بالتساؤلات الآتية من سوسيولوجيا عمليات التعبئة، فمن الجدير بالذكر أن هذه السوسيولوجيا الأخيرة قد أهملت جزئيًّا بدورها المجال النقابي. غير أن ظهور منظمات جديدة في التسعينيات،

مثل نقابات "تضامن" (SUD) [24] التي تضم نشطاءً منخرطين في عمليات تعبئة أخرى (للعاطلين عن العمل بوجه خاص)، حاملة لتطلعات ترمي إلى تجديد الممارسات النقابية، قد أسهم في ظهور استقصاءات جديدة. ولكن على الرغم من هذا الاهتمام المتجدد، فإن النقابية تبدو غالبًا، بوجه عام، كأنها قارة منكوبة، في حين أنها لا تزال تبعث الحياة في المشهد الاحتجاجي في فرنسا، في ظل وجود حركات مشتركة بين المهنيين تضم في عضويتها ما مجموعه 1,8 مليون شخص قادرة على أن تدفع إلى الشارع ما بين مليون وثلاثة ملايين متظاهر في 1995 و2003 و2006.

تجديد المقاربات نقابية الحركة الاجتماعية

أبرز ريك فانتاسيا Rick Fantasia وجوديت ستيفان-نوريس Judith Stepan-Norris معالجة مماثلة في علم الاجتماع والعلوم السياسية الأمريكية. فإذ يتساءل المؤلفان عن قلة اهتمام أخصائيي الحركات الاجتماعية بالنقابية، يُسلطان الضوء على تأثير الوضع في الولايات المتحدة منذ خمسينيات القرن العشرين، حيث ساد نشاط نقابي بالغ المأسسة ومنفصل عن النضالات الاجتماعية، وذلك بوجه خاص بسبب سياق من القمع ومن التأطير التشريعي القوي. ويشيران أيضًا إلى أثر بيوجرافي، حيث يميل أخصائيو الحركات الاجتماعية إلى أن يتناولوا، كدراسات حالة، عمليات تعبئة شاركوا فيها (أو يشعرون بأنهم قريبون منها)، وليس النقابية التي تبدو أحيانًا كحركة مضادة (Fantasia et Stepan-Norris, 2004). غير أن هذا الوضع قد تغيَّر منذ سنة 1995، بسبب ظهور قطاعات أكثر نضالية داخل الاتحاد النقابي الأمريكي AFL-CIO، وانخراط تلك القطاعات في حركة العولمة البديلة، ومن ثم إعادة تسليط الضوء على النقابية في مجال البحث العلمي. وتؤدي إعادة الاكتشاف النسبية هذه للمجال النقابي إلى التساؤل حول ظواهر التداول، في الممارسات النضالية، بين الحركات الاحتجاجية والحركات النقابية، وحول الطريقة التي أمكن بها للأولى أن تغذي الثانية في سبعينيات القرن العشرين (Isaac et al., 2006).

24- نقابات SUD (متضامنون، متحدون، ديمقراطيون Solidaires Unitaires Démocratiques) نشأت في فرنسا ابتداءً من ثمانينيات القرن العشرين خارج الاتحادات النقابية الخمسة المهيمنة على العمل النقابي، وشكَّلت اتحادًا نقابيًا جديدًا عمل على تعزيز النضالية والديمقراطية النقابية [المترجم].

بدأ إذن تجديد البحوث عن النقابية وعن زوايا مقاربتها، سواء في الإنتاج العلمي الأنجلوساكسوني أو الفرنسي، في ظل فكرة أساسية مفادها اعتماد الأدوات المفهومية المنحوتة من أجل تحليل عمليات التعبئة الجماعية (Kelly, 1997). ولكن ثمة صعوبة مركزية تتمثل في أن الحركة النقابية تشهد توترًا دائمًا بين ممارسات تعبوية ترمي إلى بلورة أفعال جماعية وممارسات تندرج ضمن العلاقات المؤسسية المرتبطة بأنماط ضبط وتفاوض على الصعيد اليومي (وهذا بُعد لا يتعلق في النهاية سوى بعمليات التعبئة التي نجحت في الحصول على الاعتراف بها من قِبَل السلطات العامة). ويُترجَم هذا التوتر أيضًا في صورة وجود اتجاهات متناقضة داخل النقابات، ما بين ميل إلى اعتماد ممارسات روتينية لمن صاروا موظفين دائمين يحققون لأنفسهم بالتدريج سيرة مهنية ناشطية في مجال العمل النقابي من جهة، وتعبيرات احتجاجية داخلية تطالب بالمزيد من الديمقراطية القاعدية من جهة أخرى. والواقع أن وجود هذه التناقضات، النابعة جزئيًّا من عوامل بنيوية مثل وجود أجهزة مؤسسية لتمثيل الموظفين في الشركات أو تمثيل الأجراء على الصعيد القومي، نقول إن وجود هذه التناقضات يجبرنا على عدم تناول المنظمات النقابية كأنها كيانات أحادية. ويشير ريك فانتاسيا إلى أن "أنشطة الحركات الاجتماعية" يمكن أن تنطلق داخل النقابات في مراحل تتسم بدرجة عالية من بقرطة القيادات. فالتيارات الداخلية المنشقَّة، المستبعدة من الهيئات القيادية للمنظمات أو المحصورة في وضع الأقلية بلا إمكانية للتأثير على القرارات، أحيانًا ما تكون لها علاقة مباشرة بكل أشكال الفعل الجماعي وتجد نفسها في وضع مماثل لعمليات التعبئة الناشئة المنوط بها تجميع المتعاطفين ونسج التحالفات بشكل يتجاوز المجال النقابي ذاته.

البناء الصعب للتضامن والتحالفات

يحول هذا **اللاتجانس** القوي في الممارسات النقابية، المرتبط بتنوع المهن والقطاعات وحجم الشركات والمنشآت وكذلك بالمواقف والنضالات القائمة داخل المنظمات، يحول دون أي تعميم متعجل بشأن تغيير ريبرتوار الأفعال المستخدم. ومن المؤكد أن العلاقة بالإضراب – سواء على صعيد الخطاب أو المخيِّلة المعبأة أو الفعل الملموس- تتيح دومًا

بوصلة للتمييز بين المنظمات، سواء في مواجهة الشركة أو على الصعيد الوطني. ومع ذلك فإن النقابات أبعد ما تكون عن تمثيل مجموع الصراعات القائمة في عالم العمل، حيث إن جزءًا كبيرًا من الأشكال التي تتخذها تلك الصراعات (التوقف الفجائي عن العمل، الإضراب في مكان العمل، التجمهر، الشكاوى، إرسال الوفود إلى مكاتب الإدارة...) يُفلت من كل وساطة تنظيمية. وبعض النقابات لم يعد لها وجود سوى عبر أنشطة التشاور والتفاوض، حيث تشترك من وقت إلى آخر في الدعوة إلى أيام احتجاجية لكنها لا تقوم، أو لم تعد تقوم، بأي عمل تعبوي. ولذا فإن اللجوء إلى شكل من أشكال الخبرة أو بلورة تلك الخبرة تدريجيًّا (في لجان التفتيش عن الظروف الصحية والأمنية وشروط العمل، ولجان الشركات، ومحاكم العمال) يمكن أن يصبح نشاطًا مركزيًّا، منفصلًا بهذا القدر أو ذاك عن المضمون الصراعي. وفي المقابل فإن نقابات أخرى ذات توجُّه نضالي معنية بالأساس بترجمة المشاكل التي يعيشها العمال في أماكن العمل إلى مطالب أو بتنظيم الاحتجاج الجماعي، تلجأ هي الأخرى إلى الخبرة وتتبنى طريقة العمل هذه ولكن دون أن تجعل منها محورًا ناظمًا لأنشطتها. وعلى سبيل المثال، فإن نقابة "تضامن – قطاع البريد والاتصالات "(SUD-PTT) وغيرها من النقابات داخل اتحاد "تضامن" (Solidaires)، قد انخرطت في مجال الفعل القضائي من أجل الحصول على الاعتراف بطابعها التمثيلي.

وثمة بُعد آخر يتعلق بالصعوبة التي تواجهها النقابات حاليًّا في إنتاج خطاب عن عالم العمل قابل لتوحيد الفئات التي تسعى إلى تمثيلها، وذلك من خلال تعبير هذا الخطاب عن مطالب مشتركة. والحاصل أن ضعف قدرتها على بناء أشكال تضامنية ملموسة يُترجَم في صورة إعادة إنتاج، على الصعيد التنظيمي كما على صعيد تكوين النقابات ذاتها، الانقسامات الموجودة داخل صفوف الأجراء أنفسهم (ما بين عمالة غير مستقرة وأخرى ثابتة بحكم اللوائح، ورجال ونساء، وشباب وقدامى...)، وكذلك في صورة الغياب شبه الكامل لإجابات في مواجهة استخدام هذه الانقسامات من قِبَل الشركات (مثلما يُدلِّل على ذلك حصر الأيدي العاملة الأجنبية – والمهاجرة– في بعض قطاعات النشاط). ولذا فإن الأُطر التفسيرية المتبلورة داخل المنظمات النقابية بعيدة عن أن تكون صالحة للاستخدام من قِبَل منظمات أخرى، أو عن أن تبدو كنقاط مرجعية أو ناظمة: بل على العكس، فإن

النقابية هي التي تستعير الآن من حركات أخرى، مثل حركة العاطلين عن العمل، عناصر قابلة لإثراء التمثيل داخل مجال الفعل النقابي الممكن (Béroud, 2005). ولكن هذه التأثيرات والتحالفات الملموسة تظل تتسم بضعف التنظير لها داخليًّا. كما أن الخطاب النقابي، المنغلق على نفسه والغارق في مصطلحاته الخاصة، يبدو أيضًا هشًّا إزاء هجمات الليبرالية الاقتصادية في قطاع تُسهم فيه قوة الحركة المضادة لأصحاب الأعمال في تقليص نطاق الفعل الممكن وتقييد أفق النضالات.

صوفي بيرو Sophie Beroud

إحالات:

التحليل الماركسي، الحركة المضادة، الإضراب، الإعلام، احتلال المواقع.



الهلع الأخلاقي
(Paniques morales)

في شهر مايو 1969، انتشرت شائعة كالنار في الهشيم في أوساط شابات مدينة أورليان Orléans الفرنسية، مفادها أن الحجرات المخصصة لتجريب الثياب في ستة محلات ملابس في المدينة، أغلبها مملوك ليهود، تُشكِّل فخاخًا حيث يجري تخدير الفتيات ثم وضعهن في كهوف تمهيدًا لإرسالهن إلى بلدان أجنبية يتم فيها إجبارهن على الدعارة. ولم يُؤدِّ عدم الإبلاغ عن حالة اختفاء واحدة لفتاة في المدينة أو عدم إعلان الصحافة أو الشرطة عن وقائع كهذه إلى توقف الشائعة، بل راحت تسود في أذهان قطاع عريض من السكان ثم تطرأ عليها تحولات من نمط خيالي (حيث قيل مثلًا إن المحلات المدانة ترتبط فيما بينها بأنفاق تحت الأرض، وإن غواصين يأتون تحت جناح الليل لاقتياد حمولتهم البشرية...). وفي ظل تهديد منتشر (تجمعات أمام المحلات، ومطاردات هاتفية، ومنشورات مجهَّلة)، كان على الجالية اليهودية في نهاية المطاف أن تحرك ساكنًا، وبدأ تنظيم رد شاركت فيه بفعالية الجمعيات المناهضة للعنصرية. وسرعان ما انطفأت الشائعة بالسرعة ذاتها التي انتشرت بها، لكنها مع ذلك لم تختفِ تمامًا من الأذهان، وفقًا للمبدأ القائل "لا دخان بلا نار".

تحليل تشكُّل حالات الهلع الأخلاقي

خضعت "شائعة أورليان" في زمنها لدراسة سوسيولوجية، أدارها إدجار مورين (1970 Edgar Morin) خلال الأسابيع التالية مباشرة لانتشارها المماثل في قصره لسرعته. وإلى جانب إعادة تركيب المراحل المتعاقبة للشائعة (الحِضانة، الانتشار، الانبثاث[25]، الرد، التلاشي، البقايا، الجراثيم) وتحليل العناصر المختلفة لـ"الأسطورة"

25- الانبثاث metastasis والحِضانة incubation مفهومان طبيان: الحِضانة هي الفترة الزمنية ما بين التلوث بعامل مُعدٍ وظهور أعراض المرض الذي يسببه هذا العامل؛ أما الانبثاث فهو انتقال مركز الداء لمكان آخر أو اتخاذه لشكل جديد [المترجم].

التي تنطوي عليها ("تجارة الرقيق الأبيض"، صورة اليهودي "السفلي" والمتحايل)، يُحدِّد التحليل شتى مصادر الشائعة (مقالات في الصحافة الشعبية، رصيد قديم من العداء للسامية، مخاوف منتشرة من تحديث الحيز العمراني، تحولات في ظروف الشبيبة)، و"الأوساط الناقلة" لها (الشبيبة النسائية والطبقات الشعبية)، ويتناول كذلك عمليات التفنيد والجدال التي ووجهت بها الشائعة (وهي العمليات التي مالت إلى بناء أسطورة مضادة، ألا وهي "المؤامرة المعادية للسامية"، في مواجهة الأسطورة التي روَّجت لها الشائعة). وتحدِّد الدراسة أيضًا سوابق ولواحق (مثل "شائعة أميان" Amiens في فبراير 1970، التي يتناولها الكتاب ذاته)، مدهشة في تماثلها في المضمون (نفس الارتياب من تجارة الرقيق الأبيض موجهًا إلى محلات ثياب يملكها تجار يهود) وفي سير الأحداث. وكان من شأن النظرة التاريخية الأوسع أن تتيح معرفة أن تيمة الفتاة الساذجة والبريئة المخدَّرة ثم المخطوفة لكي يجري تسليمها إلى شبكات دعارة دولية كانت قد أثارت بالفعل مشاعر شعبية جياشة في إنجلترا في أواخر القرن التاسع عشر (Corbin, 1978).

وبقيت شائعة أورليان واحدة من أشهر حالات **الهلع الأخلاقي**. وتتسم هذه الحالات، وفقًا لإيريك جود Erich Goode وناشمان بن يهودا Nachman Ben-Yehuda، بـ"شعور مشترك لدى عدد كبير من أفراد مجتمع بعينه، مفاده أن كائنات من الأشرار يشكلون من خلال أفعالهم تهديدًا للمجتمع وللنظام الأخلاقي، وأنه من ثم يجب "فعل شيء ما" ضدهم وضد أفعالهم" (1994، ص 31). وتُشكِّل حالات الهلع الأخلاقي أحد المواضيع المفضلة للتحليلات المعنية بالسلوك الجماعي: فهي إذ تحمل ختم اللاعقلانية، فإنما تمثل حالة خاصة لظواهر التحريض الجماعي التي تحشد بطريق العدوى جموعًا كبيرة إلى هذا الحد أو ذاك حول إدانة أفعال يُنظر إليها بوصفها فضائحية. وإذا كانت جهود جوستاف لوبون Gustave Le Bon القيمة (2003) مالت إلى تفنيد أي مقاربة لحالات الهلع الأخلاقي من زاوية نفسية الجموع، فإنه لا ينبغي التقليل من أهمية تراث تحليل تلك الحالات على يد منظِّري السلوك الجماعي. ويدرس منظور نيل سميلسر Neil Smelser (1962) بوجه خاص حالات الهلع مستخدمًا مفهومي "الاعتقاد المعمَّم" و"الناقلية البنيوية" (structural conductivity). وهو يلفت الانتباه إلى آليتي "التوتر"

و"القيمة المضافة" (value-added) اللتين تسهمان في تحويل "القلق" إلى "خوف هستيري" حقيقي بواسطة "عوامل معجِّلة" وصولًا إلى تحفيز "تعبئة من أجل الفعل" و"عمليات مراقبة اجتماعية". ويُشكِّل هذا المنظور مقاربة نميل اليوم، بلا إنصاف، إلى بخس قيمة ما تنطوي عليه من أصالة.

حينما تفتح مشاجرات المصيف دروبًا جديدة

غير أنه مما لا ريب فيه أن التفاعلية الرمزية هي التي فتحت أمام تحليل حالات الهلع الأخلاقي أكثر دروبه كشفًا، وذلك تحت التأثير الحاسم لأعمال ستانلي كوهينStanley Cohen. فهذا السوسيولوجي والقانوني الإنجليزي بلور هو الآخر في كتابه المعنون **شياطين شعبيون وهلع أخلاقي** (1973) (Folk Devils and Moral Panics) نموذجًا تسلسليًّا بغرض فهم الطريقة التي اكتسبت بها، في أوساط ستينيات القرن العشرين، مشاجرات عادية بين مجموعات من الشباب في بعض المصايف الإنجليزية أهمية مفرطة، حيث بقيت في الذاكرة كمواجهات بين عصابتين متنافستين (mods و rockers). ففي مرحلة أولى، جرى "جرد" الوقائع الأصلية على نحو اتسم بالتشويه والمبالغة (شهدت الحالة المدروسة مبالغة هائلة في تقدير الخسائر الناجمة عن المشاجرات). وأدى انتشار هذه الصورة المشوهة (يولي كوهين أهمية كبيرة لوسائل الإعلام ولمنطقها في إنتاج المعلومات) إلى إفراز مجموعة أولى من ردود الفعل على هيئة تكوين صور نمطية عن مسبِّبي الفوضى (حيث يجري ترسيخ فئتي mods وrockers الغائمتين أصلًا) وعن أسباب سلوكهم المنحرف. وجاءت مجموعة ثانية من ردود الفعل من وكالات المراقبة الاجتماعية (الشرطة والقضاء)، التي قامت من جهة بالتوعية إزاء خطر تكرار الأفعال المنحرفة، لكن الأهم أنها من جهة أخرى أضفت على هذا الخطر شكلًا "واقعيًّا" محددًا عن طريق عملياتها الوقائية الخشنة ومن خلال القسوة التي اتسم بها قمعها. وراحت التحذيرات من مخاطر تكرار الاشتباكات بين الشباب والإعلان عن الإصرار على منعها وقمعها تفرز عملية نبوءة محقِّقة لذاتها: فالجموع تحتشد على الشواطئ تحديدًا لكي

تشهد "الفوضى" المعلنة، حيث يجري النظر إلى أصغر حادثة بوصفها نذيرًا بمشاجرة، الأمر الذي يثير بدوره ردود فعل، ومن ثم تصبح التفاعلات بين الشباب والشرطة بالغة التوتر، وهلم جرّا. وهكذا يبيِّن كوهين، مستلهمًا بشكل مباشر نظرية النعت labelling theory، كيف يسهم توصيف الانحراف وتولي المسئولية عن مواجهته إلى تحفيزه وإيجاده، في حين أن واقعه الأصلي من أهون ما يكون.

ميدان ملائم لتطور عمليات التعبئة

عند تناوله للجمعيات التي تكوَّنت للدفاع عن سكان وتجار المصايف الذين شعروا بأنهم مهددون من عصابات الشباب، وفي دراسته الأوسع لحالات الهلع الأخلاقي، يلتقي عمل كوهين على أوثق ما يكون بشواغل سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية. فمن خلال المطالبة بقوانين جديدة أشد صرامة لمواجهة التهديد، يشارك محرِّكو هذه الجمعيات بطريقتهم الخاصة في عملية بناء المشاكل العامة. وبشكل أكثر تحديدًا، يتبنون دور مقاولي الأخلاق، ذلك الدور الذي يتجلى على حد تعبير هوارد بيكر في "واضع القواعد" غير الراضي عن القوانين القائمة بسبب "وجود هذا الشكل أو ذاك من الشر الذي يصدمه بعمق" ولأنه يرى أن "العالم لا يمكن أن ينتظم ما لم توضع القواعد الكفيلة بتعديل مساره" (1985، ص 171).

يمكن إذن لحالات الهلع الأخلاقي أن تحفز عمليات تعبئة منظمة إلى هذا الحد أو ذاك، تكون مصاحبة لها وتسهم بالتالي في ترسيخها (هذا هو مثلًا حال الجمعيات التي عملت في بداية القرن العشرين على جعل مكافحة "تجارة الرقيق الأبيض" موضوعًا لسياسة منسَّقة بين الدول، انظر Corbin, 1978)، أو تسعى على العكس إلى تفنيد الادعاءات التي يستند إليها هذا الهلع وإلى "تفريغها"، فضلًا عن تولي الدفاع عن أولئك الذين تُجرِّمهم هذه الادعاءات ظلمًا (هذا هو حال جمعيات مناهضة للعنصرية ومكافحة العداء للسامية في مواجهة "شائعة أورليان"). وتسهم هذه المنظمات في مأسسة أو روتنة

حالات الهلع الأخلاقي (Goode et Ben Yehuda, 1994, p. 39): فبينما تتمثل إحدى السمات الرئيسية لتلك الحالات في تقلبها الشديد، فإن المنظمات التي تتولاها تميل، بمجرد وجودها الذي يضفي على موضع اهتمامها نوعًا من الاستمرارية وكذلك من خلال ردود الفعل السياسية التي تحفزها، إلى إضفاء شكل من الموضوعية، المستدامة غالبًا والمفرطة أحيانًا، على الرهانات الأخلاقية التي تحمل لواءها.

ليليان ماتيو Lilian Mathieu

إحالات:

الصدمة الأخلاقية، السلوك الجماعي، بناء المشاكل العامة، الحروب الصليبية الأخلاقية، العواطف، القمع، الفضيحة.



الهوية الجماعية
(Identité collective)

الهوية الجماعية مفهوم تطرح معانيه المتعددة مشاكل عدة في تحليل الحركات الاجتماعية، حيث يشمل بُعدين: الهوية الجماعية كمقولة عملية وكمقولة علمية (Brubaker, 2001). فمن جهة، يتعلق الأمر بمقولة يستخدمها الأفراد بغرض بناء حركة، والتعرُّف على أنفسهم فيها والتعرُّف على أعضائها، وتمييز تلك الحركة عن غيرها من الحركات الاجتماعية، ومن ثم بناء المجموعة التي يُفترض أن تمثلها الحركة. وبعبارة أخرى، نحن بهذا المعنى إزاء عملية تمايز وتبرير لمجموعة اجتماعية. ومن جهة أخرى، استُخدم مفهوم الهوية الجماعية منذ نهاية ستينيات القرن العشرين، ثم بشكل أكبر اعتبارًا من العقد التالي، كمقولة علمية، بغرض الفهم الأفضل لما يؤدي إلى تماسك حركة ما، والروابط التي يمكن أن تُنسج داخلها، وأوجه التضامن التي قد تنشأ عنها، وهلم جرّا. ويتعلق الأمر من هذا المنظور بتحليل السيرورة – الداخلية والخارجية معًا– المتمثلة في بناء "نحن" ما وتعريف حدودها، وفهم آليات التضامن التي تفرزها.

ظهور المفهوم في سوسيولوجيا الهوية الجماعية

يندرج اللجوء إلى الهوية الجماعية كمقولة علمية ضمن تراث بحثي طويل. وأبرز هذا العمل البحثي بوجه خاص الآليات الرامية إلى "صنع المجموعات عبر صنع **المعنى المشترك**"، أو بعبارة أخرى الانتقال من مقولة إلى مجموعة، لاسيما عن طريق تفحص الأسس التي تقوم عليها عملية الانتقال من "الفئة على الورق" إلى "الفئة المعبَّأة" (انظر بوجه خاصBourdieu, 1984). ولكن مفهوم الهوية الجماعية لم يبزغ مع ذلك كموضوع للدراسة في سوسيولوجيا الفعل الجماعي سوى في سبعينيات القرن العشرين. ومن خلال القطع مع نظريات تعبئة الموارد، سعى بعض الباحثين إلى تحليل أنواع من

التعبئة رأوا أنها تختلف عن الأشكال الأكثر "كلاسيكية" للفعل الجماعي، أي الأشكال التي بُنيت حتى ذلك الوقت حول المعارك من أجل المواطنة أو حول ثنائية رأس المال/ العمل. وانطلاقًا من المبدأ القائل بأننا نستطيع الكشف عن السيرورة التي يجري عبرها بناء وحدة حركة ما، اهتم هؤلاء الباحثون، الموصوفون بأنهم من منظري "سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية"، بمشاريع حركات اجتماعية تنطوي على مطالبات هوياتية قوية، وهي مشاريع ارتبطت بتغير في "السياق النسقي". ويُفترض في واقع الأمر أن الحركات الجديدة التي ظهرت في تلك الفترة (منادية بالسلام، مناصرة للبيئة، نسوية، حركات المثليين والمثليات جنسيًّا، وهلم جرّا) تدافع عن سياسة هوية بغرض التشكيك في "القواعد الثقافية المهيمنة" لمجتمع في حالة تحوُّل يحمل فيه الأفراد قيمًا ما بعد مادية.

وتعرضت "الجِدَّة" والتحولات الاجتماعية التي يفترضها منظرو الحركات الاجتماعية الجديدة لنقد صارم، لاسيما لأن كل تعبئة جماعية تنطوي على بُعد هوياتي. بيد أن الفضل يعود إلى هؤلاء المنظرين في طرح سؤال تكوين الـ"نحن" من منظور السيرورة، محاولين بوجه الخصوص أن الوحدة "هي نتيجة وليس نقطة بداية، وأن التحليل يرمي إلى تفسيرها" (Melluci, 1991, p. 136). وبشكل أدق، يُصر ألبرتو ميلوتشي Alberto Melucci على ثلاثة أبعاد لصياغة الهويات الجماعية داخل الحركات الاجتماعية وعبرها، ألا وهي: أهداف الفعل من جهة (من خلال الاهتمام بالدلالات التي يعطيها لها الفاعلون)؛ والوسائل المتاحة للفعل من جهة ثانية؛ وأخيرًا، العلاقات مع البيئة، منظورًا إليها من وجهة نظر خارجية وداخلية (من داخل الحركات) على السواء (Melluci, 1991, p. 143).

بناء الهوية الجماعية ورهان المعارك

الواقع أن تحليل الهوية الجماعية يقتضي الالتفات في آن واحد إلى طريقة بناء تلك الهوية وإلى كونها رهانًا ثابتًا للمعارك سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي للحركة (Polletta et Jasper, 2001).

فعلى المستوى الخارجي، تخاض المعركة في فضاءات اجتماعية تندرج فيها الحركات

بغرض تعريف حدودها الرمزية، وكذلك بقصد التأثير في توجيه المعركة (Taylor et Whittier, 1992). والحديث عن حدود رمزية هنا هو بمعنى أن الحركات تحاول في أحوال كثيرة بناء نموذج بديل للنموذج السائد. ومن هنا، فإن الهوية الجماعية هي أيضًا مقولة عملية تستخدمها المجموعات لأغراض استراتيجية إلى هذا الحد أو ذاك (Bernstein, 1997): فإظهار أو مواراة بعض خصائص الهوية الجماعية يمكن إذن أن يكون استراتيجية سياسية ترمي إلى الحصول على منافع جماعية. كما أن صياغة هوية جماعية عن طريق أخذ موقف إزاء الخارج يعني أيضًا إعلان الانتماء إلى مجموعة أو جماعة. ويبقى، مثلما يبين كريستوف بروكاChristophe Broqua في حالة منظمة Act Up France، أن خوض سياسة هوية لا يعني فقط الإسهام في بناء الحركة، وإنما أيضًا في تكوين الجماعة التي يُفترض أن الحركة تمثلها (Broqua, 2005, p. 129).

وعلى الصعيد الداخلي، ينبغي أن يتيح تناول الهوية الجماعية فهم الطريقة التي ينخرط بها البعض ضمنها. ويتعلق الأمر من هذا المنظور بإظهار أنه لا يمكن فهم الهوية الجماعية ما لم ننظر في الوقت ذاته في المعنى الذي يعطيه لها الفاعلون المنخرطون، وهو المعنى الذي يمكن أن يعمل كمحرِّض اختياري على المشاركة. ومثلما أبرزت ديبرا فريدمان Debra Friedman ودوج ماك آدم Doug McAdam (1992، ص 157)، "يتعلق الأمر أيضًا بإعلان فردي عن الانتساب، عن علاقة بالآخرين. فالانتماء إلى هوية جماعية هو بمثابة إعادة تشكيل الأنا الفردي حول هوية جديدة ومثمَّنة [...]. وبهذا المعنى، تعمل الهويات الجماعية كمحرِّضات اختيارية تحفز على المشاركة". ولذا فإن الهوية الجماعية ستتجدد مع تجدُّد المنخرطين، من حيث إن الآتين الجدد، الحاملين لاستعدادات اجتماعية متمايزة، قد يقتسمون أو لا المفهوم السائد عن الهوية الجماعية. ولكن على نحو أوسع، فإن هؤلاء الداخلين الجدد سوف يلقون بثقلهم، بمجرد وجودهم، على تعريف الهوية الجماعية للمجموعة. ومن هنا تحظى مسألة الإحلال والتجديد بأهمية مركزية إذا ما اهتممنا بتكوين الهوية الجماعية في مشروع حركة اجتماعية.

ولذا فإن دراسة الهوية الجماعية لحركةٍ ما، تمر بالضرورة عبر فهم تعددية الفاعلين الذين يعملون على تكوينها، وينخرطون أو يوقفون انخراطهم، الأمر الذي يستتبع تحليل الخصائص الاجتماعية للفاعلين المنخرطين، شريطة الأخذ في الحسبان بموجات الانخراط

بحيث تتاح لنا فرصة أفضل لاستيعاب كيفية تطور أهداف الحركة علاوة على صورتها العامة. والواقع أن دراسة سير النشطاء ترشدنا بصورة مباشرة عن تطور الهوية الجماعية لحركة ما: فكيف لنا أن نفهم ظواهر الخروج الفردي ما لم نأخذ في الحسبان التعديل الطارئ على الهوية الجماعية؟ (يمكننا بوجه خاص أن نفكر في ظواهر **الإنهاك** باعتبارها أعراضًا للتباعد بين الفرد والحركة). وبالمثل، فإن تعديل أهداف الحركة، وكذلك التحوُّل في أنماط الفعل المستخدمة، يعودان بلا شك إلى حد كبير إلى الموارد التي يتمتع بها الداخلون الجدد. وفي هذا الصدد، يتيح تحليل الخصائص الاجتماعية للفاعلين المنخرطين أن نرى تحديدًا أن تكوين المجموعة يمكن جدًّا، من حيث التكوين السوسيولوجي، ألا يتطابق مع الصورة العامة التي تدافع عنها وتناصرها، الأمر الذي يحيل إلى التمييز بين الهوية الجماعية المتذبذبة ما بين كونها مقولة عملية ومقولة علمية.

تأثير الحركة على الهوية الجماعية

ثمة عامل أخير يمكن تناوله في تحليل الهوية الجماعية للحركة: الصياغة المؤسسية لأعضائها. والواقع أنه يمكننا بالاستعانة بدراسة مشوار الحياة – سِيَر النشطاء أو مسارات الناشطية– أن نفهم آثار مشروع الحركة الاجتماعية على إعادة تعريف الهوية الاجتماعية للفاعل. ويتيح أخذ مشوار الحياة في الحسبان أن نرى إلى أي حد يؤتي الارتباط ثماره على صعيد إعادة تعريف بعض خصائص الهوية الاجتماعية للفاعلين. وبوجه خاص، يمكننا بهذه الطريقة أن نظل منتبهين إلى عمل الحركة من أجل تشجيع "الانتماء" إلى القضية التي يُدافَع عنها، سواء بطريقة "قصدية" (كتيبات إعلامية، مجلات داخلية، قوائم نشر، أماكن للتآلف الاجتماعي، وهلم جرّا) أو بطريقة أكثر "ذيوعًا": يمكن بالتالي النظر إلى الارتباط في بعض جوانبه كعامل إدماج في ثقافة المجموعة، يعزِّزه في ذلك تكوين شبكات اجتماعية علاوة على آليات متنوعة للتخاطب (Tilly, 2005).

ويُشكِّل العمل الذي كرّسه إيفان برونو Ivan Bruneau 2006) للاتحاد الفلاحي مثالًا ممتازًا لآليات تكوين هوية جماعية. ويبيِّن الكاتب في الواقع شروط إمكان التعبئة آخذًا في اعتباره السياقات البنيوية التي تندرج ضمنها (حيث يتناول هذه التعبئة على

امتداد زمني، ويبين التفاعل بين المحلي والقومي، بل والعالمي، ويشدِّد على الطريقة التي تتشكَّل بها عمليات التعبئة في منطقتي "أورن" Orne وأفيرون" Aveyron". ويصف الكاتب أيضًا العمل الذي اضطلع به أعضاء المنظمة بغرض وصف ما هو "خارج المجموعة"، وكفالة تماسك المجموعة، وبشكل أوسع يشرح الطريقة التي تُشكّل بها أيديولوجيا المنظمة حضًّا على الناشطية وعلى مواصلة الانخراط. وداخليًّا، يدرس برونو كذلك آليات تحقيق تجانس المجموعة، وهي آليات تتمثل في صراعات داخلية ترمي إلى تناغم الخطابات السياسية – إلى حد ما على الأقل– كما تستند إلى قواعد عملية ضمنية في أغلب الأحيان. ومن خلال دراسة مسارات النشطاء، يبرهن الكاتب على الطريقة التي تتلاقى بها تلك المسارات لكي تُنتج "مشتركًا قائمًا على تقاسم الانشقاق الرمزي" (ص 204). ويبين هذا العمل أهمية العناية بـأشكال "منطق التماهي" الذي ينطوي عليه الانخراط من خلال دراسة الكيفية التي يؤدي بها انتساب النشطاء للنقابة إلى "تأكيد أو تبرير أو الإسهام في بناء هويات اجتماعية تثمينية بسبب تجانسها مع مساراتهم السابقة" (ص 129). وبدون أن يبرز تحديدًا مسألة الهوية الجماعية، يدرس التحليل الذي يقوم به برونو تحديدًا الروابط القائمة بين مجموعة ما وبيئتها، والطريقة التي يلقي بها الأفراد بثقلهم على المجموعة، وآثار المجموعة على الأفراد.

ولا شك أن تحليل الهوية الجماعية للحركات الاجتماعية لا يمكن سوى أن يستفيد استفادة جمة من هذا النوع من الدراسات التي لا تُعنى بمحاولة وضع تعريف علمي دقيق للهوية الجماعية قدر عنايتها بتحليل كيفية تشكُّلها وتحوُّلها، واستخداماتها الاستراتيجية من قِبَل الأعضاء، مع الالتفات إلى الروابط القائمة بين الأفراد ومشاريع الحركات الاجتماعية في عملية تماهٍ وانتماء وتمايز.

ميشال فوجتلي Michael Voegtli

إحالات:

سير النشطاء، وقف الانخراط، الحركات الاجتماعية الجديدة



وقف الانخراط
(Désengagement)

تتمثل إحدى الخصائص الثابتة للمنظمات السياسية، سواء كانت حزبية أو نقابية أو جمعياتية، في دوران العضوية turn over، ومن ثم الانسحاب. ومع ذلك، فإن أدبيات الناشطية السياسية اهتمت أساسًا بالتجنيد، وتظل هذه الأدبيات قليلة الإسهاب بشأن استمرار الانخراط، ومن ثم مسألة الانسحاب (Fillieule, 2005). وثمة أربعة أسباب على الأقل وراء ذلك. أولًا، لم تُدرس الناشطية في حد ذاتها بقدر ما دُرست من خلال تحليل المنظمات المؤطرة لها، الأمر الذي يقود بشكل طبيعي إلى العناية بالأعداد الكلية وليس بتدفقات العضوية مدًّا وجزرًا. وثانيًا، استُبعدت لأمد طويل المقاربات الميكروسوسيولوجية للسلوك، عدا في صياغتها الاقتصادوية المتمثلة في نظرية الاختيار العقلاني rational choice theory، باسم رفض نموذج السلوك الجماعي. وثالثًا، ندرة الموارد المفيدة في تحليل تدفقات النشطاء. فبحكم التعريف، لا يكون "السابقون" متاحين في لحظة البحث، وفي الأغلب لا تحتفظ المنظمات بملفات عن العضوية أو لا تتيحها بسهولة على نحو يسمح بالعثور على الخارجين. ورابعًا، صعوبة الانتقال من المقاربات الفوتوجرافية إلى منظور السيرورة المستند، في حالتنا هذه، إلى إجراء مسوح طولية سواء كانت مستقبلية أو بأثر رجعي (Fillieule, 2001).

عملية معقدة لم تحظَ بدراسة كافية

يبقى أن من يوسِّع نطاق قراءاته ليشمل المسائل ذات الصلة يتبيَّن له أن طيف الأعمال القابلة للاستفادة منها ليست بالقليلة. فإذا استثنينا روايات السيرة الذاتية لـ"السابقين" (قساوسة، إرهابيون، نشطاء شيوعيون)، سنجد أن البحوث المفيدة تأتي من حقول علمية عديدة تشمل ما يلي: سوسيولوجيا مراحل العمر والآثار الاجتماعية للتقدم في العمر؛ علم

النفس الاجتماعي، مع التركيز بوجه خاص على نفسية المجموعات الصغيرة والتحليل الشبكي؛ سوسيولوجيا الأدوار، في صيغتها المِرتونية[26] (الوظيفية) أو التفاعلية، حيث توجد دراسات حول الكنائس والطوائف، وكذلك الطلاق والمِهن (Fuchs-Ebaugh, 1988). وقد اعتنت سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية عناية خاصة باتجاهات عريضة ثلاثة. أولاً، صيرورة النشطاء الأمريكيين في ستينيات القرن العشرين. ماذا حدث للطلاب المحتجين مع دخولهم سن الرشد وحياة العمل؟ وفي اللحظة ذاتها، دارت الأدبيات بالأساس حول مسألة وقف الانخراط الشيوعي. وأخيرًا، اعتبارًا من الثمانينيات، نُظر إلى وقف الانخراط بالأحرى عبر مسألة "أزمة المشاركة السياسية" المفترضة، سواء بواسطة مقاربات ماكروسوسيولوجية ترمي إلى إدراج الانسحاب الفردي ضمن دورات اجتماعية (Hirscman, 1988) أو استنادًا إلى مسوح استبيانية، خصوصًا بشأن تقلص العضوية النقابية (Klandermans, 1997; Labbé et Croisat, 1992). وبموازاة ذلك، جرت دراسات حول تعاقب وتعايش "أجيال النشطاء" (Taylor, 2005; Whittier, 1995, 1997; Fillieule et Broqua, 2000, 2005; Péchu, 2001). وليس صدفة أن أغلب الأعمال المهتمة بوقف الانخراط قد انصبَّت على مؤسسات كلية أو على ناشطية عالية المخاطر، الأمر الذي يدفعنا إلى الوقوف بعض الشيء أمام تنوُّع الظواهر التي يحيل إليها هذا المصطلح. فالواقع أن عملية وقف الانخراط قابلة للغاية لأن تتغير طبيعتها بحسب عدة عوامل مثل هوية الطرف المتسبب فيها، وتكلفة الانسحاب، والطريقة التي يحدث بها وقف الانخراط ومن ثم مصير الخارجين. وعلى صعيد هوية الطرف المتسبب في وقف الانخراط، يجدر بالذكر أن الانسحاب ليس طوعيًّا دائمًا. فهو قد ينجم أيضًا عن الحل الذاتي لمجموعة (Gottraux, 2002)، أو عن تراجع حركة، مثلما تبيِّن فيرتا تايلور Verta Taylor 2005) بشأن النسوية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، أو عن عملية إقصاء، أو إلغاء لبرنامج، أو قد يكون الانسحاب نتيجة لعملية إبعاد عن طريق النفي القسري أو السجن.

وتحيل تكلفة الخروج، بادئ ذي بدء، إلى الطريقة التي تُؤطِّر بها المنظمات عملية الانسحاب بواسطة قيود متنوعة: "تتوقف التكلفة النفسية والمادية للانسحاب، ومن ثم احتمال وقوعه، على عوامل عدة، منها حجم التضحيات المبذولة للدخول في المجموعة (طقوس

26- نسبة إلى عالم الاجتماع الأمريكي روبرت كينج مِرتون Robert King Merton [المترجم].

التلقين، والمِحن، وتراتبية المجموعة وانقساماتها)، ومدى التنشئة الاجتماعية داخل المجموعة، الأمر الذي يُترجِم نفسه خصوصًا على صعيد الارتباط العاطفي، الذي يتنوع بحسب درجة العزوف عن العلاقات الاجتماعية خارج المجموعة (الشبكات العائلية وشبكات الصداقة)، وأخيرًا القواعد التي تحكم الانسحاب، الذي أحيانًا ما يصبح مستحيلًا بسبب التبعية المادية أو التهديد بمطاردة الشخص بوصفه خائنًا" (Fillieule et Bennani-Charibi, 2003, p. 123). ويجب أن نضيف إلى هذه العراقيل مسألة وجود فرص لتحويل الموارد المكتسبة، وإمكانية الانضمام إلى شبكات تآلف بديلة، وأخيرًا مقدار الشرعية الاجتماعية للانسحاب. وتحيل هذه النقطة من جهة إلى المعنى الاجتماعي للخروج، ومن جهة أخرى إلى مدى استعداد المجتمع للاعتراف للخارجين بهوية اجتماعية بديلة.

وتتنوع أيضًا طرائق الانسحاب. فالأخير قد يكون عملًا منعزلًا أو جماعيًّا، بمناسبة انشقاق مثلًا، أو حينما تتدرج عمليات الخروج ضمن منطق نشوء مجموعة منسجمة. ويميِّز أنتروفاني Introvigne بين **المنسحبين**، الذين يخرجون بطريقة متفاوَض عليها، **والمرتدين**، الذين يصبحون أعداءً مهنيين لمنظمتهم، وأخيرًا **الخارجين العاديين**، الذين يختفون دون أن تترتب على خروجهم تكلفة ملموسة لهم أو لمنظمتهم (1999). وينبغي إكمال هذا التصنيف بالإشارة إلى جميع أشكال الانسحاب السلبي، أو بعبارة أخرى الانعزال، وكذلك جميع الحالات التي يكون فيها الدخولُ في منظمة أخرى تاليًا لوقف الانخراط أو أحيانًا سببًا له. ولكن في جميع الأحوال، فإن الخارجين العاديين، وهُم الأكثر عددًا، يظلون غير مرئيين. وقد دفع تجديد سوسيولوجيا الناشطية عن طريق تحليلات السيرة إلى تركيز الانتباه على العمليات المفضية إلى وقف الانخراط وليس على محدداته أو على صيرورة "السابقين" (Fillieule, 2005). وفي هذا المنظور، يُفهم وقف الانخراط انطلاقًا من التفكير على المستويات الثلاثة المتداخلة المتمثلة في **نفاد عوائد** الانخراط، **وفقدان المعنى** الأيديولوجي، **والتحوُّل في علاقات التآلف**.

نفاد العوائد

يَفترض الاهتمام بتنوع العوائد (Gaxie, 1977, 2005) أن نتساءل عن الأسباب التي

تجعل الانخراط في نشاط نضالي، في هذه أو تلك من مراحل المسار، يصبح مسألة إشكالية؛ وأن نتساءل عن شروط استمرار أو نفاد المكاسب التي يعود بها الانخراط. ويعني ذلك أن نحدِّد، في مجالات الحياة المختلفة، "مراحل متعاقبة، وتغيرات في سلوك الفرد وفي منظوره" (Becker, 1985, p. 45-46). وتُتَرجَم هذه اللحظات الحرجة على هيئة تثمين جديد للعوائد، مع مراعاة أن قيمة هذه العوائد في مجال بعينه تتراوح بحسب القيمة المعطاة لها في المجالات الأخرى. وكثيرة هي الأمثلة على تلك اللحظات التي يكون فيها الانخراط لصالح قضية ما، أو التراجع عنه، متطابقًا بشكل شبه تام مع انهيار أو صعود الآفاق في المجال المهني أو العاطفي. وينبغي أن نتساءل أيضًا عن العوامل التي تدفع الأفراد إلى إعادة تقييم العوائد. وإلى جوار الأسباب الماثلة فورًا مثل فقدان وظيفة أو انتهاء علاقة، أو الدخول في حياة العمل أو في علاقة حميمة، يجب أن نضيف مجموعة من العوامل لا تتصل مباشرة بالفرد. فالواقع أن القيمة المعطاة للعوائد في هذا المجال أو ذاك ترتبط بالقيمة التي يعطيها لها المنتفعون الآخرون والمجتمع ككل. ففي سياق من الفوران السياسي، كستينيات القرن العشرين مثلًا، يُرجَّح أن تكون عوائد الانخراط أعلى منها في لحظة "الأزمة السياسية". ويجب أخيرًا العناية بفهم كيفية قيام الأفراد بالتعامل مع ما يشعرون به من نفاد للعوائد، من خلال الإحجام، أو التباعد عن الأدوار المنوطة بهم، أو محاولات تحويل تلك الأدوار، أو الانسحاب. وهنا فإن مدى قوة التبعية للدور ومدى وجود بدائل محتملة، الأمر الذي تحدِّده بوجه الخصوص درجة استقلالية مجالات الحياة، يرسمان عالمًا من القيود التي تُيسِّر الانسحاب بقدر أو بآخر. ومتى وقع الخروج بالفعل، أو أحيانًا بعد وقوعه بفترة قد تطول، فإن قوة التنشئة الاجتماعية المرتبطة بالدور المتروك، وكذلك الطريقة التي يغادره بها المرء، تفسران على النحو الأفضل تعرُّج المسارات.

اختفاء المُثُل

يمكن أيضًا أن نرصد الانسحاب ضمن تآكل المعتقدات المكتسبة ضمن المجموعات، ذلك التآكل الذي قد يفضي إلى خفض قيمة التضحيات التي يكون المرء مستعدًّا لتقديمها من أجل القضية. ومن الممكن أن نميِّز هنا بين مستويين محتملين للتحديد. فمن جهة، يمكن لقوة المعتقدات أن تتنوع بسبب تغيير في المناخ السياسي، سواء اندرج هذا التغيير ضمن

نظرية للدورات الاجتماعية (Hirschman, 1983, 1995)، أو في الاستنفاد التاريخي لنموذج ما للانخراط (انظر بوجه الخصوص Fuchs-Ebaugh, 1988 حول أزمة الدعوات الدينية أو Leclercq, 2005 حول الناشطية الشيوعية)، أو لحظة عودة العصا أو عودة النظام. وهذا هو ما يبيِّنه بوجه خاص جون والِن John Whalen وريتشار فلاكس 1989) Richard Flacks) في أعمالهما عن صيرورة الطلاب المعارضين لحرب فيتنام في الولايات المتحدة. فوفقًا لهما، يتصل السبب الأول لتراجع مد الستينيات بالتغير في السياق السياسي. فقد انتهت حرب فيتنام بينما تكثَّف، من جهته، قمع الحركات اليسارية. ويقود سياق كهذا إلى إعادة تقييم كلٍّ من فرص نجاح المشروع الثوري وتكلفة الانخراط. وبشكل أدق، يصبح من الأصعب أكثر فأكثر على النشطاء الشباب أن يضحوا بمستقبلهم المهني لصالح مشروع إصلاح المجتمع الذي لم يعد يبدو قابلًا للتحقيق. وهنا تسود مسألة "الشخصي في مواجهة السياسي". وبالطريقة ذاتها، يمكن أن يفرز نجاح، وليس تراجع، حركةٍ ما تفككًا في القناعات. فالواقع أن تلبية المطالب، ومأسسة الحركات عن طريق إدماجها في صميم مراكز القرار في الدولة، يمكن أن يقودا إلى مراجعة الأولويات وفك التعبئة. ولننظر مثلًا إلى فك تعبئة حركات المثليين جنسيًّا في نهاية سبعينيات القرن العشرين (Fillieule et Duyvendak, 1999)، أو إلى ظهور نسوية الدولة (Katzenstein, 1998; Bereni, 2006).

ومن جهة أخرى، قد ينبع فقدان الاقتناع الأيديولوجي من **قطيعة في التوافق** داخل الحركة، وظهور فصائل أو انشقاقات. ويبيِّن علم النفس الاجتماعي، خصوصًا عبر دراسة المجموعات الصغيرة، الشروط التي يستمر في ظلها الولاء للمجموعة. وتقترح روزابيث كانتر 1972) Rosabeth Kanter) مثلًا تصنيفًا للعناصر القابلة لإفراز الارتباط، يقوم على آليتي **التضحية والاستثمار**: فكلما اقتضى الأمر تقديم تضحيات لدخول المجموعة والبقاء فيها، كانت تكلفة الانسحاب مرتفعة. وتستلهم كانتر هنا مفهوم التنافر المعرفي لكي تبرز البعد النفسي للتكلفة: كلما كانت الجهود المبذولة مكثَّفة، صعُب الاعتراف بعبثية تلك الجهود. أما مقولة الاستثمار، فهي تحيل إلى وجود بدائل. فكلما كان الأفراد مأخوذين في منظومة هي وحدها القادرة على توزيع المكافآت والتكاليف، بقوا منخرطين. ونجد كذلك مثالًا لافتًا للتبعية للمنظمة في أعمال برنارد بودال Bernard Pudal الذي يبيِّن كيف أن أولئك الذين يدينون للحزب الشيوعي بكل شيء، أي الكوادر العصامية ومثقفو التنظيم،

يكونون مأخوذين في تبعية نفسية (الشعور بأنهم يدينون للمنظمة بكل شيء) ومادية (الموارد المتراكمة ليست بالضرورة قابلة للتوظيف في مكان آخر) (Pudal, 1989).

التحوُّل في علاقات التآلف

يمكن أخيرًا قراءة وقف الانخراط عن طريق التحوُّل في علاقات التآلف داخل المجموعات. والواقع أن الطريقة التي تُؤطِّر بها المجموعات تلك العلاقات داخلها وخارجها تشير إلى جملة من العوامل الهامة المحدِّدة لمناطق (جمع منطق) وقف الانخراط. وقد توصَّل ج. ميلر ماكفرسون J. Muller McPherson وفريقه إلى نتائج مهمة حول شبكات التآلف ودورها في الحفاظ على الانخراط، وحول وزن العلاقات داخل المجموعة في عملية الانسحاب (McPherson, 1981, 1983; McPherson et al., 1992; Cress et al., 1997). وهم يبينون بوجه خاص أنه حينما يكون الأفراد جزءًا من شبكات متعددة، يكونون أكثر عرضة لمغادرة المنظمات (فرضية تداخل المواقع niche overlap hypothesis). ويرون أيضًا أن الجمعيات التطوعية تفقد أسرع أعضاءها من ذوي المواصفات الفريدة بالمقارنة بالمواصفات النمطية للمتطوعين (فرضية حواف المواقع niche edge hypothesis). وتعضد هذا الرصد ملاحظات كانتر، التي ترى أنه حينما تعاني مجموعات من ضعف التمثيل داخل منظمة، فإنها تتعرض لتوترات وعادةً ما يُستبعد أفرادها من شبكات الصداقة غير الرسمية التي تنشأ في خضم العمل. ولذا فإن وقف الانخراط الفردي غالبًا ما لا يكون منفصلًا عن التوترات التي يمكن رصدها بين أجيال النشطاء.

أوليفييه فيليول Olivier Filieule

إحالات:

بنية الاستمرارية، آثار الجيل، سير النشطاء، الآثار البيوجرافية للانخراط ، الهوية الجماعية، التآلف.

Cover design by: Alaa Elnewehy

